

خطة التعافي المالي الخاصة بالحكومة اللبنانية

- ملخص تنفيذي -

- إن الاقتصاد اللبناني في حالة من السقوط الحر. تبرز حاجة ماسة إلى حزمة إنقاذ مالي للجم الركود وتهيئة الظروف المناسبة للانتعاش. في موازاة ذلك، يُعدّ التنفيذ السريع لإجراءات الإصلاح التي طال انتظارها أمراً بالغ الأهمية للمساعدة في استعادة الثقة.
- لن يقوم المجتمع الدولي بتوفير أيّة موارد للبنان إلا إذا تمكّنت السلطات من اقتراح وتنفيذ برنامج إصلاحي شامل يهيئ الظروف اللازمة للنهوض (اصلاحات هيكلية) ويعالج جميع الاختلالات المتركمة على مدى العقود الماضية للتخلص من عبئها الثقيل على الاقتصاد.
- يهدف برنامج الإصلاح إلى حماية الشرائح الأكثر فقراً من الآثار الأليمة للأزمة. لهذه الغاية، سيتم إنشاء شبكات أمان اجتماعي واسعة النطاق بمساعدة شركاء تنمويين وذلك من أجل تقديم الدعم للمداخيل لحين عودة لبنان إلى النمو وخروج معظم سكانه من تحت خط الفقر.
- سيُعمل على إعادة التوازن في الموازنة العامة من خلال تحسين تحصيل الضرائب، واستعادة الاموال المنهوبة، وتنفيذ إصلاحات ضريبية تستهدف ذوي الدخل المرتفع للحد من أوجه عدم المساواة، وزيادة كفاءة الانفاق العام وتحسين إدارة المالية العامة. كما أنّ التنفيذ السريع لإصلاح شركة كهرباء لبنان والمؤسسات العامة الأخرى سيخفف العبء على الموازنة العامة. وذلك إلى جانب دعم النهوض الاقتصادي عبر زيادة كفاءة المرافق لدعم تطور المؤسسات الخاصة.
- ستتم إعادة هيكلة الدين العام لاستعادة ملاءة الحكومة وإنشاء الاحتياطات اللازمة لحماية المالية العامة من الصدمات السلبية المستقبلية وتأمين فترة طويلة من النمو الاقتصادي.
- ستشمل الاصلاحات الهيكلية جميع القطاعات الاقتصادية وذلك من أجل إطلاق إمكانات النمو، وضمان استدامته، وتأمين فرص العمل. وستؤدي مكافحة الفساد إلى خفض تكلفة ممارسة الأعمال في لبنان، وتحقيق تحسن حاسم في مناخ الأعمال، وإيجاد ظروف مؤاتية لتطوير القطاع الخاص.

● ستتحسن القدرة التنافسية بشكل ملحوظ من خلال تعديل سعر صرف الليرة اللبنانية وفق سعر السوق في المستقبل القريب. فإنّ الازدواجية القائمة لسعر الصرف غير مناسبة للانتعاش الطويل الأمد للاقتصاد اللبناني. وقد وُضعت خطة الحكومة على تقدير ٣,٥٠٠ ليرة لبنانية مقابل الدولار. هذا وستبقى التدابير التخفيفية قائمة من أجل حماية الشرائح الأكثر فقراً من الضغوط التضخمية.

● سيتم إعادة هيكلة النظام المالي، الذي يتضمّن المصارف التجارية والمصرف المركزي، بطريقة عادلة. وبما أنه من المعروف أن الدعم الخارجي لن يكون متاحاً لتغطية الخسائر السابقة، لهذا سيكون برنامج الإصلاح موجهاً نحو تقليل الخسائر المتبقية في النظام من أجل تعزيز الانتعاش الاقتصادي.

● تتضمن ميزانية المصرف المركزي خسائر كبيرة يجب معالجتها بسرعة لإعادة بناء نظام نقدي جدير بالثقة واستعادة الثقة في النظام.

● يواجه القطاع المصرفي خسائر كبيرة في حافظته الائتمانية وحيازاته السيادية وانكشافه الكبير للغاية على مصرف لبنان. يُعد الاعتراف بهذه الخسائر شرطاً أساسياً للتوصل إلى حل طويل الأمد، في موازاة تحليل وضع كل مصرف من المصارف لتحديد احتياجات كل منها.

● يبلغ المستوى الاجمالي للخسائر التي تكبدها المؤسسات اللبنانية والتي يجب معالجتها في البرنامج ٢٤١ تريليون ليرة لبنانية^١ موزعة على النحو التالي:

- ٧٣ تريليون ليرة لبنانية لإعادة هيكلة ديون الحكومة (الخسائر الناتجة عن العجز المالي المفرط على مدى فترة طويلة من الزمن، لاسيما بسبب الفوائد المرتفعة للغاية التي دُفعت للمصارف المحلية ومصرف لبنان)

- ٦٦ تريليون ليرة لبنانية ناجمة عن الخسائر المتراكمة السابقة لمصرف لبنان (الخسائر الناتجة عن العمليات الخاسرة التي كانت تهدف إلى الحفاظ على تثبيت سعر الصرف

^١ تم إجراء التحليل على أساس الميزانيات الأولية لمصرف لبنان وموازنات المصارف التجارية التي تعكس سعر صرف يبلغ ٣٥٠٠ ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي. يقدم الملحق ٢ التوقعات الرئيسية والميزانية العمومية المنقحة لكل من مصرف لبنان والمصارف التجارية

والحفاظ على تدفق مرتفع للدولار الوافد، بما في ذلك الهندسات المالية التي اعتمدت منذ عام ٢٠١٦)

- ٤٠ تريليون ليرة لبنانية ناجمة عن خسائر المصارف المتكبدة من حوافظها الائتمانية (الخسائر المتعلقة بالقروض المتعثرة الناتجة عن الركود)
- ٦٢ تريليون ليرة لبنانية من الخسائر الصافية في موازنة المصرف المركزي والمصارف الأخرى. وستحتسب الخسائر في الميزانية العمومية لمصرف لبنان والمصارف على أساس تقدير سعر صرف الدولار إلى ٣,٥٠٠ ل.ل
- ١٧٧ تريليون ليرة لبنانية من مجموع الخسائر في ميزانية مصرف لبنان
- ٦٤ تريليون ليرة لبنانية من مجموع الخسائر المباشرة في ميزانيات المصارف

● بالإضافة الى ذلك، من المتوقع أن يواجه حملة الأسهم الأجنبي خسائر كبيرة في أصولهم باليويوبوند.

● يمكن التخفيف من الخسائر جزئياً باستخدام الموارد المتاحة:

- يمكن تغطية خسائر مصرف لبنان جزئياً من خلال (١) قاعدة رأس المال الحالية البالغة ٦ تريليون ليرة لبنانية (٢) المعاوضة مقابل تعديل التقييم في جانب الخصوم (يفترض أنها تشكل احتياطات دائمة ومقومة بالدولار) مقدرة بـ ٣٦ تريليون ليرة لبنانية (٣) مركز رأس مال سلبي انتقالي قدره ١٤ تريليون ليرة لبنانية اي ما يعادل ٣,٩ مليار دولار اميركي أو ١٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ٢٠٢٠ (تُقدّر الخسائر المتبقية بحوالي ١٢١ تريليون ليرة لبنانية)
- يمكن تغطية خسائر المصارف جزئياً من خلال قاعدة رأس المال الحالية البالغة ٣١ تريليون ليرة لبنانية (الخسائر المتبقية تبلغ ٣٣ تريليون ليرة لبنانية)

● الخسائر الصافية المتبقية: ١٥٤ تريليون ليرة لبنانية. ويُقصد بها الخسائر الحقيقية التي يواجهها النظام المالي، مصرف لبنان والمصارف معاً.

● يملك لبنان قلة قليلة من الخيارات المتاحة لمواجهة هذه الخسائر

- إن تجاهل الخسائر سيمنع لبنان من الاستفادة من أي مساعدة دولية مجدبة، وسيمنعه من التفاوض على إعادة هيكلة الديون مع حملة السندات الأجنب، وسيعرّض لبنان للدائنين المتقاضين، وسيحول دون أي انتعاش اقتصادي، حيث سيظل القطاع المصرفي مشلولاً إلى حد بعيد.

- احتمال إنقاذ (bail-out) مصرف لبنان والمصارف قد يستوجب حزمة مالية من الشركاء الأجانب ما هو من مستبعد للغاية أن يحصل.

- تجريد لبنان من كافة اصوله المتبقية لن يكون عادلاً على الاغلبية الساحقة من اللبنانيين، كما انه لن يكون الحل الامثل لمشكلة ملائة لبنان بل على العكس سيهدد مستقبله وقدرته على التعافي.

● تبقى الخيارات المتاحة محدودة. لذلك تقترح الخطة الحد من الخسائر المتبقية من خلال:

- تعبئة الموارد من قبل الحكومة من خلال (١) استعادة الأصول المنهوبة عبر العمل القانوني الذي بدأت به الحكومة، (٢) استرداد الودائع التي تم تهريبها من لبنان ما يُعتبر انتهاكاً لضوابط رأس المال (الكابيتال كونترول)، (٣) الأرباح المفرطة التي دفعتها المصارف خارج لبنان على مدى السنوات الخمس الماضية، (٤) عوائد الهندسات المالية

- استعادة الفوائد المبالغ بها التي دفعتها المصارف للمودعين

- استخدام بعض أصول الدولة (الأراضي والعقارات والمؤسسات المملوكة من الدولة...). سيثير هذا الخيار مشاكل خطيرة لناحية مبدأ الانصاف بين الأجيال. غير أنه بإمكان إدارة أفضل لبعض محدد من أصول الدولة أن تشكل مصدر دخل يمكن تخصيصه جزئياً لاستيعاب الخسائر.

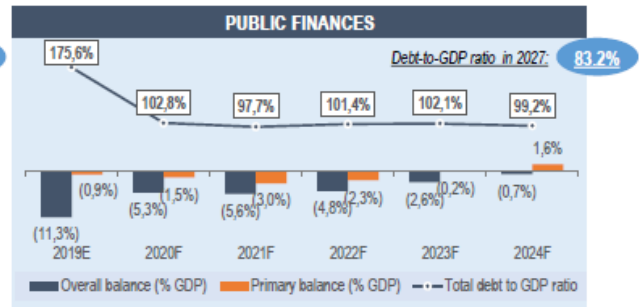
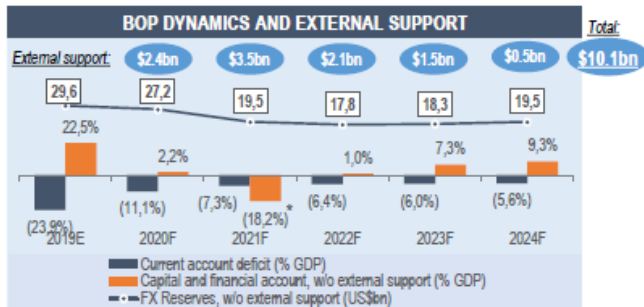
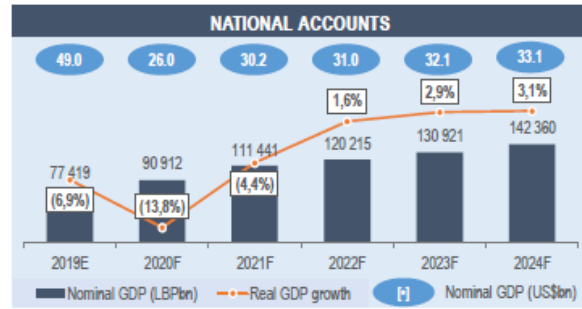
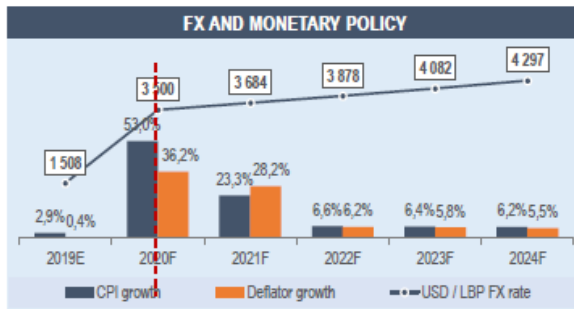
- استيعاب خسائر مصرف لبنان عبر تطبيق الـ bail-in على ودائع المصارف وشهادات الإيداع في البنك المركزي، وعبر وسائل أخرى.

- استخدام العقارات والأراضي المدرجة في ميزانيات المصارف بقيمتها في السوق
- واستعمال اصولها الاجنبية الموجودة.

- استخدام العقارات المملوكة من المصرف المركزي على سعر السوق.

- يُضاف إلى ذلك خيارات أخرى سيتم تحديدها في المستقبل.

نظرة عامة على الإطار الماكرو اقتصادي المعدل



* Lifting of capital controls in 2021

خطة الحكومة اللبنانية للتعافي المالي

تسلط هذه الورقة الضوء على البرنامج الاقتصادي الشامل للحكومة اللبنانية الذي يهدف إلى حل مشاكل الاقتصاد الكلي والمشاكل المالية والمؤسسية المتجذرة، واستعادة الثقة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتطوير نظام مالي سليم وتحقيق الاستدامة على صعيد الدين والمالية. إن الحكومة ملتزمة بتعزيز التعاون بين لبنان والمجتمع الدولي الذي تتطلع إلى دعمه المالي والتقني لتخفيف من آثار التصحيحات على المواطنين لاسيما على الفئات الأكثر هشاشة منهم، ولتحقيق نمو قوي ومستدام في أسرع وقت ممكن. كما تلتزم الحكومة بالنهوض بشكل جدي بنظام الحوكمة في لبنان، وتغيير ممارساته الضارة، وجعل كل من يعمل في المجال العام خاضعاً للمحاسبة، واسترداد أموال الناس ممن أساءوا الأمانة.

الخلفية وآخر التطورات

يشهد لبنان أزمة اقتصادية غير مسبوقة. تشير المؤشرات الاقتصادية إلى تسارع الانكماش الاقتصادي وقد جاءت أزمة فيروس كورونا المستجد التي تعصف بلبنان والعالم بأسره لتزيد من الوضع الاقتصادي المتدهور بالأصل. وتشير التقديرات إلى تقلص الانتاج بنسبة ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٩ بعد تراجع بنسبة ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٨. وسنشهد في العام ٢٠٢٠ المزيد من الانكماش في ظل أزمة كورونا، خصوصاً مع شح الدولار الذي يلقي عبئاً كبيراً على الواردات غير النفطية وطلب المستهلكين، في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار المواد الاستهلاكية ويتقلص حجم الأعمال. كذلك، ترتفع نسب البطالة والفقر بسرعة فائقة، مع ما ينتج عن ذلك من معاناة لا تطاق في صفوف اللبنانيين. شهدت بداية العام ٢٠٢٠ تضخماً متسارعاً، مما يؤشر إلى خطر تفلت في ارتفاع الأسعار نتيجة التراجع المستمر والتلقائي في قيمة الليرة اللبنانية بفعل وجود سوق موازية. إلى ذلك، فإن القطاع المصرفي في حالة شلل وقد توقفت تدفقات الودائع الوافدة. وفي تشرين الثاني ٢٠١٩، فرضت المصارف قيوداً على رأس المال بحكم الأمر الواقع لمنع خروج المزيد من الودائع الكبيرة. ومن المتوقع أن يتسع عجز الموازنة بشكل حاد نظراً لانهاية تحصيل الإيرادات. وقد قارب العجز الأولي ٤ في المائة في عام ٢٠٢٠. لذلك، ومن أجل وقف استنفاد احتياطات العمليات الأجنبية التي وصلت إلى مستويات مقلقة، وفي محاولة منها لاحتواء عجز الموازنة، قررت الحكومة في ٧ آذار ٢٠٢٠ تعليق سداد استحقاق آذار من

سندات اليوروبوند. وفي ٢٣ آذار، أعلن لبنان أنه سيتوقف عن دفع جميع مستحقات سندات "اليوروبوند" بالعملة الأجنبية.

تعود الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة الحالية إلى تاريخ طويل من الاعتماد المفرط على تدفقات العملات الأجنبية الضخمة ومن المحاولات الفاشلة لتنفيذ سياسات اقتصادية جديرة بالثقة فعلى مدى سنوات طوال، تلقى لبنان تدفقات هائلة من الودائع بالدولار في القطاع المصرفي المحلي، تعادل قيمتها أضعاف ناتج المحلي الاجمالي، ولم يتم استثمار هذه التدفقات في الاقتصاد المنتج، بل كانت تغذي العجز في القطاع العام ومستويات الاستهلاك العالية. وفي الفترة الأخيرة، تفاقمت العوامل الداخلية والسياسية والاقتصادية المتجذرة وحالة الضعف المؤسساتية جرّاء البيئة الخارجية (تدهور النمو في الشرق الاوسط والحرب في سوريا وتأثير أسعار السلع على التحويلات، وتأثيرات استراتيجية المواجهة في المنطقة) المحفوفة بالتحديات وأدت إلى تراجع مستمر في الثقة.

يواجه لبنان منذ العام ٢٠١١ احدى اسوء الازمات البشرية في عصرنا هذا واطهر التزاما وتضامنا استثنائيين مع النازحين السوريين. ولكن استقبال النسبة الاكبر من اللاجئين في العالم (١,٥ مليون نازح سوري بالاضافة الى ٠,٥ مليون لاجئ فلسطيني) كان له اثرا ملحوظا ومباشراً على اوضاع لبنان الاجتماعية ونموه الاقتصادي: ادى تدفق الاعداد الكبير الى تدهور اضافي في البنية التحتية (المياه والصرف الصحي والنفائيات الصلبة والكهرباء...) وتجاوز الطلب قدرة المؤسسات على تلبية الاحتياجات مما شكل عبئا على مالية لبنان العامة. كما تأثرت سلبا نوعية الخدمات الاساسية، من ضمنها التعليم والصحة الوطنية. امسى عدد كبير من اللبنانيين عاطلين عن العمل ودُفعوا نحو الفقر. وكلفت ازمة النزوح هذه لبنان اكثر ٢٥ مليار دولار اميركي باعتراف المؤسسات الدولية.

اندلعت انتفاضة شعبية في ١٧ تشرين الأول وأدت إلى استقالة الحكومة السابقة. وقد طالبت المظاهرات الحاشدة التي عمّت جميع أنحاء البلاد ومن جميع مناحي الحياة بحصول المواطنين على ودائعهم، ووضع حد للفساد، واستحداث فرص عمل للشباب، وتحسين مستويات العيش، إلى جانب تكافؤ الفرص للجميع. إن الحكومة منسجمة تماماً مع المطالب المشروعة للمواطنين، وهي تُعد بالاستجابة لاحتياجاتهم وتطلعاتهم كما هو مذكور بوضوح في بيانها الوزاري أمام البرلمان.

يعاني لبنان من اختلالات مالية ضخمة وصلت إلى مستوى قلّ نظيره في دول أخرى تواجه أزمات متعددة الجوانب. فقد ساهمت السياسة المالية التوسعية وسعر الصرف المبالغ في تقييمه، على خلفية التدفقات الأجنبية الهائلة، في إحداث عجز لا ينفك يتّسع في الحساب الجاري

الخارجي، مدفوعاً من حجم واردات مرتفع، في حين بقيت الصادرات متواضعة، ومن مركز خارجي صافي متدهور. ويشير تحليل الميزانية العمومية الاجمالية للقطاع المالي اللبناني- الذي يتضمّن المصارف التجارية ومصرف لبنان- إلى تباين نقدي واسع يقارب ٦٣ مليار دولار أمريكي، ما يوازي أكثر من ١٢٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (على سعر الصرف الرسمي)، لم يعد بالامكان الحدّ من هذا التباين من خلال تدفقات الودائع بالعملة الأجنبية التي تدنّت بشكل كبير خلال الأشهر الماضية ولا تشير الوقائع إلى عودتها في المستقبل المنظور.

بالإضافة إلى ذلك، دفعت سنواتٌ من العجز الكبير في الموازنة ومعدلات الفوائد العالية برصيد الدين العام إلى مستوى مرتفع بشكل غير مستدام. وقد ساهم كل من ضعف الامتثال الضريبي في بعض المجالات، ونظام التقاعد السخي للغاية لمجموعات معينة، وسوء الإدارة، وعبء أسعار الفائدة المرتفعة والخسائر المزمّنة في قطاع الكهرباء، من بين جملة أسباب أخرى، في استمرار العجز المالي الكبير. نتيجةً لذلك، ارتفع الدين العام إلى مستويات غير مستدامة، من ١٣١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٢ إلى ما يُقدَّر بـ ١٧٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية عام ٢٠١٩. وبما أن مدفوعات الفائدة وحدها تمثل نحو ٥٠ في المائة من إيرادات الحكومة في عام ٢٠١٩، فقد استنفدت الحسابات المالية لدرجة أنها لم تعد قادرة على الاستمرار بالاستثمار في القطاعات الانتاجية والبنى التحتية الكفيلة بتعزيز الانتاجية.

تتطلب هذه الأزمة العميقة والمتعددة الأوجه اتخاذ إجراءات فورية على عدة جبهات في الوقت عينه. ذلك أن الشعب اللبناني سيواجه سنوات عديدة من المصاعب الاقتصادية. وبالتالي، تقع على عاتق الحكومة ومجلس النواب مسؤولية تاريخية تقضي بالاسراع في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية التي تأخرت لفترة طويلة، والنهوض بالاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي بشكل كامل لإعطاء بارقة أمل للبلاد وتأمين بداية جديدة ومتينة.

غير أنه لا يمكن لا بل لا يجوز أن يُترك لبنان وحيداً في مواجهة هذه الأزمة. دخل لبنان في مرحلة شديدة الخطورة تتطلب إجراءات شجاعة وصارمة وموجعة- بالإضافة إلى تضامن قوي بين اللبنانيين الذي من شأنه أن يحمل لنا النور في نهاية النفق. غير أنه لا يمكن تنفيذ أي أجندة إصلاحية، مهما كانت طموحة، عندما يكون الاقتصاد في حالة من السقوط الحر. ويُعدّ استقرار الاقتصاد أولوية فورية تتطلب مساعدة مالية ملحوظة من الخارج، وإصلاحات عاجلة، وتنفيذ خطة مالية ونقدية واقتصادية واجتماعية كاملة من دون تأخير. إن السبيل الوحيد للخروج من هذا النفق هو في استعادة ثقة الشعب اللبناني والمجتمع الدولي معاً، وبناء اقتصاد تحركه قطاعات منتجة وذات قيمة مضافة عالية، ولا يقوم على تدفقات رؤوس الأموال الوافدة.

أ. أهداف البرنامج واستراتيجيته

إزاء الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمالي المتردي، صممت الحكومة برنامجاً يتسم بالمصداقية والجرأة والشمولية لاستعادة الثقة وحشد الدعم الأجنبي العاجل وإعادة البلاد إلى مسار النمو المستدام على المدى الطويل. ويهدف البرنامج إلى معالجة الاختلالات المالية كما واختلالات المالية العامة بحزم، وخفض العجز في الحساب الجاري، ووضع الدين العام على مسار انحداري ثابت، وإعادة استقرار القطاع المالي واستعادة الثقة، بما في ذلك من خلال تعزيز الإدارة الرشيدة ومحاربة الفساد واستعادة الأصول المنهوبة وإعادة بناء اقتصاد مستدام ومتنامي وتوفير شبكات أمان اجتماعي موثوقة. إن الحكومة عازمة على إنجاح البرنامج، وتوزيع كلفة الخسائر المتراكمة بشكل عادل، وتجنب الفئات الأكثر هشاشة من هذا العبء.

يتمثل أسلوب الحكومة في تنفيذ الإصلاحات في العمل بشكل مستمر على تحديد وتعزيز ومتابعة للمفاهيم، والسياسات، والاجراءات، والتدابير، والقوانين والأنشطة التي تؤدي من جهة إلى خلق القيمة والوظائف بشكل مستدام، وإلى تخفيض مستدام في عجز الموازنة وميزان المدفوعات من جهة أخرى.

يقوم البرنامج على تسعة ركائز مركزية و مترابطة:

- إعادة تنظيم سعر الصرف لتقليل الضغوط على ميزان المدفوعات وتحسين القدرة التنافسية.
- استراتيجية شاملة لإعادة هيكلة الديون تعالج بشكل حاسم مسألة تراكم الديون.
- إعادة هيكلة شاملة للنظام المالي لمعالجة حالات تراكم الخلل في العملات الأجنبية بشكل حاسم في المصرف المركزي والقطاع المصرفي، وكشف الخسائر غير المحققة وإعادة تركيز دور النظام المصرفي، بعد إعادة النظر في حجمه، على توزيع الاعتمادات للقطاع الخاص.
- إجراء تعديل مالي كبير على مراحل، يركز على تحسين الامتثال الضريبي، وترشيد الانفاق وإصلاح القطاع العام، بما في ذلك إصلاح شركة كهرباء لبنان.
- اعتماد إصلاحات ترمي إلى تعزيز النمو وتشمل تدابير وقوانين من شأنها النهوض بالاقتصاد وتعديل النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي يتضمن تصحيحات جذرية في توزيع الناتج الاجمالي المحلي وهيكلية ميزان الحساب الجاري. من شأن الإصلاحات تعزيز الاقتصاد المنتج، وتوفير بيئة مواتية للأعمال والاستثمار، وزيادة الانتاجية

وخفض التكاليف، الأمر الذي سيعزز بدوره القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني ويساهم في الحد من عجز ميزان المدفوعات.

- وضع أجندة لإصلاح القطاع الاجتماعي لتحسين المؤشرات الاجتماعية وتعزيز أو تطوير شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الشرائح الأكثر ضعفاً.
- وضع استراتيجية وطنية طموحة لمكافحة الفساد تتصدى لجذور العائق الرئيسي أمام النمو وتحقيق العدالة الاجتماعية وتسمح باسترداد أكبر جزء ممكن من الأموال غير المشروعة والمنهوبة.
- إصلاح بيئي واستراتيجية وطني للتنمية المستدامة للحفاظ على الهوية البيئية للبلاد واستخدامها بشكل مستدام كمحرك اجتماعي واقتصادي.
- توفير المساعدة المالية الدولية بشروط مواتية لسدّ فجوة التمويل الخارجي الواسعة وتمويل تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم نمو الاقتصاد.

ب. سياسة سعر الصرف وديناميات ميزان المدفوعات

١. سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية

أمسى التوقف المفاجئ الحالي للتدفقات الداخلة التي كانت تُستخدم في الماضي لتمويل العجز الكبير في الحساب الجاري يمارس ضغطاً كبيراً على احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. وفرض ذلك ضوابط على رأس المال بحكم الواقع، وأدى إلى انخفاض مستمر في سعر الليرة اللبنانية في سوق الصرف الموازية. وفاقت الإشارة إلى سك العملة عبر خطة فك ارتباط الاقتصاد بالدولار من قبل المصرف المركزي مؤخرًا هذا الاتجاه. وبات من المستحيل إعادة سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي الذي تم الحفاظ عليه على مدى عقود إلى ما كان عليه سابقاً، وسيتمتع إعادة تنظيمه كجزء من برنامج الحكومة. وقد أصبحت هذه الخطوة ضرورية للغاية، سيما وأن ربط العملة قد أدى إلى تراكم مُبالغ فيه إلى أقصى الحدود في سعر الصرف الحقيقي لليرة اللبنانية، مما حال دون تطور القطاع الصناعي. فعلى مدى سنوات عديدة، حال غياب التنافسية عند الشركات اللبنانية دون بروز قاعدة اقتصادية منتجة ومتنوعة في لبنان وشجع استهلاك السلع المستوردة من خلال القوة الشرائية المتضخمة بشكل مصطنع.

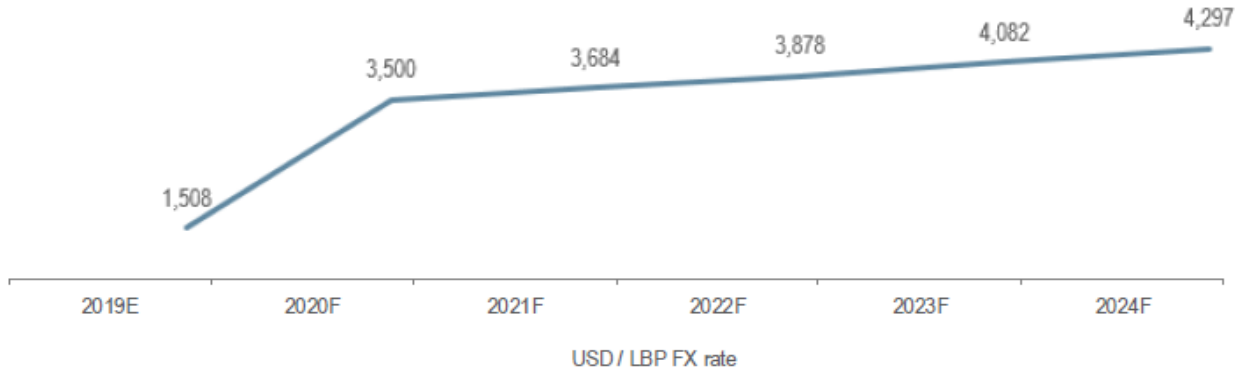
إن سعر الصرف المزدوج الحالي غير مناسب لتعافي الاقتصاد اللبناني على المدى الطويل، وذلك بسبب طبيعته المشوهة ومحدودية توافر موارد العملات الأجنبية في السوق الموازية. وقد اتسعت الفجوة التي تغذيها مبادرات مصرف لبنان الأخيرة ذات الصلة بسعر الصرف الرسمي والسعر الموازي - البالغ حاليًا حوالي ٤١٠٠ ليرة لبنانية . ويؤدي ذلك إلى عدم المساواة الاجتماعية وقد يؤدي إلى اللجوء إلى العوائد الاقتصادية للحصول على الدولار بالسعر الرسمي، وبالتالي إطالة أمد عدم فعالية النظام. إلى جانب ذلك، تؤدي الضوابط الفعلية التي تفرضها المصارف على رؤوس الأموال إلى تقادم شح العملات الأجنبية، وبالتالي تمنع ظهور سوق موازي فعال وتعمل على دفع الأسعار الموازية إلى مستويات قياسية. ولا يسمح السوق الموازي بضرب التوازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، وسيفرض عبئاً كبيراً يحول دون الانتعاش. كما أنه غير مناسب لتوفير موارد العملات الأجنبية الكافية التي يحتاجها الاقتصاد مع مرور الوقت للانتعاش والنمو من جديد.

سيتم تعديل سعر صرف الليرة اللبنانية في المستقبل المنظور. هذا سيعزز الشفافية وسيحسن السيولة في سوق العملات الأجنبية وسيُرسل إشارات داعمة لإعادة التوازن إلى الاقتصاد. كما

ان تعديل سعر الصرف سيخفف من العجز في الميزان الجاري. هذا، وبالتوازي مع الاصلاحات الهيكلية، سيحسن القدرة التنافسية التي هي اساسية لدعم الانتاج والتصدير وسيشجع على تطوير قطاعات واعدة كتكنولوجيا المعلومات والتصنيع والزراعة بالاضافة الى قطاعات لبنان التقليدية كالقطاع المالي والسياحي والبناء. ستستمر كل من الحكومة اللبنانية والمصرف المركزي في إعطاء الأهمية للاستيرادات الأساسية (القمح والدواء والبنزين) وبتخاذ الاجراءات لحماية الأسر الأكثر فقراً.

سيحدّد سعر الصرف على مستوى معين يضمن العودة إلى العجز المستدام في الحساب الجاري على المدى المتوسط وتصحيح الخلل الحقيقي في سعر الصرف. كما يشكل ايضاً سعر الصرف الموازي مؤشراً مهماً للمراقبة ويساعد في اتخاذ القرارات، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ ضوابط رأس المال (الكابيتال كونترول) والحجم المحدود للسوق الموازية وما ينتج عن ذلك من الطلب غير الملبى ("backlog") هو ما يقود من المفترض السوق الموازي لأعلى مما يجب أن تكون عليه ("Overshooting effect"). تشير الدراسات الحالية، تبعا للمنهجية المستخدمة، إلى المبالغة في تقدير قيمة الليرة اللبنانية من ٣٠ الى ٦٠%، يتم تقدير الحدود الأعلى حسب الضرورة لسد الفجوة الحالية في ميزان المدفوعات. وتشير الأحداث الأخيرة إلى تسارع عدم موازنة سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وتُقدر في هذه الورقة أن سعر الصرف المعتمد هو معقول. وتقوم خطة الحكومة على هذا الافتراض.

للمضي قدماً، تعتزم الحكومة الانتقال إلى سعر صرف أكثر مرونة. سيتم تحديد سعر صرف العملات الأجنبية بما يحول دون حصول ارتفاع حقيقي لسعر الصرف من جديد ويحافظ على القدرة التنافسية (كالتعويم الموجّه أو نظام الربط المتحرك لأسعار الصرف). وسيُعمد مصرف لبنان إلى تطبيق سياسة سعر الصرف التي تضمن أن يعكس سعر الصرف القابل للتعديل الفرق بين معدلات التضخم مع العملات الرئيسية. كما والى الحفاظ على القدرة التنافسية بين العملات. سيحصل انخفاض تدريجي في قيمة العملة بنحو ٥ بالمائة سنوياً في الفترة المقبلة. وأخيراً، سينتج استقرار سعر الصرف الجديد عن التصحيح الناجح الذي سيطال العجز في الحساب الجاري والتحويلات الهيكلية في بنية الاقتصاد.



المصدر: السلطات اللبنانية

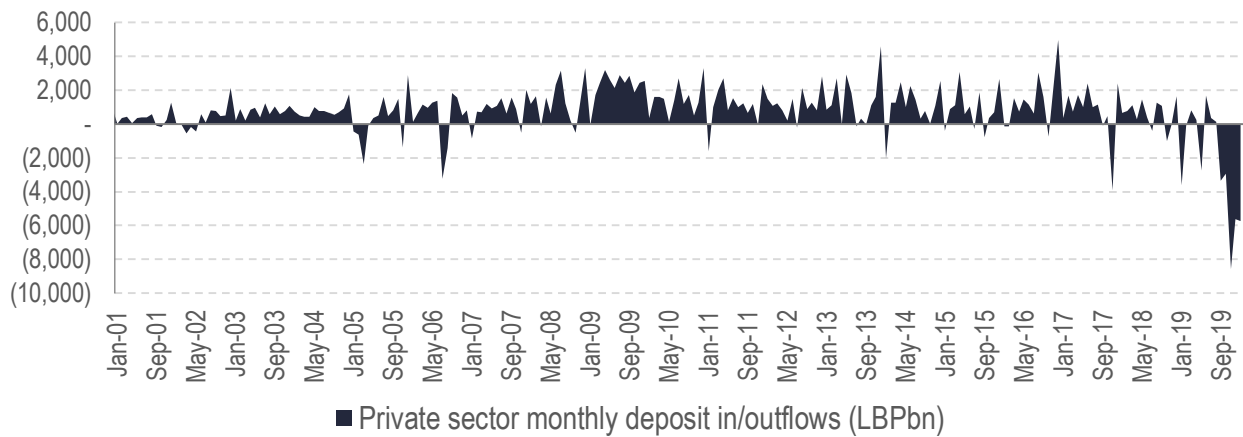
يمثل استمرار ضوابط رأس المال مسألة ملحة أخرى. إن ضوابط رأس المال (الكابيتال كونترول) التي فرضتها المصارف بشكل فردي كأمر واقع هي مصدر لمعاملة غير متكافئة للمودعين ومصدراً محتملاً للثغرات. ستتخذ الحكومة إجراءات على المدى القصير لضمان تنفيذ أكثر شمولاً وعدلاً لضوابط رأس المال. ولكن ستظل هذه الضوابط سارية طالما أن الاستقرار المالي في خطر. وسيتم الاستغناء عنها مع الوقت عندما تزد أولى الاشارات الايجابية لاستعادة الثقة نتيجة لانخفاض قيمة الليرة، وتحرير سعر الصرف، وإعادة هيكلة القطاع المالي، وتنفيذ الاصلاحات الحكومية. ونفترض رفعاً تدريجياً للقيود اعتباراً من العام ٢٠٢١. وسيستتبع استعادة ثقة المودعين، لفترة انتقالية، قبول صافي التدفقات الخارجة من الودائع، حيث سيتم تكريس حرية حركة رأس المال مجدداً. ومن المتوقع أن تستأنف التدفقات الايجابية الصافية مع الوقت، فتساهم في استقرار الليرة اللبنانية وتراكم احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. غير أنه من غير المتوقع أن ترقى تدفقات الودائع الوافدة إلى مستويات ما قبل الأزمة، باعتبار أن لبنان لن يكرر النموذج المصرفي الفاشل الذي ساد في الماضي بل سينتقل إلى اسس أكثر استدامة لميزان المدفوعات.

أخيراً، ستسعى السياسة النقدية للسيطرة على التضخم وخفضه بشكل تدريجي إلى ما دون العشرة في المائة على المدى المتوسط. من شأن ذلك دعم الإيرادات الحقيقية وتعزيز التنافسية الخارجية. كما اننا نتوقع ارتفاع في معدل التضخم في العام ٢٠٢٠ بسبب اثر سعر صرف العملات الاجنبية. سيقوم مصرف لبنان بالتخلص التدريجي من التمويل النقدي لشراء سندات الخزينة مع الدخول في مرحلة التعافي، على أن توفر المساعدة الأجنبية موارد جديدة لتغطية احتياجات التمويل المتبقي للحكومة. وحالما يستقرّ الوضع الاقتصادي، سيضع مصرف لبنان

إطاراً جديداً للسياسة النقدية للتركيز على استهداف القاعدة النقدية باستخدام أدوات سياسة سوق المال غير المباشرة. وسيعكس الاحتياطي النقدي توقعات مصرف لبنان للسيولة في السوق بما يتفق مع مسار التضخم المختار. وسيتم تعزيز التعاون بين وزارة المالية ومصرف لبنان من خلال الهيئة العليا لإدارة الدين العام وذلك من أجل تضمين التدفقات النقدية من القطاع العام في البرنامج النقدي وتطوير القدرة على تحليل وتوقع أنماط عالية التواتر لاييرادات ونفقات المالية العامة واحتياجات التمويل.

٢. ديناميات ميزان المدفوعات والدعم الخارجي

بلغ حجم السيولة المتوفرة في مصرف لبنان مستويات مثيرة للقلق، وتبين كل المؤشرات انه من غير المرجح أن يشهد نضوب السيولة منحي عكسيًا بشكل طبيعي كما كان الحال في مراحل سابقة شهدت تدفقات خارجة من العملات الأجنبية (مع أنها أقل وضوحًا). ان ما نشهده حاليًا لجهة حجم خروج الودائع ومدتها غير مسبوق بالمقارنة مع الفترات السابقة. ومع اعتماد الكابيتال كنترول بحكم الواقع منذ نهاية عام ٢٠١٩، والوضع الصعب للغاية والغير المسبوق الذي تمر به البلاد والذي أمسى معترف به في الداخل والخارج، أصبح من الصعب أن نتخيل خروج لبنان من هذه الازمة دون دعم من المجتمع الدولي على نطاق واسع. كما انه من غير الواقعي التفكير بأن اتجاه تدفق الودائع سينعكس وأن الاسواق الدولية ستفتح ابوابها للبنان من جديد، على الرغم من ازمة كورونا، من دون التزام جدي من قبل الحكومة بتنفيذ خطة للتعافي الاقتصادي تكون شاملة ومدعومة من خبراء دوليين مشهود لهم.



المصدر: مصرف لبنان

هناك حاجة ماسة إلى الدعم الخارجي، على شكل التزامات مالية بالإضافة الى دعم برنامج الإصلاح الحكومي، بهدف الحد من حجم الانكماش الاقتصادي، وتأمين استيراد السلع

الأساسية، واستعادة الثقة بلبنان. إن عمق الركود الذي جاءت أزمة (كوفيد-١٩) لتفاقمه سيرتبط بمدى توفر الدولارات لتمويل ميزان المدفوعات في ظلّ شبه غياب لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة (باستثناء التحويلات). إن انكماش الواردات بشكل أكثر حدة سيكون له تأثير مدمر على الناتج الاقتصادي، مما سيؤدي إلى تدهور حاد في المؤشرات الاجتماعية وإلى ركود قد يستمر لفترة طويلة. من الضروري كسر هذه الحلقة المفرغة عبر الاعلان عن دعم مالي خارجي كثيف لدعم الاقتصاد، وهذا الأمر مشروط بتنفيذ خطة إنتعاش شاملة تكون قادرة على استعادة الثقة وعكس الاتجاهات الحالية.

من المتوقع أن يبلغ صافي احتياجات التمويل الخارجي على مدى السنوات الخمس المقبلة نحو ١٠ مليار دولار أمريكي، في ظل سيناريو اقتصادي متفائل من الانتعاش التدريجي والنجاح في إعادة هيكلة الدين الخارجي للحكومة بالعملات الأجنبية. في هذا السيناريو الأساسي الذي يتضمّن دعم دولي مهم وسريع، نفترض حصول انكماش تدريجي لعجز الحساب الجاري إلى ٥,٦ بالمائة بحلول عام ٢٠٢٤، مع الأخذ في الاعتبار تأثير إعادة هيكلة الدين العام، مما يسمح بأن يتحقق التعافي الاقتصادي في غضون إطار زمني معقول. ونفترض أن جزءاً من الدعم الدولي في عام ٢٠٢٠ سيكون على شكل مساعدة طارئة تقدّمها المؤسسات المالية الدولية لدعم الانفاق المتصل بأزمة كوفيد-١٩. ومن المتوقع أن يصل إجمالي فجوة التمويل الخارجي التراكمي إلى ٢٨ مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، نفترض أن حالة التخلف عن سداد الديون الخارجية ستهلج في عام ٢٠٢٠ من خلال إعادة هيكلة ناجحة للديون العامة، مما سيتيح تحقيق وفورات كبيرة في خدمة الدين الخارجي وعودة تدريجية إلى أسواق رأس المال الدولية في غضون ٣ سنوات. ونفترض أخيراً أن تدفقات الدولار من القطاع الخاص سوف تُستأنف تدريجياً، بعد الخروج الأولي للودائع، الذي لا يمكن تفاديه، عام ٢٠٢١، وذلك بعد عملية الترتيب الكامل التي ستطال القطاع المصرفي، بما في ذلك مصرف لبنان.

^٢ في ١٢ آذار ٢٠٢٠، وافق البنك الدولي على إعادة تخصيص ٤٠ مليون دولار أمريكي ضمن مشروع تعزيز النظام الصحي في لبنان الجاري تنفيذه (١٢٠ مليون دولار أمريكي) لتعزيز قدرة وزارة الصحة على التصدي لأزمة كوفيد-١٩. وقد يعمد صندوق النقد الدولي إلى توفير قرض بموجب التهيئة الحالية لخطط تمويل الطوارئ التي يجري تنفيذها في جميع أنحاء العالم بالتنسيق الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

الجدول ١: ميزان المدفوعات (مليون دولار أمريكي)						
التوقعات					التقديرات	
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
(٢,٣٦٢)	(٢,٤٥٧)	(٢,٥٧٩)	(٢,٨٣٥)	(٣,٥٥٥)	(١١,٧٢٤)	الحساب الجاري
(٧,١٪)	(٧,٧٪)	(٨,٣٪)	(٩,٤٪)	(١٣,٧٪)	(٢٣,٩٪)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي
(٩,٦٣٢)	(٨,٨٧٧)	(٨,١٢١)	(٧,٤٣١)	(٧,٦١٤)	(١٣,٣٦٥)	ميزان السلع
٣,٣٥٠	٢,٩٠٠	٢,٤٥٠	١,٩٥٠	١,٤٠٦	١٩٨	ميزان الخدمات
١٩	(١٠٠)	(٢٣٧)	(٣٨١)	(٦٤)	(١,٤٣٨)	ميزان الإيرادات
٣,٩٠٢	٣,٦٢١	٣,٣٣٠	٣,٠٢٨	٢,٧١٧	٢,٨٨١	التحويلات الجارية
٦٦٨	٦٦٨	٦٦٨	٦٦٨	٦٦٨	٩٩٤	حساب رأس المال
(٧٥)	(٩٥٩)	(٣,٥٢٤)	(٩,٤٨٣)	(٣,٨٩٦)	٧,٦٣٥	الحساب المالي
٧٧١	٦٤٣	٤٩٤	٣٢٨	١٤٨	١,٥٣٤	الاستثمارات المباشرة
(٦٣٣)	(٧٠٩)	(٨٧٨)	(٩٤٤)	(١,٠٦٢)	١,٦٤١	استثمارات الحوافز المالية
(٢١٣)	(٨٩٢)	(٣,١٤٠)	(٨,٨٦٨)	(٢,٩٨٢)	٤,٤٦٠	الاستثمارات الأخرى
١,٧٦٨	٢,٧٤٨	٥,٤٣٥	١١,٦٥٠	٦,٧٨٢	٢,٣٩٠	الأصول الاحتياطية (استنزاف)
٢٨,٣٨٤	٢٦,٦١٥	٢٣,٨٦٨	١٨,٤٣٢	٦,٧٨٢		احتياجات التمويل الخارجي (تراكمي)

المصدر: مصرف لبنان، السلطات اللبنانية

يُتوقع في مثل هذه الحالة وصول دعم خارجي على شكل برنامج تدعمه مؤسسات دولية متعددة الأطراف، الأمر الذي يشكل طريقة واقعية وفعالة لاستعادة الثقة. يذكر المستثمرون والمراقبون الحكومة بأن صندوق النقد الدولي على وجه الخصوص قد أنشئ بهدف دعم أعضائه الذين يمرون بأزمات شديدة على صعيد ميزان المدفوعات، ويتوقعون من لبنان دعوة صندوق النقد الدولي لمعالجة الأزمة الحالية، أسوةً بما فعل العديد من البلدان في ظروف مماثلة. وبرأيهم، سيؤدي ذلك على الفور إلى صدمة ثقة وإلى إرسال الإشارة الصحيحة محلياً ودولياً حول التزام الحكومة اللبنانية بالتعامل بحزم وجدية مع جميع جوانب الأزمة الحالية. وسيوفر ذلك أيضاً دعماً قوياً للقرارات الصعبة التي سيتعين على الحكومة اتخاذها في نهاية المطاف والتي لن تحقق أي منفعة فيما لو لم يتوفر هذا الدعم. تعتقد الحكومة أن هذه الخطة تشكل أساساً جيداً في حال حصول مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وهي ستواصل السعي إلى الحد من الضرر الذي سيلحق باللبنانيين خلال سنوات تصحيح الأوضاع المرتقبة.

يُجمع مجتمع المانحين والمقرضين على أن التدخل المتعدد الأطراف من شأنه أن يستقطب دعماً مالياً خارجياً إضافياً، وذلك في إطار المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات (مؤتمر "سيدر") وسواه، وأن يُساعد أيضاً في تحقيق إعادة هيكلة ناجحة

للدين العام. كما أن الآثار الايجابية غير المباشرة لبرنامج صندوق النقد الدولي عديدة. وعلى الرغم من التراجيح بالآثار يكون الصندوق لوحده قادراً على توفير موارد كافية لتغطية جميع احتياجات التمويل الخارجية للبنان للسنوات الخمس القادمة، حتى في ظل "ترتيبات استثنائية"، إلا إنه سيفتح أبواباً مهمة أخرى للوصول إلى التمويل من شركاء متعددي الأطراف أو ثنائيين، مشروطة بتنفيذ ناجح لبرنامج صندوق النقد الدولي. علاوةً على ذلك، سيصبح النقاش حول مسألة الدين مع حملة السندات أكثر سهولة في سياق برنامج لصندوق النقد الدولي (يُصر البعض على عدم التفاوض في حال عدم وجود برنامج)، حيث سيوفر مرتكزاً للمفاوضات، مع أهداف استدامة واضحة وإطار منهجي يمكن الاعتماد عليه. وسيكون المستثمرون أكثر استعداداً لقبول تخفيض القيمة الاسمية لديونهم إذا رأوا أن قيمة استرداد موثوقة بها في ما تبقى لديهم.

إن أي خطة إنعاش لبنانية خارج برنامج صندوق النقد الدولي، والتي تتوانى عن معالجة جميع الاختلالات الموروثة من الماضي، لن ترقى إلى مستوى الهدف الرئيسي المتمثل في إعطاء انطلاقة جديدة للاقتصاد اللبناني مع وضعه على مسار طويل الأجل وقابل للاستمرار (أنظر المرفق ١ لمناقشة تفصيلية). ويرجع ذلك في الأساس إلى عدم رغبة المجتمع الدولي في تقديم الدعم الواسع النطاق المطلوب، في الوقت الذي لا تلمس فيه خطوات ترمي إلى إعادة هيكلة الخسائر المتراكمة والهائلة في النظام المالي اللبناني وفي غياب إطار دولي لمراقبة تنفيذ الإصلاحات على المدى المتوسط (يدرك المانحون الأجانب جيداً أن التجارب السابقة أظهرت عدم قدرة الحكومات اللبنانية على إجراء الإصلاحات كما خُطِّط لها في إطار حُرْم الدعم الدولية).

في السيناريو الماكرو اقتصادي الموضح في ما بعد، يُتوقع أن يبلغ إجمالي الدعم الخارجي الوارد من مصادر مختلفة نحو ١٠ مليار دولار أمريكي على مدى ٥ سنوات (بالإضافة إلى أموال سيدر) على أن يُستكمل عند الحاجة بمساهمات من جانب حملة السندات في سياق عملية إعادة هيكلة الديون واستراتيجية العودة إلى أسواق رأس المال الدولية على المدى المتوسط. قبل التخلف عن السداد^٢، كانت التوقعات تشير إلى أن إجمالي مدفوعات الديون التعاقدية لحاملي سندات اليوروبوند سيناهاز ١٩ إلى ٢٠ مليار دولار أمريكي في السنوات الخمس المقبلة. وبغض النظر عن الخصم الاسمي، فإن التفاوض على فترة سماح تمتد على ٥ سنوات بالنسبة إلى أصل الدين وتخفيض قيمة القسائم إلى الحد الأدنى خلال الفترة عينها من شأنه أن يؤمّن مبلغاً إضافياً يتراوح بين ١٥ و ١٨ مليار دولار أمريكي من أصل مبلغ الـ ٢٨

^٢ يجمع هذا المبلغ بين مدفوعات الديون للحملة سندات اليوروبوند الأجانب وكذلك البنوك المحلية. ومع ذلك، وفقاً لمنهجية ميزان المدفوعات، فإن المدفوعات التي تتم لحملة الأسهم المحلية بالعملة الأجنبية تولد تدفقات رأسمالية في الحساب المالي على رأس التدفقات الخارجية المتعلقة بالمدفوعات لحاملي الأسهم الأجانب. مع تعادل كل المكونات الأخرى، تترجم إلى احتياطات دولية مخفضة.

مليار دولار أمريكي اللازم لتمويل ميزان المدفوعات. أما بقية الفجوة- إلى جانب الدعم الخارجي- فسيتم سدها بموجب استراتيجية لإعادة الدخول التدريجي إلى السوق، مع تعافي الاقتصاد اللبناني وتحسن التصنيف الائتماني، بالإضافة إلى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي سيحفّزها نشوء اقتصاد لبناني جديد. وقد يكون المبلغ الاجمالي للدعم الخارجي أعلى في حال وجود معايير أكثر صرامة من حيث تجميع صافي الأصول الأجنبية من قبل المصرف المركزي (إعادة تكوين احتياطات أعلى).

ج. إطار الاقتصاد الكلي المتوسط الأجل

يفترض سيناريو الاقتصاد الكلي المفصّل في ما يلي أن (١) لبنان سيستفيد فوراً من الدعم المالي الخارجي المطلوب للجم الركود، و(٢) سينفذ لبنان بنجاح الحزمة الشاملة من الإصلاحات والاجراءات الحاسمة المبيّنة في هذه الوثيقة، سواء كانت متعلقة بتصحيح أوضاع المالية العامة، أو مسار الديون، أو الإصلاحات الهيكلية، أو إعادة هيكلة النظام المالي، أو إصلاح نظام سعر الصرف، أو شبكة الأمان الاجتماعي، أو نمو الاقتصاد، أو إعادة تأهيل البنية التحتية وتطويرها. ويعتمد السيناريو الاقتصادي الكلي الموضح أدناه على تطورات واقعية ولكنها مواتية إلى حد ما، ويجب أن نبقى في بالنا أن أي انحراف عن هذه الخطة يمكن أن يسفر عن نتائج أسوأ بكثير على صعيد تقلص الواردات، ونمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ومعدل التضخم، وأداء الموازنة اعتباراً من العام ٢٠٢٠.

بعد توقع أولي لانكماشات في الانتاج الحقيقي بنسبة - ١٣,٨ بالمائة في عام ٢٠٢٠ و - ٤,٤ بالمائة في عام ٢٠٢١، سيبدأ الاقتصاد بالتعافي تدريجياً وسيصل إلى نمو حقيقي بنسبة ٣,١ بالمائة بحلول عام ٢٠٢٤ قبل أن يستقر عند نمو محتمل بنسبة ٣ بالمائة على المدى الأبعد. وسيكون التعافي مدفوعاً بالدعم الخارجي للحد من الانكماش في الواردات والاستهلاك المحلي، وبدفع الاستثمار العام في سياق الافراج عن الأموال التي تم التعهد بها في مؤتمر "سيدر" وتنفيذ خطة استثمار ذات الأولويات الواضحة تدعم تطوير القطاع الخاص وتركز على المجالات الرئيسية، وتنفيذ أجندة إصلاحات شاملة داعمة للنمو، وبالمكاسب التنافسية التي ستحقق من خلال انخفاض قيمة العملة. ومن المتوقع أيضاً أن يتكيف القطاع الخاص تدريجياً مع الأجواء الجديدة من خلال خفض التكاليف وإعادة توجيه الانتاج نحو القطاع الخارجي وإيجاد بدائل للواردات. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط التضخم إلى ٥٣ بالمائة في عام ٢٠٢٠ بسبب انعكاس آثار انخفاض سعر الصرف. وستنخفض الضغوط التضخمية تدريجياً إلى ٦,٢ بالمائة بحلول عام ٢٠٢٤.

ستكون السياسة المالية مدفوعة بخطة طموحة ولكن ضرورية لتصحيح الأوضاع المالية كما أنها ستمتدّ على ٥ سنوات. سيتحسن الرصيد الأولي للموازنة من -٠,٩ في المائة في ٢٠١٩ إلى ١,٦ في المائة في ٢٠٢٤، مما سيعكس "فائضاً أولياً محلياً" بنسبة ٣,٨ في المائة باستثناء جزء النفقات الرأسمالية التي سيعوّل فيها على التمويل الذاتي الخارجي عند الافراج عن التمويل الذي تمّ الالتزام به في مؤتمر CEDRE، مما يعكس بالتالي هدف تحقيق فائض أولي أفضل. وتهدف هذه الجهود الطموحة الأيلة إلى تصحيح أوضاع المالية العامة، إلى جانب التخفيض

الحاد في فاتورة فوائد الدين العام الذي سيتحقق من خلال إعادة هيكلة الديون، إلى وضع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي على مسار انحداري واضح مع حد أدنى من الضرر على الشرائح الأكثر هشاشة.

من المتوقع أن يتقلص عجز المالية العامة الاجمالي من ١١,٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٩ إلى ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠ وصولاً إلى ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠٢٤، في ظل مجموعة من الافتراضات التوضيحية لإعادة هيكلة الديون (كما هو موضح في القسم د -٢). سيعكس تحييد أثر صرف أموال CEDRE موازنة إجمالية تصبح متوازنة اعتباراً من عام ٢٠٢٤. واستناداً إلى هذه المجموعة من الافتراضات، سينخفض معدل الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي بشكل مطرد من نسبة ١٧٦ في المائة المقدرة في عام ٢٠١٩ إلى ٩٩,٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٤ وإلى ٨٣,٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٧. وستُدعم تدابير تصحيح أوضاع المالية العامة بإصلاحات هيكلية أساسية ترسخ الانضباط المالي - عبر قانون المسؤولية المالية، وإدارة خزينة الدولة، وإصلاح الهيئات العامة والوظيفة العامة-.

سوف يؤدي ضعف الطلب المحلي وانخفاض قيمة العملة إلى تراجع ملحوظ في عمليات استيراد السلع والخدمات. في حين أنه من المتوقع أن تتأثر صادرات الخدمات المالية وغيرها من خدمات الأعمال بشدة بالتطورات في القطاع المصرفي، إلا أنه من شأن الاستقرار السياسي وتحسن البنية التحتية إنعاش عائدات السياحة بعد عام ٢٠٢٠ مع رفع الحظر المفروض على السفر بسبب فيروس كوفيد-١٩.

وقد يُظهر الاقتصاد اللبناني سجلاً جيداً في التعافي إذا ما تم تنفيذ سياسات سليمة، كما وسيظهر إمكانات للنمو كبيرة بداية من العام ٢٠٢٢.

الجدول ٢: التوقعات على المدى المتوسط في ظل الإطار الاقتصادي الكلي للحكومة*						
التوقعات					التقديرات	
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
٤٥,٤	٤٢,٩	٣٩,٧	٣٥,٩	٣١,٨	٦٤,٣	أسعار برنت، بالدولار الأمريكي للبرميل**
٤,٢٩٧	٤,٠٨٢	٣,٨٧٨	٣,٦٨٤	٣,٥٠٠	١,٥٠٨	سعر الصرف الرسمي (للدولار مقابل الليرة اللبنانية)
٦٤,٩%	٦٣,١%	٦١,١%	٥٩,١%	٥٦,٩%	٤,٧%	تراجع القيمة
٣,١%	٢,٩%	١,٦%	(٤,٤%)	(١٣,٨%)	(٦,٩%)	نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، بالنسبة السنوية
١٤٢,٣٦٠	١٣٠,٩٢١	١٢٠,٢١٥	١١١,٤٤١	٩٠,٩١٢	٧٧,٤١٩	الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (مليار ليرة لبنانية)
٣٣,١	٣٢,١	٣١,٠	٣٠,٢	٢٦,٠	٤٩,٠	الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)
٦,٢%	٦,٤%	٦,٦%	٢٣,٣%	٥٣,٠%	٢,٩%	تضخم مؤشر أسعار المستهلك، بالنسبة السنوية
٥,٥%	٥,٨%	٦,٢%	٢٨,٢%	٣٦,٢%	٠,٤%	معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي، بالنسبة السنوية
١,٦%	(٠,٢%)	(٢,٣%)	(٣,٠%)	(١,٥%)	(٠,٩%)	الرصيد الأولي للموازنة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)
(٠,٧%)	(٢,٦%)	(٤,٨%)	(٥,٦%)	(٥,٣%)	(١١,٣%)	رصيد الموازنة الكلي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)
٩٩,٢%	١٠٢,١%	١٠١,٤%	٩٧,٧%	١٠٢,٨%	١٧٥,٦%	الدين العام (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)
(٧,١%)	(٧,٧%)	(٨,٣%)	(٩,٤%)	(١٣,٧%)	(٢٣,٩%)	رصيد الحساب الجاري (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

المصادر: السلطات اللبنانية، بلومبرج

* جميع الأرقام مع الأخذ في الاعتبار تأثير الانفاق الرأسمالي الممول من الخارج والمحقق من خلال مؤتمر

"سيرر" CEDRE ، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الدين العام (كما هو موضح في القسم د-٢)

** المصدر: بلومبرج، حتى ٢٢ نيسان ٢٠٢٠

د. السياسات الاقتصادية

١. السياسة المالية

يجب أن يهدف المكوّن المالي في حزمة الإصلاحات إلى تحقيق فائض أولي في الموازنة يبلغ نحو ١,٦ في المائة بحلول عام ٢٠٢٤، أي ما يُعادل فائض بنحو ٣,٨ بالمائة من دون الأخذ في الاعتبار تأثير الانفاق الرأسمالي الممول من الخارج الذي ستحقق من خلال "سيدر". ويتطلب ذلك، بالإضافة إلى الحد من التحويلات إلى الكهرباء، ترشيد فاتورة الأجور ووقف كل الانفاق الجاري غير المجدي، وزيادة إيرادات الموازنة من خلال الحد من الاحتيايل والتهرب الضريبي، ومكافحة التهريب عبر جميع المعابر، وزيادة معدل الامتثال، وإصلاح النظام الضريبي بالكامل لجعله أكثر عدالة وأثقل بالنسبة إلى الإيرادات الريعية. ومن أجل الحفاظ على الشرائح الأكثر ضعفاً، سيتم تنفيذ حزمة شبكة أمان شاملة، مصحوبةً بتحويلات نقدية إلى أشد الناس فقراً، وتدابير تعليمية وصحية مناسبة.

تعزم الحكومة تقديم موازنة تكميلية لعام ٢٠٢٠ في الأشهر القليلة المقبلة لوضع المالية العامة على مسار مستدام. في هذا السياق، تلتزم الحكومة بتخفيض إجمالي العجز الأولي في الموازنة بشكل كبير من خلال مزيج من التدابير التصحيحية على مستوى الإيرادات والانفاق. ومن المتوقع أن تؤدي البيئة الاقتصادية السريعة المتدهورة وغير المستقرة إلى هبوط حاد في معدل الامتثال، مقرونةً بانخفاض الضرائب على دخل الفوائد، كما ستؤدي إلى خفض نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٦,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ إلى ١٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠. بعد هذا العام، نتوقع أن تزيد الإيرادات الضريبية بشكل مطرد لتصل إلى ١٥,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٤. ومن المتوقع أن يتقلص الانفاق الحكومي الأولي، باستثناء الفوائد على الديون، من حوالي ٢٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ إلى ١٧,١ في المائة بحلول عام ٢٠٢٤، مدعوماً بانخفاض فاتورة الأجور والتوقف التدريجي للتحويلات إلى الكهرباء.

الجدول ٣: مسار تصحيح أوضاع المالية العامة للحكومة على المدى المتوسط						
التوقعات					التقديرات	
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
١٨,٧%	١٨,٧%	١٨,٤%	١٧,٥%	١٧,٩%	٢١,٥%	إجمالي الإيرادات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)
١٥,٢%	١٥,٠%	١٤,٥%	١٣,٥%	١٣,٦%	١٦,٢%	منها الإيرادات الضريبية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)
١٧,١%	١٨,٩%	٢٠,٦%	٢٠,٤%	١٩,٤%	٢٢,٤%	إجمالي الاتفاق الأولي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)
٩,١%	٩,٧%	١٠,٤%	١٠,٤%	١١,١%	١٣,١%	منه فاتورة الأجور (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)
٠,٠%	٠,٧%	١,٤%	١,٩%	٢,٠%	٢,٩%	منه التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)
٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٣	-	-	منه نفقات "سيدر" (مليون دولار أمريكي)
١٤,٨%	١٦,٦%	١٨,٤%	١٩,٣%	١٩,٤%	٢٢,٤%	إجمالي الاتفاق الأولي (باستثناء أموال "سيدر") (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)
١,٦%	(٠,٢%)	(٢,٣%)	(٣,٠%)	(١,٥%)	(٠,٩%)	الميزان الأولي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)
٣,٨%	٢,٠%	(٠,١%)	(١,٩%)	(١,٥%)	(٠,٩%)	"سيدر" (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي) (باستثناء أموال)

المصدر: السلطات اللبنانية

ستعتمد الحكومة هذه الاستراتيجية المالية المتوسطة الأجل ويقرّها البرلمان بحلول نهاية شهر حزيران ٢٠٢٠. وستشمل الاجراءات التالية المتعلقة بالايرادات والنفقات بهدف توزيع عبء التسوية بشكل منصف وتجنب أي تأثير إضافي على الأجراء والفقراء قدر الامكان.

أ. تدابير خفض الانفاق:

من المتوقع أن تشكّل التدابير المتصلة بالانفاق ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ٢٠٢٤، في حين سيتم إنفاق ٥٠٠ مليون دولار سنوياً كمعدل وسطي، أو ما يعادل نحو ١,٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي على شبكات الأمان بهدف الحد من الأثر السلبي لإجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة على الشرائح الأكثر ضعفاً. وسيتم تنفيذ الاجراءات التالية:

● **إصلاح قطاع الكهرباء:** بلغت تحويلات الموازنة إلى شركة كهرباء لبنان ١,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، أي ما يعادل ٢,٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، مما يمثل عبئاً ثقيلاً على الموازنة.

○ تخطط الحكومة لإلغاء الدعم الذي تستفيد منه شركة كهرباء لبنان بمجرد أن يتم تنفيذ خطة شركة كهرباء لبنان المعتمدة في نيسان ٢٠١٩ وتصبح الكهرباء متوفرة على مدار الساعة. وستزداد التعرفة تدريجياً بالتزامن مع توليد الطاقة. وستواصل الحكومة تنفيذ الاجراءات الهادفة إلى تحسين الكفاءة وزيادة القدرة والحد من الهدر والسرقة.

● **التدابير الهادفة إلى خفض فاتورة الأجور:** تلتزم الحكومة بترشيد التوظيف في القطاع العام بهدف تحسين الكفاءة وخفض التكلفة. والهدف من ذلك هو أن يستقرّ إجمالي تكاليف الموظفين عند ٩,١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام ٢٠٢٤ من خلال الاجراءات التالية:

○ تجميد زيادة عدد العسكريين، على أن تكون الترقيات مشروطة بشغور المناصب

○ خفض عدد المتعاقدين (٥ في المئة سنوياً على مدى ٥ سنوات)

○ تجميد توظيف موظفين جدد في القطاع العام: سيُفرض تجميد على التوظيف

في القطاع العام وسيقلص حجم هذا القطاع بسبب تناقص عدد الموظفين. وبما

أنه من المتوقع أن يتقاعد عدة آلاف من موظفي القطاع العام في السنوات القادمة، فلن يتم استبدال سوى أولئك الذين هم في مناصب أساسية، مما سيؤدي إلى تحقيق وفورات مهمة

- إعادة النظر في حزمة المنافع
- مراجعة عدد الملحقات الاقتصادية والعسكرية
- وضع حد أقصى للتعويضات والتخلص من التعويضات المزدوجة
- من أجل التخفيف من تأثير التضخم المرتفع على القوة الشرائية لموظفي القطاع العام، تعتزم الحكومة أيضاً التعويض عن الانخفاض الحقيقي عبر زيادات مقطوعة للرواتب الاسمية التي يتم تحديدها سنوياً استناداً إلى أرقام تقديرات التضخم للعام السابق .

بالإضافة إلى الإجراءات المذكورة أعلاه، ستجري الحكومة مسحاً لجميع الوظائف الحكومية وفي المؤسسات العامة، والتعويضات، والوصف الوظيفي، وستعتمد إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة للوظائف والتعويضات في القطاع العام، وتشغيلها وتحديث المعلومات التي تتضمنها بشكل منتظم. وهذا من شأنه أن يسمح بخفض تكلفة فاتورة الأجور بشكل أكبر على المدى المتوسط من خلال تخفيض عدد العمال الوهميين، وترشيد الرواتب والمنافع، وإلغاء الوظائف غير الضرورية.

● **إصلاح نظام التقاعد:** إن التكلفة المالية لنظام التقاعد في لبنان، خاصةً بالنسبة للقوات المسلحة، مرتفعة للغاية وفقاً للمعايير الإقليمية والدولية، ومن المرجح أن يستمر بالارتفاع بشكل حاد على المدى المتوسط والطويل. ويعتبر هذا الإصلاح أولوية بسبب الأثر الاجتماعي والاقتصادي والمالي المترتب عليه. في عام ٢٠١٩، مثلت النفقات المتصلة بالمعاشات التقاعدية ٣٦,١ في المائة من إجمالي الرواتب والأجور أو ٤,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المزمع تخفيض هذه النسبة تدريجياً إلى ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٤. لهذه الغاية، يجري البحث في الإجراءات التالية:

- إعادة النظر في التدبير رقم ٣ بشأن تقاعد العسكر وتنفيذه على النحو الصحيح. سنتم مواءمة قواعد احتساب التقاعد العسكري مع الأنظمة التقاعدية الأخرى
- توخياً للعدالة وفعالية التكلفة
- إلغاء نظام التقاعد المبكر
- مراجعة قواعد تحويل الاعانات العائلية بعد الوفاة، ومعاملة الفتيات والصبيان بالطريقة نفسها.

بالإضافة إلى ذلك، ستقوم الحكومة بمراجعة شاملة لقانون التقاعد والعمل على الانتقال إلى التغطية الصحية الشاملة لجميع المواطنين.

• الحد من التحويلات إلى الشركات المملوكة من الدولة والهيئات العامة الأخرى

○ ترشيد وتعزيز وإصلاح الهيئات العامة في لبنان (قطاع سكك الحديد والنقل العام، وهيئة إدارة قطاع البترول، والجامعة...): ستقوم الحكومة بمراجعة وضع ٧٣ هيئة عامة وستضع خطة تهدف إلى دمج تلك الهيئات عندما يكون ذلك ممكناً، لتعزيز الكفاءات، وكبح الرواتب والمنافع، وترشيد التكاليف التشغيلية، إلى جانب إلغاء الهيئات المتقادمة الأخرى والقضاء على حالات الازدواجية عند الضرورة.

○ إعادة التفاوض مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على جدولة تسوية المتأخرات ورسوم الفائدة: سيتم إعادة التفاوض بشأن جدول السداد الحالي الذي يسري على فترة ١٠ سنوات ومعدل الفائدة الباهظ الذي يقارب ٦ أو ٧ في المائة من أجل تمديد فترة السداد وخفض معدل الفائدة.

• تخفيض الانفاق الرأسمالي الممول محلياً

○ سوف يُستبدل الانفاق الرأسمالي الممول محلياً بشكل تدريجي بالانفاق الرأسمالي الممول من الخارج- لاسيما من خلال الافراج عن أموال "سيدر" نتيجةً لتنفيذ السلطات لهذا البرنامج الاصلاحى الطموح وتحديد الأولويات الواضحة- ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومشاريع BOT (التشييد والتشغيل ونقل الملكية) عند الاقتضاء. وسيؤدي ذلك إلى خفض إضافي للعجز الأولي المقوم بالليرة اللبنانية في الموازنة، وبالتالي إلى خفض التمويل النقدي التضخمي من قبل مصرف لبنان، من دون تقليل الانفاق الرأسمالي والاستثمار المطلوبين بشدة لاستئناف النمو.

• تدابير خفض الانفاق الأخرى:

○ مراجعة بدلات الأقساط المدرسية والبدلات التي يحصل عليها كافة الموظفين في القطاع العام (شرط ألا تقل البدلات المنقحة عن منافع التعاونية التي يستفيد منها الموظفون الحكوميون والتي لا ينبغي المس بها)

- ترشيد النفقات الجارية الأخرى للحد من الهدر
- إصلاح إدارة الانفاق العام من خلال إنشاء نظام مركزي لإدارة الخزينة بحيث تُنأط مسؤولة وظائف إدارة الخزينة بوكالة واحدة، وإنشاء حساب الخزينة الموحد لتحسين إدارة النقد وتوحيد جميع الموارد النقدية الحكومية العامة.

سترافق حزمة الاصلاحات المالية بإنشاء شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئات الأكثر ضعفاً. إن معدلات الفقر مرتفع أصلاً، وتُقدَّر بحوالي ٤٨ في المائة من السكان وهذه المعدلات مرشحة للارتفاع بالتزامن مع اعتماد الدولة تدابير للخروج من الأزمة. يمكن تمويل برنامج شبكة الأمان الاجتماعي من خلال الجهات المانحة بما في ذلك البنك الدولي في سياق برنامج صحيح متكامل. وقد قدّم البنك الدولي وجهات مانحة أخرى بالفعل الدعم لبناء نظام لاستهداف الفقر في لبنان يمكن إعادة تفعيله على الفور لتمويل برنامج شبكات الأمان الاجتماعي. وسيُنظر في إمكانية تقديم تحويلات نقدية شهرية لما يقارب ٢٠٠٠٠٠ أسرة فقيرة لتغطية احتياجاتها الأساسية وتعويض أثر الزيادة في أسعار بعض السلع، بما في ذلك الوقود.

ستناقش الحكومة مع الشركاء الدوليين لمزيد من التدابير المتعلقة بالسياسة الاجتماعية للإستجابة للأوضاع الاجتماعية المتدهورة في البلاد. الهدف من ذلك هو تعزيز وتنفيذ المزيد من شبكات الامان الاجتماعي من أجل حماية العائلات المهمشة، ومحاربة الفقر في المناطق الفقيرة، واقتراح خطط مجتمعية لتحسين اوضاعهم وتوفير الخدمات الأساسية لهم كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية مع التركيز خاصة على المناطق التي شهدت صراعات. إن الموازنة المتوقعة هي ١ مليار دولار اميركي للعام ٢٠٢٠، و ١,٥ مليار دولار للعام ٢٠٢١، و ١,٣ مليار دولار للعام ٢٠٢٢ و ١ مليار دولار للعام ٢٠٢٣ و ٠,٧٥ مليار دولار للعام ٢٠٢٤. ستقوم الحكومة بالاستثمار بالبرامج IMPACT والبرنامج الجديد SSNP PMT المتخصص بجمع المعلومات من اجل بناء قاعدة موثوقة للبيانات والاستمرار بتحديثها والتأكد من انها عامل اساسي لتطوير برامج مركزة وفعالة مع فهم افضل للاحتياجات والاهداف المركزة التي ينبغي العمل عليها ابتداء من العام ٢٠٢٠. سوف يتم تحفيز الاستثمارات المستدامة عبر الانتمانات الصغيرة والشراكات بين القطاع العام والخاص والبلديات والمانحين والمنظمات غير الحكومية (متواصل)؛ انشاء اسس تنسيقية بين مختلف الشركاء من اجل التسريع في عودة النازحين السوريين لتخفيف العبء الاقتصادي والاجتماعي على المجتمعات المضيفة والحكومة على السواء (انظر الى الملحق رقم ٣ لمزيد من التفاصيل). تقدر التكلفة السنوية للاجئين بحوالي ٤,٥ مليار دولار اميركي منذ العام ٢٠١١.

وأخيراً، إن تمويل التدابير الهادفة إلى دعم الاقتصاد خلال الأزمة سوف تناقش أيضاً مع الشركاء الدوليين كجزء من حزمة الدعم الدولي. خلال الفترة الممتدة من ٢٠٢٠-٢٠٢٤ التوقعات المبدئية تشير إلى: (١) تراكم ١,١ مليار دولار مصاريف لدعم الحاضنات، المناطق الصناعية، اقتصاد المعرفة، السياحة وقطاعات أخرى (٢) تأمين ٦,٧ مليار دولار قروض مدعومة للصناعة، الزراعة والسياحة (٣) ٢,٨ مليار دولار خطوط سيولة بالعملات الأجنبية لإستيراد المواد الأولية. سيتم تمويل هذه التدابير من خلال هبات وقروض ممنوحة من الشكاه الدوليين عند توفرها. اضم إلى هذه التقديمات، سيتم التفكير بإجراءات ضريبية إضافية لتحريك الموارد من الشريحة الأكثر ثراء.

ب. تدابير تعزيز الإيرادات:

من المتوقع أن تحقق إجراءات تعزيز الإيرادات ما يصل إلى ٣,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٤

- **توسيع القاعدة الضريبية:** في السنوات الأولى من تنفيذ خطة تصحيح أوضاع المالية العامة، ستركز الحكومة جهودها على التدابير الرامية إلى توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين معدل الامتثال (التركيز على المجالات التي يكون فيها الامتثال الضريبي أقل بكثير من المعايير القياسية) وتحصيل الضرائب. ننوي تنفيذ الإجراءات التالية:
 - تحسين تحصيل الرسوم الجمركية (تحسين الإجراءات عند المعابر الشرعية، وإغلاق المعابر غير الشرعية، ومكافحة التهريب عبر تعزيز الرقابة من خلال نشر العسكريين، واعتماد المساحات الضوئية، والبيانات الإلكترونية للسلع المستوردة...) وتوسيع فرض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة
 - تحسين مستوى تحصيل الضريبة على القيمة المضافة
 - تحسين مستويات الامتثال الضريبي
 - تحصيل أدوات ضريبية بيئية جديدة لخلق حوافز جيدة ومعاقبة الملوثين
 - إلغاء بعض إعفاءات الضريبة على القيمة المضافة وتخفيض الحد الأدنى للخضوع للضريبة على القيمة المضافة ليبلغ صفر
 - مراجعة الإعفاءات والحوافز الضريبية الأخرى (في قطاعات مثل العقارات

والتعليم والنقل والخدمات المالية)

- تعزيز الإدارة الضريبية
- تشجيع عمليات الدفع الإلكتروني لمكافحة التهرب الضريبي
- تطبيق مبادرات أخرى ذات الصلة بالحكومة الإلكترونية

كما سيتم دعم جهود تصحيح المالية العامة من خلال الإصلاحات المؤسسية. في إطار برنامج شامل لإصلاح إدارة الإيرادات، ستعمل الحكومة على زيادة التدقيق الضريبي، وتعزيز تحصيل الديون المتصلة بالضرائب، ومقاضاة المتخلفين عن دفع الضرائب. ومن شأن معالجة مشاكل الامتثال الضريبي أن تؤدي إلى تحسين العدالة من خلال ضمان توزيع منصف للعبء الضريبي.

● **زيادة الضرائب:** في المرحلة الثانية، ستنفذ الحكومة إصلاحاً شاملاً للنظام الضريبي بهدف جعله أكثر عدالة وكفاءة. وستشمل الإجراءات التالية:

- زيادة معدل الضريبة تدريجياً على الشركات (تدريجياً من ١٧ إلى ٢٠ في المائة)
- زيادة الضريبة من ١٠ إلى ٢٠ في المائة على دخل الفوائد على الودائع التي تزيد عن مليون دولار وإستحداث نظام ضرائب تصاعدي
- زيادة ضريبة الدخل على الأجور المرتفعة (من ٢٥ إلى ٣٠ في المائة للشرائح التي تفوق ٢٥٥ مليون ليرة لبنانية)
- زيادة ضريبة الدخل على أرباح رأس المال من ١٠ إلى ١٥ في المائة
- زيادة الضريبة على القيمة المضافة للكماليات من ١١ إلى ١٥ في المائة وأكثر
- تحديد سعر الحد الأدنى لصفحة البنزين عند ٢٥٠٠٠ ليرة لبنانية ورفع السقف البالغ ٣٠٠٠٠ ليرة لبنانية؛ دراسة إمكانية الانتقال نحو مساعدة عامة أكثر استهدافاً لوسائل النقل العام والأشخاص الذين هم في حاجة فعلية
- إدخال ضريبة الانفاق الاستهلاكي بقيمة ١٠٠٠ ليرة لبنانية على المازوت
- زيادة القيمة الاسمية للغرامات بعد انخفاض قيمة العملة

● **ستشمل تدابير زيادة الإيرادات الأخرى ما يلي:**

- إدخال إطار شامل لضريبة الدخل

- إدخال (أو تطبيق) رسوم ترخيص المقالع والكسارات، ومعدل خاص على ضريبة الدخل لجميع المكلفين المستفيدين من الحقوق الخاصة الممنوحة من الحكومة
- إنفاذ القانون بأثر رجعي على قطاع المقالع والكسارات على أساس الاستخراج الحتمي، وتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين، وإنفاذ تعويضات الجمعية العامة للأمم المتحدة المعترف بها للبنان جراء البقعة النفطية التي ظهرت على الشواطئ اللبنانية عام ٢٠٠٦
- تحويل غرامات السير المستوفاة إلى الخزينة
- رسوم فحص المركبات بهدف الترويج لاستخدام المركبات الصديقة للبيئة، وتغريم السيارات القديمة والمركبات التي تستهلك المزيد من البنزين
- مرفأ بيروت (إيداع عائدات المرفأ في حساب خزينة مصرف لبنان)
- فرض غرامات على الأشغال غير القانوني للأملاك البحرية والبرية والنهرية (التطبيق الكامل للقانون رقم ٢٠١٧/٦٤ الخاص باستعادة الممتلكات البحرية بعد مراجعة التقييمات، ومشروع قانون التعدي على ممتلكات الأنهار والممتلكات البرية)
- استرداد الأصول المسروقة على أساس التحليل القانوني الذي باشرت به الحكومة. الهدف الأولي هو استعادة ما لا يقل عن ١٠ مليار دولار على مدى السنوات الخمس القادمة. إعداد مشروع قانون لتقديم تفاصيل عن آليات التنفيذ.

الجدول ٤: أثر تدابير تصحيح أوضاع المالية العامة (موجز)						
التوقعات					التقديرات	كسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، ما لم يُذكر خلاف ذلك
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	
١٥,٠%	١٥,٢%	١٦,٩%	١٥,٨%	١٧,٢%	٢١,٥%	إجمالي الإيرادات (من دون التدابير)
٣,٧	٣,٥	٢,٤	١,٧	٠,٧	-	أثر التدابير المتعلقة بالإيرادات (كنقطة مئوية)
١٨,٧%	١٨,٧%	١٨,٤%	١٧,٥%	١٧,٩%	٢١,٥%	إجمالي الإيرادات (مع التدابير)
١٨,٤%	١٨,٧%	١٩,١%	١٨,٦%	١٨,٧%	٢٢,٤%	إجمالي الانفاق الأولي (من دون تدابير)
٤,٥	٣,٤	٢,٤	١,٥	٠,٤	-	أثر التدابير المتعلقة بالانفاق (كنقطة مئوية)
(١,٢)	(١,٦)	(١,٩)	(٢,٣)	(١,٢)	-	أثر حزمة شبكة الأمان الاجتماعي (كنقطة مئوية)
(٢,٠)	(٢,٠)	(٢,٠)	(١,٠)	-	-	أثر سيدر (كنقطة مئوية)
١٧,١%	١٨,٩%	٢٠,٦%	٢٠,٤%	١٩,٤%	٢٢,٤%	إجمالي الانفاق الأولي (مع التدابير)
(٣,٤%)	(٣,٦%)	(٣,٢%)	(٢,٩%)	(١,٥%)	(٠,٩%)	الميزان الأولي (من دون تدابير، القاعدة)
٣,٨%	٢,٠%	(٠,١%)	(١,٩%)	(١,٥%)	(٠,٩%)	الميزان الأولي (مع التدابير، سيناريو تصحيح أوضاع المالية العامة)

المصدر: السلطات اللبنانية

لن تؤدي السياسة المالية المتشددة إلى تحسين وضع الموازنة فحسب بل أيضاً الموقف الخارجي. إن الحد من الطلب المحلي من خلال خفض الإنفاق الحكومي وخفض الأجور والمنافع سيكون له تأثير على الاستهلاك الخاص والاستثمار وبالتالي سيقلل من الطلب على الواردات. وعليه، سيؤدي ذلك إلى خفض جزئي في عجز الحساب الجاري الخارجي، وبالتالي إلى تحسّن في ميزان المدفوعات العام الذي شكّل عبئاً على الاحتياطيات الأجنبية.

كما ستقلل إجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة من مستوى التمويل النقدي من جانب مصرف لبنان، مما سيساهم في معالجة الضغوط التضخمية. إن تخفيض العجز الأولي، إلى جانب إعادة التفاوض على الشروط المالية الخاصة بالديون المحلية، سيقلص بشكل كبير عجز الموازنة، وبالتالي حاجة الحكومة إلى إصدار سندات خزينة. وفي السياق اللبناني حيث كان مصرف لبنان الشاري الرئيسي لسندات الخزينة من خلال التمويل النقدي، من المفترض أن يساعد هذا الإجراء في تخفيف الضغط التضخمي الذي تواجهه البلاد حاليًا في ظلّ انخفاض قيمة الليرة اللبنانية بحُكم الواقع. ونرتقب أن ينخفض معدل التضخم المتوقع من ٥٣ في المائة في عام ٢٠٢٠ إلى ٧ في المائة في عام ٢٠٢١ وإلى ٦ في المائة بحلول عام ٢٠٢٤.

٢. إعادة هيكلة الدين العام

لا يمكن تجنب إعادة هيكلة الدين العام في لبنان لأن التصحيح المالي المطلوب كبير للغاية. تمثل مدفوعات فائدة الدين العام حاليًا ما يزيد عن ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن إجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة المطلوبة لتحقيق توازن في الميزان الكلي للموازنة، بحيث يُقارب معدل العجز الصفر بالمائة، ستشكل عبئًا كبيرًا على الشعب اللبناني، خاصةً في زمن الركود. علاوةً على ذلك، إن تدني قيمة العملة كفيلاً برّفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (حيث أن حوالى ٣٥ في المائة من الدين الحكومي مقوم بالعملة الأجنبية) مما يجعله أقل استدامة.

الجدول ٥: الدين الحكومي العام (حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩)			
مليار دولار أمريكي	مليار ليرة لبنانية	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	
٥٦,٨	٨٥,٧٠١	١١٠,٧%	الديون المقومة بالليرة اللبنانية
٢,٠	٣,٠١٧	٣,٩%	الديون المتعددة الأطراف والثنائية
٣١,٣	٤٧,٢٠٦	٦١,٠%	سندات اليوروبوند
٩٠,٢	١٣٥,٩	١٧٥,٦%	المجموع

المصادر: السلطات اللبنانية، بلومبرج

تنوحي الاستراتيجية الحكومية الرامية إلى إعادة هيكلة الدين العام نهجًا ثلاثي الأبعاد:

(١) تعليق سداد الأصل والفائدة بالنسبة إلى سندات اليوروبوند تفاديًا لاستنزاف إضافي للاحتياطيات الرسمية بالعملات الأجنبية، وإجراء مناقشات بحسن نية مع حاملي سندات اليوروبوند؛

(٢) تجديد آجال استحقاق أصل الدين المحلي والاستمرار بدفع الفائدة المستحقة (ما عدا إلى مصرف لبنان)، حتى ولو بمعدلات مخفضة، إلى حين التوصل لحل تفاوضي. وستساهم معايير إعادة هيكلة سندات اليوروبوند، والاطر الاقتصادي الكلي والمالي (بما في ذلك مسار التضخم)، بالإضافة الى تقييم تأثير إعادة هيكلة الديون المحلية على القطاع المصرفي والمودعين، في توجيه قرار الحكومة بشأن إعادة هيكلة

الديون المحلية. وستدعو الحاجة إلى إجراء عملية خصم على أصل الدين المحلي لإعادة مجمل الدين العام إلى مستوى مستدام؛

(٣) استمرار خدمة الدين للشركاء المتعددي الأطراف والشركاء الثنائيين. يُعتبر رصيد الدين هذا محدودًا (حوالي ملياري دولار أمريكي، منها حوالي ٦٠٠ مليون دولار أمريكي من القروض الثنائية)، وخدمة الدين لعام ٢٠٢٠ معقولة (٢٥٧ مليون دولار أمريكي). ستتم دفع خدمة الدين بشكل كامل للمؤسسات المتعددة الأطراف المستفيدة من وضع الدائن المفضل. كما ستستمر الدولة في دفع خدمة الدين للمؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف وللشركاء الثنائيين الآخرين.

يتمثل هدف الحكومة في العودة إلى مسار تراجمي واضح للدين على المدى القصير والمتوسط، بموازاة العودة إلى حوالي ٨٣ في المائة كنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٧. يجري العمل على بلوغ هذا الهدف في ظل السيناريو التوضيحي المتمثل في إجراء خصم على أصل الدين المحلي؛ وعلى ديون السندات الدولية، إلى جانب خفض معدلات الفائدة إلى ٣ بالمائة.

ديناميات الدين العام

في حين أن إجمالي الدين العام سينخفض على الفور بفضل عملية إعادة هيكلة الديون، إلا أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان ستبقى مستقرة إلى حد ما خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤^٥ نتيجة لما يلي:

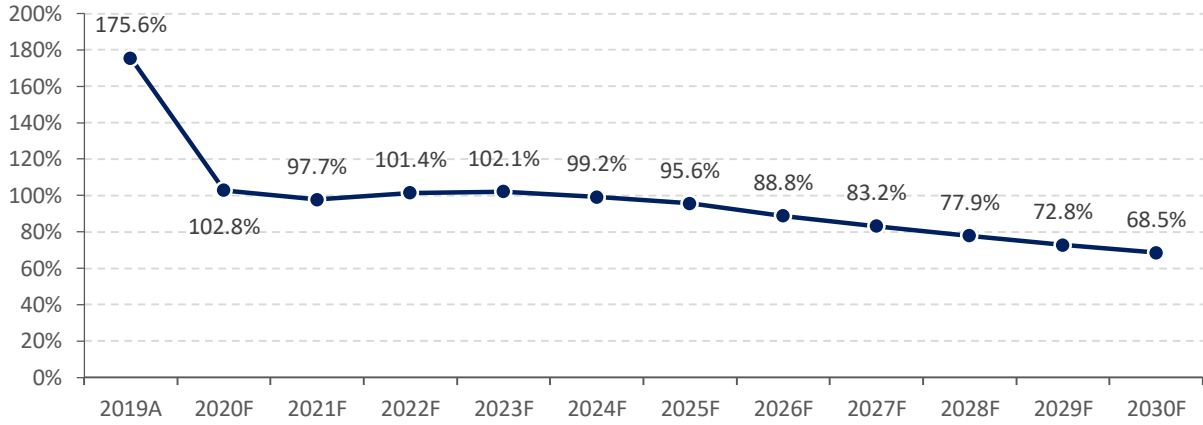
- (١) انخفاض قيمة العملة، ما سيرفع تلقائيًا نسبة الدين العام المقوم بالدولار الأمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حتى في حالة عدم وجود دين جديد بالعملة الصعبة؛
- (٢) العجز المستمر في الموازنة والذي سيتواصل خلال فترة تصحيح أوضاع المالية العامة، مما يحتم على الحكومة الاستدانة من جديد؛
- (٣) و(نتيجةً للفقرة (٢)) المبالغ الضخمة المتأتية عن التمويل الخارجي والتي يُتوقع أن يستفيد منها لبنان على خلفية تحرير أموال "سيدر" وفي ظل برنامج محتمل لصندوق النقد الدولي، أو الدعم الوارد من شركاء متعددي الأطراف/ ثنائيين آخرين كخيار بديل.

٥ في السيناريو التوضيحي، يتأثر جميع حاملي سندات الخزينة بإعادة الهيكلة. سيحتاج هذا النهج إلى مزيد من التنقيح لاستبعاد فئات معينة من حاملي السندات (مثل صناديق الضمان الاجتماعي).

٥ قد يتم التقليل من رقم الدين الإجمالي لأنه لا يأخذ في الاعتبار سوى جزء الدعم الخارجي المخصص لدعم الموازنة، وبالتالي استبعاد نحو ٦,٣ مليار دولار أمريكي من الدعم البحث المخصص لميزان المدفوعات من إجمالي رصيد الدين. وسيتم توسيع في تقييم الأسلوب المنهجي.

بالنظر إلى ما تقدّم، تُحدّد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المُراد بلوغها بحلول عام ٢٠٢٧.

تطور نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية) في سيناريو يشمل خصومات على سندات الخزينة وسندات اليوروبوند



المصدر: السلطات اللبنانية

٣. إعادة هيكلة القطاع المالي

أ. الاستراتيجية والأهداف العامة

في القطاع المالي، تُعطى الأولوية لاستعادة النظام المالي سلامته بشكل كامل. يؤدي تراجع تدفقات رأس المال من الخارج إلى ضغوط لا يمكن تحملها على القطاع المالي ككل- بما في ذلك مصرف لبنان- الذي لم يعد قادرًا على الوفاء بالتزاماته المالية بالعملة الأجنبية. وإزاء الاختلالات الهائلة في الميزانية العمومية - التي تمثل أكثر من ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي- لم يعد التهاون أو الحلول المجترأة خيارًا متاحًا بعد اليوم. فالاقتصاد اللبناني بحاجة إلى قطاع مصرفي سليم وديناميكي ومصرف مركزي قوي للنمو مرة أخرى. ويجب تحديد جميع الخسائر المتراكمة ومعالجتها بحزم. كما أن إعادة هيكلة الدين العام والركود سوف يولدان المزيد من الخسائر الفادحة على مستوى وضع رأسمال البنوك، ما يُفاقم الوضع المُثير للقلق بالأصل.

لا يمكن اعتبار عملية إنقاذ (bail-out) كامل للقطاع المالي خيارًا بعد الآن. منذ الأزمة المالية التي ضربت العالم بأسره في عام ٢٠٠٨، تحولت الممارسات الدولية بعيدًا عن الفكرة السائدة بضرورة دعم النظم المالية الفاشلة بواسطة المال العام/أموال المُكلفين. لن تتوفر المساعدة الأجنبية لتغطية الخسائر الناجمة عن انهيار مالي محلي الصنع. كذلك، لا يمكن اعتبار عملية الإنقاذ (bail-out) خيارًا بعد الآن، نظرًا لحجم الخسائر المتراكمة في القطاع المالي. ولن تتحمل أي حكومة مسؤولية مطالبة الأجيال القادمة بتغطية مثل هذه الخسائر الفادحة المتراكمة من الماضي.

لقد وضعت الحكومة استراتيجية متعددة الجوانب تهدف إلى استعادة استقرار القطاع المالي بالكامل على المدى المتوسط. وسيتبع ذلك في الأسابيع المقبلة خطة أكثر دقة وتفصيلاً تأخذ في الاعتبار وضع كل مصرف من كبرى المصارف. يركّز البرنامج على (١) تقييم كامل للوضع المالي لمصرف لبنان وتحديد التدابير المحتملة التي تهدف إلى معالجة حالات عدم التطابق في احتياجات العملات الأجنبية المتراكمة في ميزانيته العمومية، بما في ذلك مساهمة مناسبة من القطاع المصرفي في إعادة الهيكلة هذه؛ (٢) تعزيز إدارة الإشراف والرقابة على القطاع المالي، بما فيه مصرف لبنان، لتجنب أي تراكم جديد للمخاطر المالية؛ (٣) إعادة الهيكلة المرحلية للميزانيات العمومية للمصارف، بما في ذلك إدارة الأصول المنخفضة القيمة، والمساهمة ذات الصلة من قبل المساهمين وغيرها من الوسائل المتنوعة من أجل إعادة توازن

الأصول والخصوم؛ (٤) إدخال عناصر الدعم اللازمة لاستراتيجية إعادة هيكلة المصارف في الإطار القانوني؛ (٥) تصميم وتنفيذ استراتيجية تهدف إلى تصحيح أوضاع القطاع المصرفي بطريقة منظمة وإعادة رسمته.

ب. إعادة هيكلة مصرف لبنان

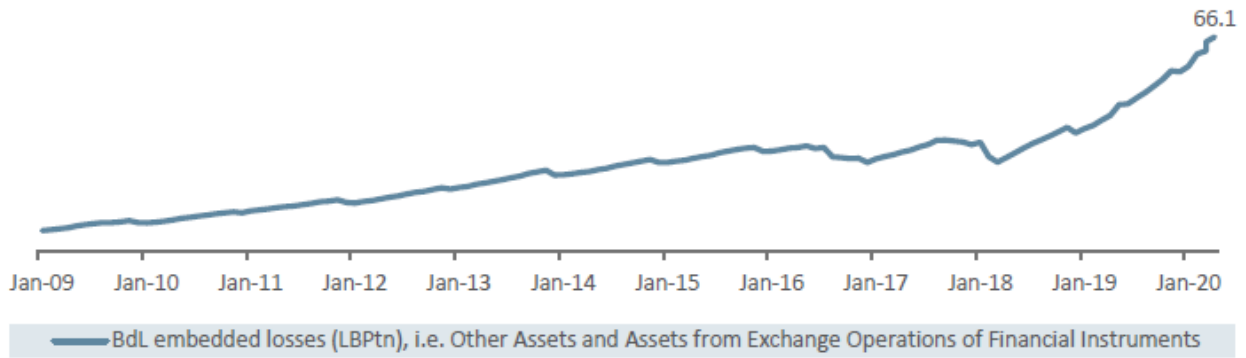
تشكل تحديد الخسائر السابقة لمصرف لبنان التي تراكمت على مرّ السنوات وطريقة توزيعها، والخسائر المتوقعة الفورية الناتجة عن إعادة هيكلة الديون الحكومية الخطوة الأولى في مسيرة الإصلاح الشامل للنظام المالي اللبناني. في الواقع، يتطلب التقييم الإضافي لصافي رأسمال المصارف المحلية تقييمًا مسبقًا للأصول الضخمة التي تحتفظ بها المصارف اللبنانية لدى مصرف لبنان، لاسيما الودائع وشهادات الإيداع بشكل أساسي.

إنّ الميزانية العمومية لمصرف لبنان تواجه ثلاثة مسائل مختلفة: اختلال ضخم ناتج عن الخسائر المتراكمة من الماضي، ووضع سلبي للعملات الأجنبية سيؤدي الى تزايد في الخسائر في حال انخفاض قيمة الليرة اللبنانية ونقص في السيولة. قرّر مجلس الوزراء تكليف خبراء معترف بهم دوليًا بإجراء تدقيق كامل لحسابات مصرف لبنان ومراجعة كاملة للعمليات المالية على مدى السنوات الخمس الماضية، والقيام بتقييم عادل لمدى انكشاف المصارف أمام مصرف لبنان. ستنتظر عملية التقييم هذه في إعادة الهيكلة الكاملة للميزانية العمومية لمصرف لبنان، بما في ذلك شطب الخسائر المتراكمة من الماضي (على النحو الذي سيخلص اليه التدقيق) وتأثير إعادة هيكلة الديون الحكومية على حيازات المصرف المركزي من اليوروبوند وسندات الخزينة.

من أين تأتي الخسائر المُضمنة لمصرف لبنان؟

تشتمل الميزانية العمومية لمصرف لبنان على خسائر غير محققة تم ترحيلها مقابل العائدات المستقبلية لعمليات سك العملة (seignorage) ومتراكمة على مدى السنوات الـ ١٥ أو الـ ٢٠ الماضية. تُستخدم هذه الممارسة المحاسبية بشكل شائع من قبل المصارف المركزية حول العالم لمواجهة الخسائر المؤقتة المتكبدة أثناء الأزمات. غير أن مصرف لبنان قد عكف على استخدام هذه الممارسة المحاسبية على مدى فترة زمنية أطول بكثير، بحيث بات إجمالي الخسائر غير المحققة يمثل أكثر من ٦٦ تريليون ليرة لبنانية، وهو جزء لا يُستهان به من إجمالي أصول مصرف لبنان المصرّح عنها وهو مبلغ ضخم لا يمكن مقارنته بأي حالة أخرى في العالم (يتجاوز ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سعر الصرف الرسمي).

نتجت هذه الخسائر المُضمّنة عن سنوات من العمليات المالية الخاسرة التي أدارها مصرف لبنان (بهدف مراكمة احتياطات العملات الأجنبية للدفاع عن تثبيت العملة وتغطية فجوة تمويل ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى مصادر الخسائر الأخرى) وقد تسارع هذا التراكم في إطار "الهندسة المالية" التي بدأت في عام ٢٠١٦. وقد أجريت هذه العمليات بغية تجديد الاحتياطات للعملات الأجنبية من خلال جذب موارد العملات الأجنبية من المصارف مقابل معاملات مالية باهظة بالعملات الأجنبية والليرة اللبنانية. في نهاية المطاف، أثبتت هذه العمليات عدم استدامتها وخطورتها الشديدة باعتبار أنها لم تستطع معالجة الاختلالات الجوهرية التي أدت إلى الهبوط المنتظم في احتياطات العملات الأجنبية (عجز كبير في الحساب الجاري) ووضعت مصرف لبنان في حالة من التعرّض الكبير لمخاطر العملات الأجنبية.



المصدر: مصرف لبنان، حتى ١٥ نيسان ٢٠٢٠

أفاد مصرف لبنان علناً بأنه لا يُعتبر هذه المبالغ بمثابة خسائر بل بالأحرى كمبلغ مرّحل ومُهَلَّكٍ مقابل الإيرادات المستقبلية. غير أنّ هذا المبلغ ارتفع بمقدار ٣ تريليون ليرة لبنانية في النصف الثاني من آذار ٢ تريليون ليرة لبنانية في النصف الأول من نيسان. ويُبين الرسم البياني أعلاه بوضوح أن مصرف لبنان لم يكن على مسار إهلاك هذا المبلغ خلال السنوات العديدة الماضية.

يجب إعادة هيكلة الخسائر غير المحققة لمصرف لبنان أو "المبالغ المُرحّلة"، كما يجب أن يستعيد مصرف لبنان ربحيته. يُهدد التراكم العشوائي للخسائر استمرارية مصرف لبنان، الذي يُعتبر أساس الاستقرار المالي، كما يُزعزع الثقة بالعملية الوطنية وثقة المودعين في النظام المالي اللبناني بأكمله. علاوةً على ذلك، تُمثّل الخسائر المتراكمة مبالغ كبيرة من الديون التي يتمّ تحميلها للأجيال المقبلة والتي ستضع عبئاً كبيراً على قدرة لبنان المستقبلية على النمو.

استنادًا إلى استنتاجات التدقيق، وتقييم أثر انخفاض قيمة العملة الوطنية على حسابات مصرف لبنان، ووفقًا للأهداف ذات الصلة بصافي رأس المال المتبقي في مصرف لبنان وصافي مركز الاحتياطيات الدولية، ستقوم الحكومة بتقييم خيارات إعادة هيكلة التزامات مصرف لبنان. لن يكون تحويل جميع الالتزامات المتعلقة بالمصرف المركزي خيارًا قابلاً للتطبيق. إذ سيؤدي ذلك إلى زيادة خسائر المصارف والمودعين نظراً إلى حاجة الدولة الماسة لتخفيض ديونها إلى مستوى مستدام.

تشمل الخطة حالياً مساهمة من ودائع المصارف وحيازاتها من شهادات الايداع لتغطية الخسائر التي لا يمكن تغطيتها عبر القاعدة القائمة لرأس المال مصرف لبنان. كما سيتم إعادة تصنيف الودائع المصرفية المتبقية في الميزانية العمومية لمصرف لبنان للمساعدة في سد فجوة السيولة. ومن أجل تقليل التكلفة الاجتماعية لهذا التعديل الفوري والقاسي، ستنتظر الحكومة في:

- (i) تخصيص أرباح الحصص في شركة إدارة الأصول العامة التي سيتم إنشاؤها (أنظر أدناه) إلى مصرف لبنان للمساعدة في تعزيز مكانته المالية بعد إعادة الهيكلة. وستوفر الإيرادات التي ستولدها هذه الشركة الموارد اللازمة لتمكين مصرف لبنان من إعادة سداد التزاماته المتبقية للمصارف مع الوقت؛
- (ii) إبقاء مركز صافي رأسمال مصرف لبنان في حالة سلبية معتدلة وتغطيته مع الوقت من خلال العائدات المستقبلية لعمليات سك العملة (seignorage) التي ستنشأ بعد الهيكلة الكاملة لميزانية مصرف لبنان.

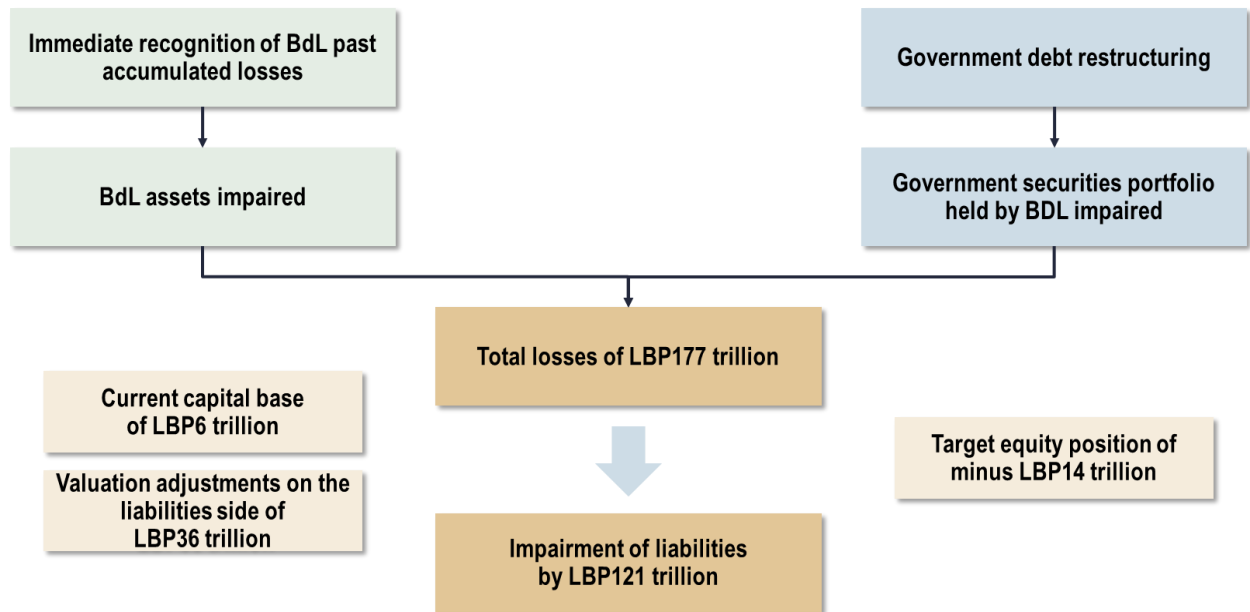
إنشاء شركة لإدارة الأصول العامة (PAMC) لاستعادة مصرف لبنان قدرته المالية بشكل كامل

سيتم إنشاء شركة إدارة الأصول العامة بموجب القانون لكي تودع فيها الأصول الحكومية الرئيسية (باستثناء أصول النفط والغاز): (١) حصص الأسهم في الشركات الرئيسية المملوكة من الدولة و(٢) الأصول العقارية.

ستقوم الحكومة بتخصيص أرباح شركة إدارة الأصول العامة لتمويل زيادة رأسمال مصرف لبنان بهدف تمكينه من الوفاء بالتزاماته المتبقية تجاه المصارف. وستكف الشركة بإعادة هيكلة الشركات العامة المدرجة في حافظتها ومستقبلها على مدى ١٠ سنوات. وستتم إدارة الأصول العقارية على النحو اللازم خلال الفترة الزمنية عينها. وستدار الشركة في ترابط كامل مع الاستراتيجية العامة الموضوعة من قبل السلطات بهدف تعزيز النمو.

ستعتمد الشركة نموذج إدارة الأصول العامة الأفضل، بحيث يتولّى ادارتها مجلس إدارة يتألف من كبار المتخصصين ومجلس رقابي يُمثل المساهمين بما فيهم مصرف لبنان والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والخبراء المستقلين. وستعول الحكومة على الخبرات الدولية لإنشاء الشركة وإدارتها، كما ستستفيد من الدروس المستقاة من السوابق الدولية. ومن المتوقع عليه أن الشركات المملوكة من الدولة ستحافظ على استقلاليتها خلال المسار.

يوضح الرسم البياني أدناه التقييم المتوقع للخسائر التي سيتم تحويلها إلى القطاع المصرفي المحلي نتيجة لعملية إعادة هيكلة مصرف لبنان. وهو يعتمد على فرضية توضيحية لاصافي رأسمال متبقي يبلغ ناقص ٣,٩ مليار دولار أمريكي (١٤ تريليون ليرة لبنانية) أو نحو ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي^٦، وعلى افتراض أن تعديلات التقييم على جانب الخصوم من الميزانية العمومية تشكل احتياطات دائمة مقيمة بالدولار الأمريكي (١٠,٤ مليار دولار أمريكي)، وعلى افتراضات أجريت على معايير إعادة هيكلة الدين العام. وفي انتظار التدقيق في مصرف لبنان، فإن الخسائر الناتجة، صافية من قاعدة رأس المال الحالية، تبلغ حوالى ١٢١ تريليون ليرة لبنانية. وسيؤثر انخفاض الخصوم على شهادات الإيداع والودائع التي يملكها القطاع المصرفي.



ملاحظة: الأرقام تشمل الفترة حتى ١٥ نيسان ٢٠٢٠
المصادر: السلطات اللبنانية، ومصرف لبنان

^٦ ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي من خسائر المصرف المركزي المرحلة هي مقياس تم قبوله من قبل صندوق النقد الدولي في حالة البرنامج الذي يتم تنفيذه حالياً من قبل بريادوس.

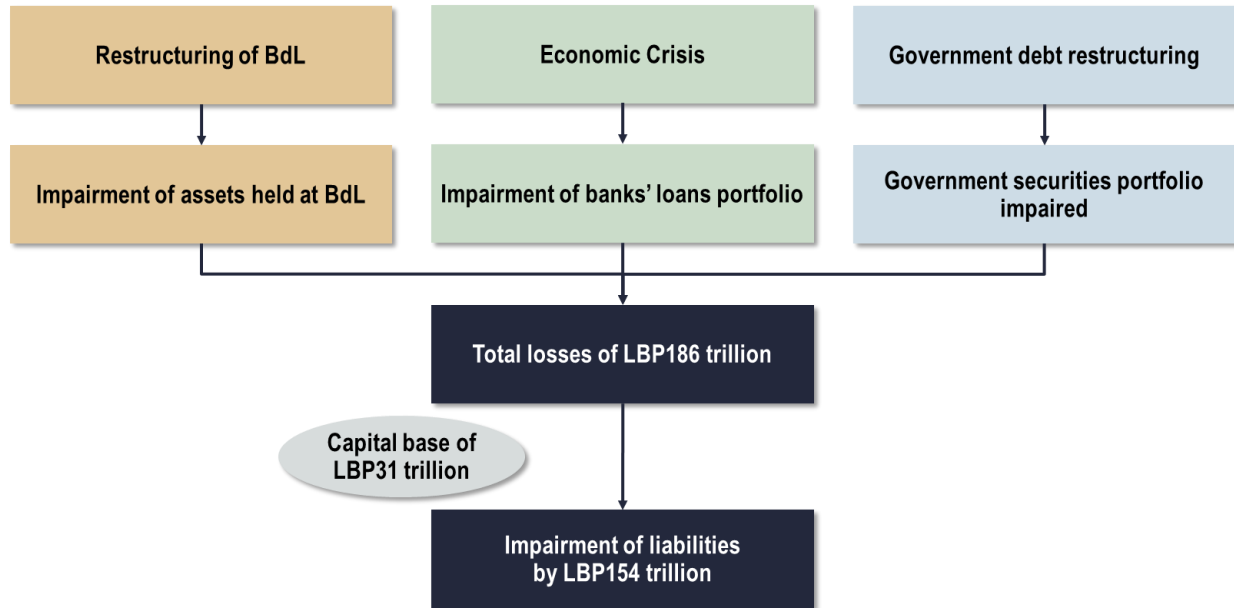
يمكن أن تنطوي إعادة الهيكلة المنشودة لميزانية مصرف لبنان على تغطية الخسائر الأكبر أيضاً. أولاً، لا يزال الرقم الدقيق للخسائر غير المحققة والمحتسبة حالياً في الميزانية العمومية غير واضح ويمكن مراجعته صعوداً بناءً على نتيجة التدقيق الذي قرر مجلس الوزراء إجراؤه وبكل بساطة مع مرور الوقت (نظراً لتراكم الخسائر يوماً بعد يوم). ثانياً، يجب أن يراعي التوزيع الدقيق للخسائر الحاجة إلى استعادة مركز إيجابي لصافي الاحتياطي الدولي في مصرف لبنان. وسُيُعدّل المستوى المطلوب من الالتزامات بالعملات الأجنبية إلى مستوى أدنى بعد إعادة الهيكلة إذا تمكّن مصرف لبنان من العودة إلى مركز إيجابي مناسب لصافي الاحتياطي بالعملات الأجنبية بما يتماشى مع المعايير الدولية. وأخيراً، يجب التأكد من الطابع الدائم لمبلغ "تعديلات التقييم" في جانب المطلوبات من الميزانية العمومية.

أخيراً، سيتعين على مصرف لبنان إعادة بناء الربحية بعد إعادة هيكلته. حتى في حالة تقليص حجمها، ستظل الميزانية العمومية لمصرف لبنان كبيرة بعد عملية إعادة الهيكلة المتوخاة وأكبر بكثير من الحجم القياسي للميزانيات العمومية للمصارف المركزية التي تركز حصراً على أنشطة السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف الأساسية. وسوف يتعرض لمخاطر العملات الأجنبية في سياق نظام أسعار صرف متحركة أو عائمة موجهة. قد تدعو الحاجة إلى دعم خارجي إضافي لتجديد صافي احتياطيات مصرف لبنان وصولاً إلى المستوى المناسب، وذلك بالاستناد إلى ربحية شركة إدارة الأصول العامة والتقييم التفصيلي للمستوى المناسب بمركز صافي الاحتياطي الدولي وفي غياب إعادة الهيكلة الإضافية. وفي سياق إصلاح الأحكام القانونية المتعلقة بمسؤولياته وإدارته، سيقوم مصرف لبنان بوضع خطة لإدارة ماليته ومخاطره تهدف إلى موازنة ممارساته المحاسبية مع الممارسات الدولية، وتعزيز الشفافية، وتقليص دوره في تمويل الدولة واستعادة ربحيته على المدى الطويل.

ج. إعادة هيكلة القطاع المصرفي

بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة التي سيتم تكبدها نتيجةً لعملية إعادة هيكلة مصرف لبنان، سيتكبد النظام المصرفي المحلي أيضاً خسائر مباشرة في ظل الأزمة الحالية وفي سياق إعادة هيكلة الدين العام. ستقوم مؤسسة معترف بها دولياً بإجراء مراجعة لجودة الأصول بهدف تقييم الانخفاض المتوقع في حافطة القروض الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم السلطات بتقييم الأثر الكلي لإعادة هيكلة الدين العام على حيازات سندات اليوروبوند وسندات الخزينة في المصارف. استناداً إلى المعايير التوضيحية لإعادة هيكلة الديون الحكومية وانخفاض قيمة

حافضة^٧ استحقاقات المصارف على المقيمين وغير المقيمين بنسبة ٣٠ في المائة، يُتوقع أن يتجاوز إجمالي الخسائر المباشرة قاعدة رأس المال الحالية للمصارف.



ملاحظة: الأرقام تشمل الفترة حتى ٢٨ شباط ٢٠٢٠، باستثناء متطلبات إعادة الرسملة الخاصة بالمصارف

المصدر: السلطات اللبنانية، ومصرف لبنان

ستضع السلطات استراتيجية شاملة لإعادة هيكلة الميزانيات العمومية للمصارف في الوقت المناسب. في البداية، من الضروري تقدير الخسائر بشكل كلي لتقييم أثر خسائر القطاع المالي على البرنامج بكامله. ومن الواضح أن درجة انكشاف كل مصرف من المصارف على الدين الحكومي أو مصرف لبنان متفاوتة بشكل كبير. وقد تختلف جودة حافضة القروض لكل مصرف عن متوسط المقاييس المعتمدة في هذه الدراسة. نتيجة لذلك، سيتعين حكماً تقدير أثر الخسائر واحتياجات إعادة الرسملة على أساس كل مصرف على حدة عندما تصبح الخطة الأكثر تفصيلاً جاهزة. ويمكن أن يصل التقييم الكامل للخسائر (المباشرة وغير المباشرة) التي تكبدتها المصارف اللبنانية في حوافض أصولها إلى إجمالي ١٨٦ تريليون ليرة لبنانية بحسب التقديرات الأولية التي تغطي الأصول بالدولار الأمريكي والليرة اللبنانية على حدّ سواء.

أولاً، ستعمل الخطة على تنفيذ عملية bail-in كاملة للمساهمين وحملة الأسهم الممتازة الحاليين (أي شطب رأسمال بقيمة ٣١ تريليون ليرة لبنانية). ثانياً، سيتم شطب التزامات أخرى باستثناء الودائع، إن وُجدت (مثل أدوات السوق الصادرة عن المصارف).

^٧ سيتم تقييم التخفيض الضروري في حافضة المصارف التجارية بعد إجراء مراجعة لجودة الأصول، وقد يتبين أنه أعلى، نظرًا إلى أثر الركود.

تُعدّ معالجة ما تبقى من خسائر ضخمة في القطاع المالي والتي تناهز ١٥٤ تريليون ليرة لبنانية أمراً لا مفر منه لتعافي الاقتصاد. فالاقتصاد اللبناني لن يكون قادراً على النمو في المستقبل في غياب إعادة هيكلة كاملة وإعادة رسملة للقطاع المصرفي. والحكومة عازمة على توزيع عبء هذا الجهد الكبير بطريقة فعالة من الناحية الاقتصادية وعادلة على الصعيد الاجتماعي.

إن السلطات مصممة على حماية غالبية المودعين، إن لم يكن جميعهم إذا أمكن. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم الحفاظ على أصول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والنقابات المهنية على حدّ سواء (النقابات المهنية والجامعات والمؤسسات والجمعيات ذات المنفعة العامة).

علاوةً على ذلك، إن السلطات مقتنعة بأنه لا يجوز أن يتأثر المواطنون الملتزمون بالقانون بهذه الإجراءات إلا بعد استنفاد جميع الحلول الممكنة. لهذه الغاية:

- إن السلطات عازمة على استعادة المبالغ التي أُخرجت من البلاد بشكل غير قانوني واستخدام هذه المبالغ للتعويض على خسائر المصارف. سيتم تخصيص المبالغ التي لن يتم استعادتها في الوقت المناسب إلى صندوق الاسترداد.
- سيتم استخدام الأموال والأصول التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، في جميع المجالات، وخاصة من الأشخاص المعرّضين السياسيين (**Politically Exposed Persons**)، للتعويض عن الخسائر.
- أخيراً، سيُطلب من أصحاب المصارف إعادة ضخ مبلغ معادل للأرباح التي حصلوا عليها خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ في حال أرادوا لعب دور في إعادة رسملة مصارفهم.

سوف تستند عملية إعادة هيكلة الميزانية العمومية للمصارف إلى خطة شاملة. سيتم إعداد هذه الخطة بمساعدة خبراء فنيين سيقومون بتقييم حجم الخسائر واحتياجات إعادة الرسملة لكل مصرف من المصارف.

من هذا المنطلق، وrehناً بجميع الخطوات المذكورة أعلاه، سيتم تحديد التدابير المتعلقة بودائع المصارف. وقد تُعرض على كبار المودعين، على أساس كل مصرف على حدة، الخيارات التالية:

- تحويل جزء من ودائعهم الى رأسمال المصرف الذي يتعاملون معه، استناداً إلى سوابق من هذا القبيل حصلت في بلدان أخرى. وهنا ستبرز الحاجة إلى نصوص قانونية جديدة.

- تحويل جزء من ودائعهم إلى أسهم قابلة للتداول في صندوق خاص لاسترداد الودائع سيتلقى عائدات برنامج تتبّع واسترداد الأصول المكتسبة بطريقة غير مشروعة والذي سيتم إنشاؤه من قبل السلطات المختصة بمساعدة شركائنا الدوليين.
- تحويل جزء من ودائعهم إلى سندات مصرفية ثانوية طويلة الأجل من دون فائدة أو بفائدة محدودة.

الصندوق المخصّص لاسترداد الودائع

سيتم تحويل ودائع القطاع الخاص المستهدفة بعملية الـ bail-in إلى صندوق مخصص لاسترداد الودائع. سيتم اختيار الودائع التي سيتم تحويلها إلى الصندوق بناءً على إطار تضعه السلطات: ستبقى الودائع الصغيرة في المصارف، ويمكن للودائع الكبيرة أن تقدم مساهمة على أساس عائداتها من الفوائد المرتفعة، مع إمكانية إعطاء الخيار للودائع المتوسطة والكبيرة بأن يتم تحويلها إلى صندوق الاسترداد. سيؤدي ذلك إلى تقليل حجم ميزانيات المصارف التجارية تلقائيًا. وسيعرض الصندوق على المودعين المختارين إمكانية استرداد أموالهم على المدى الطويل، مما يجعلهم مؤهلين لتلقي إيرادات مع الوقت، ضمن سقف معيّن يتم تحديده. وستأتي تدفقات الإيرادات للصندوق من الأموال التي يتم جمعها من خلال استراتيجيات مكافحة الفساد (الأموال المنهوبة على وجه الخصوص) والعائدات المستقبلية المحتملة الأخرى من أصول الدولة.

سيتم النظر أيضًا بخيارات إضافية في مسعى للحفاظ على كل الودائع قدر الإمكان.

من المتفق عليه أن الصندوق المخصّص لاسترداد الودائع سوف يستفيد من استرداد الأصول المنهوبة.

يتطلب إجراء إعادة هيكلة كاملة للقطاع المصرفي إطار قانوني جديد للحكومة وهيئات الرقابة ذات الصلة. ستقوم السلطات، بمساعدة المؤسسات الدولية ذات الصلة، بتحديد واعتماد أي تغييرات مطلوبة في الإطار القانوني للتأكد من أن الحكومة و/أو الهيئات الرقابية ذات الصلة ستكون في وضع يُمكنها من تنفيذ أي إجراء مطلوب لاستعادة الاستقرار المالي، بما فيها من عملية الـ bail-in للمساهمين الحاليين بالإضافة إلى كافة التدابير الضرورية الأخرى.

لن تكون إعادة الرسملة الكاملة للقطاع المصرفي ممكنة إلا بعد عملية تجميع مُعدّة بإحكام تهدف إلى استعادة ملاءته واستمراريته، بما يُعزز قدرته على الصمود ويُعيد له ثقة

المودعين. يتمثل أحد العناصر الرئيسية للإصلاحات الهيكلية في التوصل إلى قطاع مصرفي أصغر وأكثر حصانة يُلبى بشكل أفضل احتياجات الاقتصاد اللبناني. وستعتمد السلطات على مجموعة كاملة من الخيارات التي تستخدمها حكومات أخرى في الأزمات المصرفية المماثلة، بما في ذلك إنشاء صندوق حكومي مخصص لإعادة رسملة المصارف قادر على توفير موارد جديدة. في هذا السياق، من المحتمل أن تتضمن استراتيجية إعادة هيكلة النظام المصرفي عمليات دمج للمصارف.

سيُطلب من المصارف أن تقترح على السلطات والهيئات الرقابية المعنية خطط الأعمال وخطط إعادة الهيكلة/ إعادة الرسملة، بما في ذلك عمليات اندماجها مع مصارف محلية أو أجنبية أخرى أو شرائها من قبل هذه المصارف لمعالجة مشاكل التمويل الهيكلية التي تواجهها وإيجاد أوجه تآزر. وستُرحب الحكومة والجهات الرقابية بجهات فاعلة أجنبية جديدة في القطاع المصرفي المحلي لتعزيز المنافسة والشفافية. وسيتم إعادة بناء قاعدة رأس المال الجديدة من خلال زيادة رأس المال من السوق أو من تحويل الودائع المتبقية إلى أسهم.

سيتم توفير سيولة جديدة للقطاع المصرفي المُعاد تنظيمه. سيقوم مصرف لبنان بتطوير الأداة اللازمة لضمان استيفاء تدفقات السيولة بالليرة اللبنانية للمستويات الكافية من أجل دعم توزيع الائتمانات في القطاع المصرفي المُعاد هيكلته. وستضع وزارة المالية ومصرف لبنان استراتيجية لوضع حدّ للدولة بشكل تدريجي، بهدف تقليل حصة توزيع الاعتمادات بالعملات الأجنبية. وسيُستأنف الإقراض بين المصارف لتغطية احتياجات السيولة بالعملات الأجنبية.

للمساعدة في إعادة إطلاق عجلة الاقتصاد سريعاً، ستنتظر الحكومة في إمكانية إصدار خمسة تراخيص جديدة خاصة بالمصارف التجارية، شرط توفر أسهم بقيمة ٢٠٠ مليون دولار على الأقل، على أن تكون نسبة ٥٠ بالمائة منها أموالاً جديدة. وستُخصص هذه المصارف مواردها لتمويل الاقتصاد الفعلي حصراً. سيتم النظر في انشاء مصرف تنمية، أو المحتمل صناديق متخصصة.

٤. إصلاحات لتعزيز نموذج نمو اقتصادي جديد

تعتمد رؤيتنا الاقتصادية الشاملة على الاستفادة من جميع الموارد والوسائل المتاحة تحت تصرف الحكومة من أجل إعادة تنشيط الاقتصاد المنتج والترويج لنموذج جديد لنمو شامل متكامل ومستدام من شأنه أن يحل محل النموذج القديم غير المستدام. ستعتمد الحكومة على:

- بيئة قانونية ومالية معاد إصلاحها وبيئية بنى تحتية مستحدثة لإعادة بناء ثقة المستثمرين في لبنان وقدرتهم على ضمان عائد مناسب على الاستثمار.
- الاستثمارات التي ستنفذ عبر مؤتمر سيدر وبرامج مماثلة أخرى واستثمارات البنية التحتية
- التزام المنتشرين اللبنانيين تجاه لبنان من خلال مساهمتهم في استثمارات إنتاجية، وهبات، ورعايات، ومن خلال علاقاتهم والمساعدة في فتح الأسواق وكذلك توفير فرص العمل في اقتصاد المعرفة العالمي
- سيكون للشراكة مع/ المساعدة ونقل المعرفة من الدول الصديقة، والوكالات متعددة الأطراف أهمية قصوى في تعزيز النمو الاقتصادي

سنقوم الحكومة، من ضمن استراتيجيتها التنموية، بتنفيذ برنامج شامل للإصلاحات الهيكلية. والهدف منه هو إطلاق إمكانات النمو في لبنان، بطريقة مُستدامة بيئيًا، ومعالجة معوقات النمو طويلة الأمد (مثل الفساد وعدم الكفاءة)، وزيادة الصادرات، وتطوير قاعدة إنتاجية متنوعة، بالإضافة الى استحداث فرص عمل مناسبة وجيدة الأجر للحد من البطالة وجذب المواهب اللبنانية إلى الوطن. تتطلع الحكومة إلى تحسين ترتيب لبنان بشكل لافت في تصنيف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وتقرير "القدرة التنافسية العالمية"، إذ أن ترتيب لبنان قد انخفض في السنوات الأخيرة (احتلّ المركز ١٢٢ من أصل ١٩٠ في عام ٢٠١٦، والمركز ١٤٣ في عام ٢٠٢٠). كما ستولي السلطات اهتمامًا خاصًا بأولوية تخصيص الموارد بالعملات الأجنبية، التي يقدمها شركاء التنمية، لتطوير الاقتصاد المُنتج.

القائمة الحالية لتدابير الإصلاح الجاهزة لاعتمادها:

تهدف تدابير الإصلاح التي سنقوم بتنفيذها إلى إيجاد بيئة أعمال تنافسية تجذب الاستثمارات وترفع الإنتاجية لتوفير أرضية خصبة لنشاط القطاع الخاص. وسيوافق البرلمان على القوانين والأنظمة المترابطة التي تم إعدادها في سياق مؤتمر "سيدر" لعام ٢٠١٨ على النحو التالي:

- (i) قانون المشتريات العامة لتحديث قانون الشراء العام اللبناني القديم وتعزيز إدارة المناقصات (سيكون محطّ درس من قبل لجنة برلمانية فرعية مخصصة)
- (ii) قانون المنافسة وقانون حماية المستهلك (يجري إعدادهما حاليًا من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة)
- (iii) قانون العمل (وزارة العمل)
- (iv) المراسيم التطبيقية لقانون المعاملات الالكترونية الذي اعتمده البرلمان في تشرين الأول ٢٠١٨ (سيتم انهاءه قبل حزيران)
- (v) القوانين المتعلقة بـ (١) تسهيل الإقراض المضمون، (٢) إضفاء الطابع المؤسسي على الوساطة القضائية، (٣) مراجعة قانون الافلاس، (٤) إنشاء إطار قانوني لوكلاء التفلسية، (٥) قانون الافلاس (حاليًا في البرلمان)
- (vi) المراسيم التطبيقية لقانون الوساطة القضائية (لإقرارها من قبل مجلس الوزراء)
- (vii) إستراتيجية وقانون الجمارك، بما في ذلك النافذة الالكترونية الموحدة والوصول عبر الانترنت إلى القيمة عند المصدر (نهاية عام ٢٠٢٠)
- (viii) أنظمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (الربع الأول من عام ٢٠٢١)
- (ix) قانون استقلالية القضاء (في البرلمان)
- (x) قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة (بانتظار المراسيم التطبيقية والقرارات ذات الصلة)
- (xi) تعديل القانون رقم ٤٦٢ وتعيين الهيئة النازمة لقطاع الكهرباء ومجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان
- (xii) إعداد موازنة موثوقة لعام ٢٠٢١ ضمن المهل القانونية، باتباع نهج متعدد السنوات (نهاية عام ٢٠٢٠)
- (xiii) صناديق الأسهم الخاصة (بانتظار المجلس الأعلى)
- (xiv) مراجعة قانون المياه (في البرلمان)
- (xv) قانون حماية نوعية الهواء (بانتظار المراسيم التطبيقية والقرارات ذات الصلة)
- (xvi) قانون المناطق المحمية (بانتظار المرسوم التطبيقي والقرارات ذات الصلة)
- (xvii) الخطة الشاملة لترتيب الاراضي اللبنانية – المرسوم رقم ٢٣٦٦/٢٠٠٩ (بانتظار التطبيق الكامل)
- (xviii) مشروع قانون تنظيم قطاع المقالع والكسارات (بانتظار وضع اللمسات الأخيرة عليه)

- (xix) إتفاق باريس حول تغير المناخ (بانتظار التطبيق الكامل)
- (xx) قانون الملاحقة البيئية (بانتظار التطبيق الكامل)
- (xxi) الإدارة الكيميائية والاستهلاك والإنتاج المستدامين (بانتظار تطوير الإطار التشريعي)

من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة، ستقوم السلطات بإنشاء موقع إلكتروني لمتابعة وضع التشريعات والإصلاحات.

خطة عمل قصيرة المدى لدعم الاقتصاد في أعقاب أزمة كوفيد-١٩

سيتم تنفيذ إجراءات اقتصادية قصيرة المدى لتزويد الشركات بالمساعدة الفورية في سياق الركود الحالي وأزمة كوفيد-١٩ المستجدة. سيتم تعبئة الأموال العامة وكذلك المساعدة الأجنبية لتخفيف العبء الناجم عن نقص العملات الأجنبية عن الشركات المحلية، كما سيتم دعم المصدرين، ودعم القروض الصغيرة، وتبسيط شروط التسليم ودعم وضعية السيولة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويشمل ذلك، على وجه التحديد:

١. تخصيص ٢٠٠ مليون دولار من الحكومة كضمانات نقدية من خلال المصارف المحلية لاستيراد المواد الأولية خصيصاً للصناعات التي تقوم بتصدير السلع، مع تخصيص عائدات الإيرادات ذات الصلة، وبالتالي جلب عملات أجنبية إضافية إلى البلد؛

٢. عند إنشاء صندوق الأكسجين الحيوي للاقتصاد اللبناني (Cedar Oxygen Fund)، يمكن استخدام مبلغ الـ ٢٠٠ مليون دولار المذكور أعلاه لدفع الرسوم العائدة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالليرة اللبنانية كوسيلة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تلتزم عدم تسريح الموظفين. وسيُساعد ذلك في التدفق النقدي للشركات، وتجنب التسريح من العمل، وزيادة احتياطات البنك المركزي بالدولار الأمريكي، مما يسمح للبنك المركزي بوضع ٢٠٠ مليون دولار في صندوق الأكسجين الحيوي للاقتصاد اللبناني بدلاً من ١٠٠ مليون دولار؛

٣. تخصيص ٢٠٠ مليون دولار بسعر السوق الموازي كضمانات نقدية من خلال المصارف المحلية لاستيراد المواد الأولية للصناعات التي لا تُصدر ما يكفي من السلع لتعويض القروض بأموال جديدة، مع تخصيص عائدات الإيرادات ذات الصلة لإعادة أي عملات أجنبية إضافية إلى البلد - هذه النقطة تحتاج إلى مزيد من الدراسة مع مصرف لبنان؛

٤. تطبيق آلية الترويج للصادرات المُدرجة في موازنة ٢٠٢٠ (مثلاً بالنسبة إلى شركة معينة تُصدر أكثر في عام ٢٠٢٠ قياساً بعام ٢٠١٩، تحصل على دعم بنسبة ٥ بالمائة على الفارق)؛

٥. إنشاء برنامج خاص بقيمة ٧٥ مليار ليرة لبنانية بسعر فائدة منخفض من خلال شركات القروض الصغيرة والمنظمات غير الحكومية لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً (الأسر الفقيرة والتي تركز في الغالب على النساء) في تطوير المشاريع الصغيرة وخفض نفقات الدعم (١٠ ملايين ليرة لبنانية لكل قرض كحد أقصى) مع التأكد من عدم استخدام هذه الأموال كتسهيلات نهاية الشهر؛

٦. التفاوض على خطوط تسهيلات ائتمانية خارجية طارئة أو ضمانات بقيمة تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مليون دولار مع مؤسسة التمويل الدولية؛ بنك الاستثمار الأوروبي؛ الوكالة الفرنسية للتنمية؛ البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وغيرها، للحصول على خطابات ضمانات وخطابات ائتمان (letters of guarantees and letters of credits) (ستتطلب التسهيلات النقدية ضماناً من الجمهورية اللبنانية)؛

- بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي؛

- بالنسبة إلى استيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة والسلع الأساسية التي لا يمكن استبدالها محلياً ورأس المال العامل دون الحاجة إلى طرح ضمانات نقدية؛

- إعطاء الأولوية: للمصدرين (بما أنهم سيُجلَبون العملات الأجنبية) ثم المنتجين (المصنعين والمزارعين) ثم التجار؛

يُعتبر تأمين مثل هذا التمويل من المنظمات الدولية أمراً بالغ الأهمية لتمكين النمو؛

٧. البدء بتنشيط الاقتصاد تدريجياً مع مراقبة تطور كوفيد-١٩ عن كثب؛

٨. دفع جزء كبير من المستحقات للقطاع الخاص في أسرع وقت ممكن (المتعاقدون والاستشاريون والمستشفيات، وما إلى ذلك) لضخ السيولة في السوق ودعم الشركات خلال هذه الفترة الحرجة؛

٩. دعم التدفق النقدي عن طريق:

- إرجاء مدفوعات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة ستة أشهر على الأقل للحد من تسريح العمال وتعزيز التدفق النقدي للشركات. سيتم ذلك من خلال تقديم التمويل المناسب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عبر وسائل مختلفة.

- قبول التخفيضات المؤقتة في الرواتب حتى نهاية العام وانعكاس هذه التخفيضات على مساهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باستثناء تعويض نهاية الخدمة التي لن تتغير؛

- توفير فترة سماح مدتها ٦ أشهر لسداد أصل القرض مع التحمل المحاسبي ذات الصلة بالمعيار الدولي للتقارير المالي رقم ٩ (IFRS ٩) المتعلق بالمصارف؛

١٠. خفض أسعار الفائدة أكثر حتى الليبور على الودائع بالدولار الأمريكي والليبور زائد ٣ بالمائة على الودائع بالليرة اللبنانية وتحديد هامش أقصى فوق معدل الفائدة المرجعية في سوق بيروت، البالغ ٢ بالمائة للشركات و ٤ بالمائة للأفراد بالنسبة إلى القروض القائمة والجديدة؛

١١. وقف الديون (Debt moratorium) أو إعطاء فترات السماح لجميع الضرائب ورسوم المرافق حتى نهاية الفصل الثالث والإعفاء من أي رسوم جزائية على الأقل للشركات.

١٢. تشجيع الاستثمار والتوظيف والنمو عبر:

- الاعفاء الضريبي لمدة ١٠ سنوات للاستثمارات الجديدة في الشركات المؤسسة حديثاً في القطاعات المدعومة في إطار رؤيتنا طويلة الأمد

- تاجير الأراضي المملوكة من الدولة الى الاستثمارات الصناعية الجديدة بسعر اقل من سعر السوق

- تخصيص اراضي البلديات والوقف والدولة لاستعمالها من قبل المزارعين

- تخفيض رسوم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للموظفين الجدد دون سن ال ٣٠

١٣. تبسيط وتليين الاجراءات الحكومية الادارية للاستيراد والتصدير وتبسيط بعض الإجراءات من خلال الغاء بعض المستندات والتصاريح، على الاقل تخفيض شروط استعمال براءة الذمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لفترة من الوقت.

الإصلاحات المتقاطعة

على صعيد مكافحة الفساد، ستتخذ الحكومة إجراءات فورية واضحة وذات مصداقية لمحاربة الممارسات الفاسدة، واسترداد الأصول المنهوبة، وتعزيز البنية التحتية القانونية لمكافحة الفساد. يؤثر الفساد على المواطنين والشركات على حد سواء، ويؤد خسائر كبيرة للمالية العامة. لذا، فإن معالجة هذه الآفة التي يواجهها لبنان هي أولوية للحكومة. وعليه، ستجري الحكومة حملة صارمة وفورية لمحاربة الفساد في القطاع العام وتعين خبراء قانونيين دوليين مرموقين لاستعادة الأموال المنهوبة. ذلك أنه من غير الأخلاقي في الواقع الطلب من اللبنانيين

أن يقدموا كل هذه التضحيات من دون بذل أقصى الجهود لاستعادة حقوقهم. وينطوي القضاء على الفساد على العديد من الفوائد الواسعة النطاق. في البداية، سوف يتم تطهير الهيئات الحكومية من الأفراد الذين تورطوا في اختلاس المال العام أو أشكال أخرى من الفساد. وسيؤدي ذلك إلى تصغير حجم قطاعنا العام المتضخم وغير الفعال، بموازاة تحفيز الموظفين الذين يعملون بنزاهة وجهد. وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الانتاجية ويسهل أي إصلاحات سيتم البدء بها في مرحلة لاحقة. ثانياً، إن مثل هذه الخطوة من شأنها ان تبعث برسالة قوية بوجود إجراءات مساءلة ستشكل رادعاً لأي فساد محتمل في المستقبل وتزيد من مصداقية الادارة الحالية. ثالثاً والأهم، سوف يُنظر إلى الحكومة على أنها تعمل من أجل تحقيق أهداف الانصاف والشفافية والمساواة، التي هي ما يهم المواطنين. وأخيراً، سيساهم ذلك في التمويل السريع لآلية استرداد الودائع المذكورة أعلاه. بشكل عام، يُعتبر هذا النهج مربحاً للطرفين، إذ يؤدي إلى نتائج اقتصادية إيجابية، ناهيك عن أنه يرضي مطالب الناس الأساسية- والمشروعة .

ستعزز الحكومة التعاون بين الوزارات لضمان الكفاءة ومراقبة التكاليف. كما ستعمل على تحسين إطار إدارة الاستثمار العام وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. وستسارع الحكومة إلى إنشاء آلية متابعة لمؤتمر "سيدر" تضمن مستوى الرقابة الأكثر فعالية فيما خص استخدام الأموال، وأعلى مستويات الشفافية، وترشيد تنفيذ المشاريع.

إعتمد البرلمان تشريعات لإنشاء لجنة وطنية لمكافحة الفساد. تم استكمال استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تحدد أربعة أهداف استراتيجية رئيسية: (١) تكريس الشفافية؛ (٢) تفعيل المساءلة؛ (٣) الحد من الاستنسابية في الادارة العامة؛ (٤) وضع حدّ للافلات من العقاب؛ والاجراءات المطلوبة لتحقيقها. وقد تم وضع خطة لتنفيذ هذه الاستراتيجية بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، على أن تُقدّم الاستراتيجية الوطنية وخطة التنفيذ إلى مجلس الوزراء قريباً.

ستعمل الحكومة على تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان التنفيذ السلس للضمانات الاجتماعية والبيئية الوطنية وتعزيز إنفاذ التشريعات؛ يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر: (١) تحديد مهل نهائية صارمة للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية من أجل تقديم الملاحظات والموافقات؛ (٢) إنشاء وسيط الجمهورية لمراقبة الجودة/ ضمان الجودة بما يضمن تطبيق أحكام القوانين، وتعزيز المساءلة وإعادة إحياء ثقافة الخدمة؛ (٣) توحيد الإجراءات ورقمنتها، مكنتت تشغيل الإدارات وتأمين الخدمات الالكترونية في مختلف الإدارات؛ (٤) تكليف موظفين مهمّة ضمان الوصول المناسب إلى المعلومات وتلبية المواطنين من خلال إدارة البيانات/المواقع الإلكترونية، وإدارة الشكاوى وتطبيق مبدأ المشاركة العامة؛ (٥) تحسين القدرات التقنية والمتعلقة بالموازنة في المؤسسات العامة؛ (٦) تعزيز الشراكة بين القطاع العام

والخاص والقطاع الأكاديمي والمجتمع المدني والمسؤولية الاجتماعية للشركات في معالجة قضايا التنمية المستدامة؛ (٧) تشجيع الإعلام المسؤول.

أعدت وزارة المالية مشروعاً لتحديث نظام إدارة الأراضي ليتم تنفيذه بدعم من البنك الدولي. يمثل المشروع المرحلة الأولى من برنامج تحديث إدارة الأراضي الممتد على ١٠ سنوات. والهدف الانمائي للمشروع هو تحسين الوصول إلى بيانات استخدام الأراضي وقيمتها، وبيانات حقوق الملكية، والمعلومات الجغرافية المكانية من خلال تحديث نظام السجل العقاري والمساحة. يشتمل ذلك على استكمال العمل على مسح/ترسيم الأراضي اللبنانية باعتباره أداة ضرورية للتنظيم المدني المناسب. علاوةً على ذلك، سيتم اتخاذ تدابير فورية وفعالة لمكافحة الفساد من خلال توحيد الاجراءات والتحقيق الموسع في ما يتعلق بالعمليات السابقة.

إدارة الأراضي والأحواض. يتمثل الهدف في تحقيق حيادية تدهور الأراضي (Land Degradation Neutrality)، تماشياً مع الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، فضلاً عن إعداد واعتماد المخطط الرئيسي لحماية المناطق الحساسة بيئياً (الجبال؛ المناطق المحمية؛ المساحات الخضراء؛ الأراضي الزراعية؛ والمنطقة الساحلية) واستكمال/مراجعة مخططات استعمال استخدام الأراضي من خلال دراسات التقييم البيئي الاستراتيجي كشرط مسبق. كما سيتم اعتماد نهج شامل للإدارة البيئية بهدف منع التلوث على مستوى الأحواض.

وضعت وزارة المالية استراتيجية شاملة لإصلاح الجمارك. تركز الاستراتيجية على: (١) تبسيط الاجراءات؛ (٢) تحديث النظام الحالي القائم على النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) لدعم عمليات الدفع الالكترونية؛ (٣) تعزيز إدخال البيانات الالكترونية وتطوير وحدة تسجيل إلكترونية، بما في ذلك نافذة إلكترونية موحدة تركز على التنسيق بين جميع الوكالات الحكومية على الحدود؛ (٤) تعزيز إدارة المخاطر؛ (٥) اعتماد برنامج "المشغل الاقتصادي المعتمد" بشكل كامل، وهو ما سيجنب التجار الذين تم التثبيت من أنهم من ذوي المخاطر المنخفضة الخضوع لإجراءات التفتيش المرهقة والمفرطة.

التحول الرقمي للحكومة. تم تطوير استراتيجية شاملة للتحويل الرقمي للحكومة. وقد تمت مراجعتها من قبل البنك الدولي. كما وضع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية برنامجاً لتنفيذ الاستراتيجية من المرتقب أن يعتمده مجلس الوزراء قريباً.

الاستراتيجيات القطاعية

الخدمات المالية. تركز مجالات التنمية على زيادة الأصول غير المصرفية، وموضعة لبنان كمركز لإدارة الاستثمارات الخارجية offshore يستهدف الأفراد من أصحاب الثروات

المتوسطة والكبيرة. وسيتم تطوير مجالات تميز رئيسية مثل أبحاث الاستثمار، والتحليلات الرقمية، والدراسات الاكتوارية. وسيعاد توجيه تركيز القطاع المالي نحو أجندة التنمية المستدامة للبلاد. كما سيتم تطوير قدرات تمويل المشاريع للاستفادة من جهود إعادة إعمار سوريا والعراق.

اقتصاد المعرفة. سيتم تصميم برامج جامعية لمواكبة شروط اقتصاد المعرفة كما سيتم الاعتماد على بناء قدرات الخريجين لتطوير هذا الجزء من الاقتصاد.

الإصلاحات القطاعية

الإصلاحات القطاعية. إن الحكومة ملتزمة بأن تخوض الإصلاحات القطاعية المطلوبة للنهوض بالقطاعات، بهدف تعزيز كفاءتها واستدامتها، تماشياً مع الإطار الأساسي للتوصيات المقترحة من البنك الدولي. وترد أدناه مبادرات الإصلاح الجارية حالياً وتلك المخطط لها على المدى القصير إلى المتوسط.

سيتم تحديث إدارة النظام القضائي، خاصةً من خلال تعديل القوانين بما يضمن انتخاب القضاة في المناصب الرئيسية من قبل القضاة، وإقامة حاجز للفصل بين القضاة والمناصب السياسية والإدارية. وسيجري تعديل النصوص المطلوبة للسماح لهيئات الرقابة والمحاكم ذات الصلة بمقاضاة وإدانة أي سياسي رفيع المستوى متورط في إساءة استخدام الأموال العامة. وسينظر المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء بشكل حصري في الاتهامات السياسية ضدّ الرؤساء والوزراء، علماً أن مشروع القانون ذات الصلة هو حالياً في مجلس النواب.

الملاحقة البيئية. سيتم تكليف مُدعين وقضاة تحقيق متخصصين وفقاً لأحكام القانون ٢٠١٤/٢٥١. وسوف يتم اتخاذ إجراء مؤقت (بدلاً من شرطة البيئة المنشأة بموجب القانون رقم ٢٠٠٢/٤٤٤ والمرسوم رقم ٢٠١٦/٣٩٨٩) بين الوزارات المعنية (البيئة والداخلية والبلديات والعدل) لتأمين فريق متخصص لإنفاذ التشريعات البيئية. كما ينبغي العمل على بناء القدرات وتطويرها في مجال التحقيق في الجرائم البيئية. كما يجب تقييم العمل بشكل دوري ورفع مستوى الملاحقة البيئية (التمييز) وفقاً للصيغة الأصلية لمشروع القانون (المؤدي إلى القانون رقم ٢٠١٤/٢٥١) وفقاً لذلك.

المقاع والكسارات. بالإضافة إلى القانون المخطط له لتنظيم قطاع المقاع والكسارات، يجب مراجعة مسودة الخطة الرئيسية للكسارات بشكل نهائي واعتمادها للدفع باتجاه الإمداد المستدام لمواد البناء الأولية مع التركيز على السوق المحلية، وإنفاذها بصرامة. في موازاة ذلك، سيتم بدأ

العمل على الدراسة المطلوبة لتحديد الكميات المستخرجة حتى الآن واستكمالها (بناءً على ١٣٠٠ موقع محدد) وكذلك تحديد ملكية الأرض. وبناءً على ذلك، يجب تنفيذ التشريعات ذات الصلة من أجل تحصيل التعويضات المستحقة للخرينة اللبنانية (التعويض الثلاثي الأبعاد: (١) الإداري: العمل بدون ترخيص و/أو انتهاك شروط الترخيص؛ (٢) المالي: تسوية الفرق في الرسوم المستندة إلى الكمية (٣) البيئي: كلفة التدهور البيئي وكلفة إعادة التأهيل).

النفط والغاز. سيتم إنشاء صندوق ثروة سيادية لإدارة أصول النفط والغاز. وسيكون موجهاً نحو حماية حقوق الأجيال المقبلة. سوف تُستثمر الأصول خارج لبنان وستستخدم العائدات جزئياً كإيرادات حكومية، مما يقي لبنان من الإصابة بأعراض المرض الهولندي. وسيعمل الصندوق كهيئة لتحقيق الاستقرار خلال السنوات الخمس الأولى بعد إنشائه. وسيتم تخصيص حصة محددة مسبقاً من صندوق الثروة السيادية لأنشطة حماية البيئة وإعادة التأهيل عبر وزارة البيئة لحين إصدار النظام الأساسي الخاص بالصندوق الوطني للبيئة الذي تم إنشاؤه بموجب القانون رقم ٢٠٠٢/٤٤٤.

الكهرباء. ستُعدّل تعرفه الكهرباء لتقليل خسائر شركة كهرباء لبنان. ومن بين الإصلاحات الأساسية غير المنفذة بعد في قطاع الكهرباء، إنشاء الهيئة النازمة للقطاع، المنصوص عليها بموجب المادة ٧ من القانون رقم ٤٦٢/٢٠٠٢ (تنظيم قطاع الكهرباء). وما زال هذا القانون بحاجة إلى موافقة مجلس النواب. ويتمثل إصلاح رئيسي آخر بمأسسة (corporatization) شركة كهرباء لبنان بحيث تصبح شركة ناجحة بحد ذاتها ولها مجلس إدارة خاص بها يشرف على وظائفها استناداً إلى أسس الشركات التجارية ويُنشئ الإطار اللازم للأنشطة المتعلقة بتوليد الطاقة ونقلها وتوزيعها. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تسوية وضع المتعاقدين مع شركة كهرباء لبنان من أجل ضمان استمرارية تشغيل الشركة واستدامتها. وستُعاد هيكلة البنية التحتية للنقل من أجل تحقيق نقل الغاز والوقود إلى معامل الطاقة بالطريقة الأمثل. كما أنه سوف يتم تحسين البنية التحتية لشبكة النقل لتأمين المتطلبات الحيوية من أجل ضمان فعالية ونجاح تشغيلها من قبل مزودي خدمات التوزيع. سيتم إجراء تقييم بيئي استراتيجي لقطاع الكهرباء/الطاقة (الكهرباء؛ الطاقة المتجددة؛ النفط والغاز) وإدماج توصيات هذا الإجراء في ورقة سياسة الكهرباء المنقحة.

الاتصالات. تعتزم الحكومة تطوير واعتماد سياسة اتصالات تهدف إلى تحرير القطاع وافتتاحه أمام استثمار واستخدام القطاع الخاص. وسيطلب ذلك مراجعة قانون الاتصالات (القانون ٤٣١). كما تعتزم الحكومة تعيين هيئة ناظمة للاتصالات وتعيين مجلس إدارة شركة لبيان تيليكوم، ما سيؤدي إلى مأسستها. ويشمل البرنامج الاستثماري لأوجيرو، المُشغل المملوكة من

الدولة لشبكة الاتصالات الثابتة، مشاريع ترمي إلى تحديث شبكة الخطوط الثابتة (بُنيت في التسعينات من القرن الماضي كجزء من برنامج النهوض الموضوع من قبل الحكومة لفترة ما بعد الحرب) وتمديد شبكة الاليف الضوئية على مستوى البلد. ويشمل البرنامج الاستثماري لشركتي الهاتف الخليوي (ألفا وتاتش) المملوكتين من الدولة، ولكن بإدارة من القطاع الخاص، مشاريع تهدف إلى استكمال نشر شبكة الجيل الثالث (G3) والجيل الرابع المتقدم (G4,5) على مستوى البلد، مع تغطية عالية وخدمة ذات جودة. ويتم تمويل جزء كبير من الاستثمارات في هذا القطاع من الإيرادات الناتجة منه.

إصلاحات سوق رأس المال. تعتزم الحكومة معالجة القضية الطويلة الأمد المتمثلة في أسواق رأس المال الغير متطورة وأنشطة إدارة الأصول خارج المصارف كجزء من استراتيجية أوسع لتحديث القطاع المالي غير المصرفي، وجعل لبنان مركزاً مالياً في المنطقة وتحفيز الاستثمار والنمو. وبغض النظر عن اثره على تعزيز النمو، فإن تطوير أسواق رأس المال سيساعد على تنويع المخاطر وزيادة المرونة المالية في مواجهة الصدمات. ستؤدي أسواق الأسهم أيضاً دوراً فعالاً في الفترة المقبلة، لأنها سوف تُساعد على استقطاب التمويل الطويل الأجل وعلى تزويد القطاع الخاص برأس المال العامل. وتعمل هيئة الأسواق المالية حالياً على تنفيذ خطة تطوير السوق بدعم من البنك الدولي. وتهدف هذه الخطة إلى: (١) تحويل بورصة بيروت إلى شركة مساهمة، كخطوة أولى قبل خصصتها (صدر مرسوم حكومي لهذا الغرض في آب/ أغسطس ٢٠١٧)؛ (٢) إطلاق منصة تداول إلكترونية والتي ستشمل أيضاً الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، وتوفر الوصول إلى التداول للمغتربين اللبنانيين.

النفائيات الصلبة. ستناط مسؤولية إدارة النفائيات الصلبة بالبلديات على المستوى اللامركزي. لهذه الغاية، سيسنّ البرلمان قانوناً إطارياً يحدد آلية تطوير استراتيجيات وخطط متعلقة بالنفائيات الصلبة. إن القانون المقترح (١) يحدد إدارة متكاملة للنفائيات الصلبة مع الأخذ في الاعتبار التطورات العلمية في هذا المجال؛ (٢) يتبنى مبادئ "تحويل النفائيات إلى طاقة"؛ (٣) يحدد دور البلديات في إطار اللامركزية الادارية لإدارة النفائيات. سيتم تطبيق مبدأ الـ "**Subsidiarity**" في إدارة النفائيات الصلبة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٠١٨/٨٠ الذي يرعى قطاع النفائيات الصلبة - بما في ذلك النفائيات الخطرة. وسيتم السعي إلى تحقيق أربعة أهداف متكاملة: (١) بيئية: ترشيد توليد النفائيات؛ دفع عجلة الانتعاش الاقتصادي والمسؤول؛ ضمان التخلص الآمن والمستدام من النفائيات (من خلال وقف إلقاء النفائيات والحرق؛ تقليص طمر النفائيات إلى أدنى حد ممكن)؛ (٢) إدارية: اعتماد النظام الأساسي للوكالة الوطنية للنفائيات الصلبة؛ (٣) مالية: وضع نظام تدريجي ومناسب لاسترداد التكاليف؛ (٤) اقتصادية: تعزيز مشاركة واستثمار القطاع الخاص.

نوعية الهواء. بالإضافة إلى تطوير واعتماد تطبيق المراسيم والقرارات، الحفاظ على تشغيل وصيانة شبكة محطات مراقبة جودة الهواء (AQMS) على أساس نهج الشراكة بين القطاع العام والخاص والأكاديمي، وعرض بيانات جودة الهواء وتقارير الإدارة بشكل دوري. تعزيز وحماية جودة الهواء المحيط وفقاً للنتائج.

المياه. أقرّ مجلس الوزراء في عام ٢٠١٢ استراتيجية وطنية لقطاع المياه. تهدف الاستراتيجية إلى (١) تحقيق أكبر قدر ممكن من منسوب موارد المياه السطحية وتحسين إدارة موارد المياه الجوفية وحمايتها، (٢) ضمان الوصول المناسب والمستمر إلى إمدادات المياه العالية الجودة من خلال زيادة تغطية الشبكة، (٣) توفير كميات ونوعية مناسبة من مياه الري، (٤) زيادة تغطية شبكات جمع مياه الصرف الصحي وقدرات المعالجة، (٥) اعتماد استراتيجية جديدة للتعريفات ووضعها موضع التنفيذ، (٦) تعزيز البيئة القانونية لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه. تعتزم وزارة الطاقة والمياه مراجعة الاستراتيجية وتحديثها، مع الأخذ بالحسبان توصيات دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي المُنجزة عام ٢٠١٥ لهذا القطاع وتحديثها تماشياً مع تحديث الاستراتيجية. وسوف تحدد الإنجازات التي تحققت حتى الآن وإعداد خطة عمل للأجراءات والمشاريع المتبقية التي لم يتم تنفيذها لتاريخه، بما يتماشى مع الاستراتيجية التي أقرها مجلس الوزراء في عام ٢٠١٢. إن قانون المياه الذي يهدف إلى توطيد العمل بالاتفاقات الدولية في مجال المياه وتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية والذي ينص على تفويض إدارة المياه إلى القطاع الخاص، موجوداً حالياً في مجلس النواب. وبشكل أكثر تحديداً، فإن القانون المذكور (١) يحصر السلطة على هذا القطاع بكيان واحد تُعهد إليه مهمة الإدارة المتكاملة للقطاع، بما في ذلك مياه الصرف الصحي والري، (٢) ينظم إدارة الآبار واستخدامها، (٣) يحدد نظاماً لتنظيم الموارد المائية وترشيدها وتطويرها واستغلالها، (٤) يزيد من كفاءة أنظمة النقل والتوزيع وتشغيل مرافق المياه، من أجل ضمان الإدارة المستدامة للموارد المائية، (٥) يعتمد مبدأ "الملوث يدفع".

التنوع البيولوجي وتغير المناخ. الحفاظ على ثروة لبنان الطبيعية على أساس الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ٢٠١٦-٢٠٣٠. زيادة عدد المناطق المحمية وتحويلها إلى محركات اجتماعية واقتصادية ريفية. تحفيز الجهود لتلبية مساهمات لبنان المحددة لتغير المناخ على الصعيد الوطني (NDC)، وإدماج تغير المناخ في السياسات والخطط الأخرى. إستكمال استراتيجية التنمية القائمة على خفض الانبعاثات ودمجها في استراتيجية التنمية المستدامة الوطنية المخطط لها. إطلاق مرفق الاستثمار الأخضر وضمان الاستخدام الأمثل لهذه الأداة.

الإدارة الكيميائية. تطوير الإطار القانوني الخاص بترشيد وتنظيم استخدام المواد الكيميائية في الأنشطة الصناعية والزراعية. دعم الالتزام البيئي في جميع القطاعات.

المرافق

المرفق ١: نقاش حول سيناريو بديل بمستوى أقل من الدعم الخارجي

من شأن خطة النهوض المعدّة محلياً من خارج برنامج مدعوم من المؤسسات المتعددة الأطراف أن تتخلف عن بلوغ الهدف الرئيسي المتمثل في إعطاء انطلاقة جديدة للاقتصاد اللبناني مع وضعه على مسار طويل الأجل قابل للاستمرارية. يتمثل السيناريو البديل الوحيد الموثوق للتدخل المتعدد الأطراف في دعم غير مشروط من صديق على صعيد العلاقات الثنائية، على غرار ما حاولت مصر من دون جدوى القيام به مع المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٤ لتجنب تخفيض قيمة العملة وهو الشرط المسبق الذي وضعه صندوق النقد الدولي قبل أن يتدخل. ويستلزم ذلك دعماً ثنائياً مهماً من جانب صديق للمساعدة في تمويل عجز الحساب الجاري وإعادة بناء الاحتياطيات لبضع سنوات، خارج أي حزمة شاملة لإيجاد حلول طويلة الأجل للأزمة. ستكون التكاليف الفورية الظاهرة للشعب اللبناني أصغر، مرفقةً بمجرد تصحيح طفيف لأوضاع المالية العامة، وإعادة جدولة الديون المحلية من دون حسم، وحالة تعثر ممتدة بالنسبة إلى الدين الخارجي، وتأجيل لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، مما يبقي عبء الخسائر المتراكمة في الماضي للأجيال القادمة. في ظل هذا السيناريو، لن يتم صرف أموال "سيدر"، مما يترك الموازنة من دون أي قدرة استثمارية على الاطلاق وسيصمد الاقتصاد بلا شك لبضع سنوات، مع وجود ضوابط لرأس المال (كابيتال كزنترول) وسوق صرف موازية مشوهة، قبل أن يواجه الوضع نفسه الذي نشهده اليوم (أو حتى أسوأ)، بعد بضع سنوات.

بموجب هكذا السيناريو أيضاً، لن تفلح خصخصة أصول الدولة أو استخدام شركات القطاع العام كمورد لتغطية الخسائر الهائلة المتراكمة في القطاع المالي في تأمين المبالغ المطلوبة. في سياق حيث لن يكون لدى الاقتصاد فرص موثوقة للتعافي وحيث لن تحصل الحكومة على دعم من الخارج لتنفيذ الإصلاحات، لن تتمكن السلطات من جذب المستثمرين الأجانب وإعادة هيكلة الكيانات العامة لاستعادة الربحية. بالإضافة إلى ذلك، إن حجم الخسائر المتراكمة بمرور الوقت في القطاع المالي تمثل أضعاف حجم الناتج المحلي الاجمالي، ولبنان يمتلك قلة قليلة من الأصول العامة لتسييلها.

سيؤدي سيناريو غياب الدعم الخارجي أو محدوديته الشديدة، بسبب فشله في معالجة الاختلالات الجوهرية للاقتصاد اللبناني، إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الانهيار الكامل. إن

محاولة الهروب من برنامج كامل لصندوق النقد الدولي عادةً ما لا تبشر بالخير بالنسبة إلى مستقبل أي بلد. إنّ تقلص الواردات الذي سيكون ضرورياً في غياب أو شبه غياب الالتزامات المالية الخارجية لن يؤدي فقط إلى انكماش اقتصادي أكثر حدة وإلى زيادة الفقر، بل يمكن أن يسفر أيضاً إلى ركود متصاعد ونقص حتمي في السلع الأساسية وانفجار لسعر الصرف الموازي، على غرار ما تمر به فنزويلا منذ بعض الوقت. إن استمرار توفير المستوى المرتفع من التمويل النقدي من مصرف لبنان سيؤدي حتماً إلى تسارع التضخم وفقدان كامل للثقة بالليرة اللبنانية. وسيفقد المودعون والمستثمرون بالعملة المحلية قيمة مقتنياتهم مع الوقت، في حين لن يكون لدى المودعين بالعملات الأجنبية فرصة لاسترداد أي من موجوداتهم.

وعلى الرغم من أن السيناريو المفصل في بقية الوثيقة سيكون مكلفاً، إلا أنه يقدم آفاقاً أفضل بكثير لإعادة إطلاق عجلة الاقتصاد اللبناني. ويتطلب هذا السيناريو دعماً فورياً وكبيراً من المجتمع الدولي بأشكال مختلفة. وسيكون هدف الحكومة تأمين تمويل خارجي استثنائي واثم السحوبات منه بشكل سريع لوقف فوري لنزيف الاقتصاد وكذلك تخصيص حيز مالي للتخفيف من أثر الركود من خلال رزمة شبكة أمان اجتماعي. كما ستحرص الحكومة على أن يتم تضمين جميع الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر "سيذر" في برنامجها، لضمان استخدام الأموال المرصودة مع الوقت لاستثمارها في البنية التحتية للبلاد.

المرفق ٢: تأثير إنخفاض الليرة اللبنانية مقابل الدولار على ميزانيات مصرف لبنان والمصارف، على أساس سعر صرف الليرة مقابل الدولار البالغ ٣٥٠٠ ليرة.

يبين الجدول أدناه تأثير انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار الى ٣٥٠٠ على ميزانيات مصرف لبنان والمصارف التجارية. إنّ المدخلات المقومة بالعملة الأجنبية باللون الأزرق. إنّ ميزانيات مصرف لبنان والمصارف التجارية هي بحسب ما نشر مصرف لبنان من معلومات على موقعه الإلكتروني.

BANQUE DU LIBAN							
In LBPbn							
ASSETS				LIABILITIES			
	15-Apr-20	Devaluation @ 3,500	PF Deval.		15-Apr-20	Devaluation @ 3,500	PF Deval.
GOLD	23,812	31,472	55,284	CURRENCY IN CIRCULATION	15,164	-	15,164
FC ASSETS	52,273	69,090	121,363	COMMERCIAL BANKS' DEPOSITS @ BDL	169,639	157,408	327,047
<i>a/w Eurobonds</i>	<i>7,583</i>	10,022	<i>17,605</i>	<i>a/w in FCY</i>	<i>119,093</i>	157,408	<i>276,500</i>
SECURITIES	57,903	-	57,903	PUBLIC SECTOR DEPOSITS	7,430	-	7,430
<i>a/w T-bills</i>	<i>50,717</i>	-	<i>50,717</i>	VALUATION ADJUSTMENT	15,709	20,764	36,473
OTHER ASSETS	66,466	-	66,466	OTHER LIABILITIES	9,156	-	9,156
LOANS TO BANKS	22,253	-	22,253	CAPITAL	5,607	(77,609)	(72,001)
TOTAL ASSETS	222,705	100,562	323,268	TOTAL LIABILITIES	222,705	100,562	323,268

COMMERCIAL BANKS							
In LBPbn							
ASSETS				LIABILITIES			
	29-Feb-20	Devaluation @ 3,500	PF Deval.		29-Feb-20	Devaluation @ 3,500	PF Deval.
RESERVES / DEPOSITS @ BDL	178,044	157,408	335,451	PRIVATE SECTOR DEPOSITS	183,030	179,861	362,891
<i>a/w in FCY</i>	<i>119,093</i>	157,408	<i>276,500</i>	<i>a/w in FCY</i>	<i>136,081</i>	179,861	<i>315,941</i>
CLAIMS ON PRIVATE SECTOR	61,715	54,619	116,334	PUBLIC SECTOR DEPOSITS	7,286	-	7,286
<i>a/w in FCY</i>	<i>41,324</i>	54,619	<i>95,942</i>	DEPOSITS OF NON-RESIDENTS	45,675	54,793	100,469
CLAIMS ON PUBLIC SECTOR	39,422	23,177	62,599	<i>a/w in FCY</i>	<i>41,456</i>	54,793	<i>96,249</i>
<i>a/w in FCY</i>	<i>17,535</i>	23,177	<i>40,712</i>	LIABILITIES TO NR BANKS	12,469	16,480	28,949
FOREIGN ASSETS	24,241	32,040	56,280	OTHER LIABILITIES	37,328	590	37,918
OTHER ASSETS	13,662	-	13,662	<i>a/w in FCY</i>	<i>447</i>	590	<i>1,037</i>
TOTAL ASSETS	317,083	267,242	584,325	CAPITAL	31,295	15,518	46,812
				TOTAL LIABILITIES	317,083	267,242	584,325

المرفق ٣: الخطة الاقتصادية ٢٠٢٠-٢٠٢٥

أ. الاستراتيجيات القطاعية

بما ان لبنان لا يملك وسيلة في المستقبل المنظور تمكنه من انعاش الاقتصاد بشكل جدي، تستند مقاربتنا الاقتصادية على:

- زمن جديد لجذب اللبنانيين للاستثمار في اقتصاد منتج بما ان نموذج الاقتصاد الريعي اللبناني المحفد بمعدلات فوائد مرتفعة وعائدات اعلى من اي اقتصاد انتاجي اصبح من التاريخ
- الاصلاح المنوي القيام به على الصعيد القانوني والمالي والبيئي، وتحديث بيئة البنى التحتية لاسعادة ثقة المستثمرين في لبنان كما استعادة قدرتهم على ضمان العودة المناسبة الى الاستثمار
- الاستثمارات التي ستحصل من خلال برنامج سيدر وبرامج أخرى بالاضافة الى الاستثمارات في البنى التحتية
- التزام الجالية اللبنانية بالمساهمة في استثمارات منتجة والتبرعات والرعايات، والمعرفة، والعلاقات، والوصول الى السوق كما توفير فرص عمل في اقتصاد المعرفة العالمي
- سيكون للشراكات ونقل المعرفة من الدول العالمية الصديقة والوكالات المتعددة الاطراف والشركاء، العامل الأساس لتعزيز النمو الاقتصادي
- دراسة خطة ماكينزي باعتبارها:

○ مرجع للمستثمر يؤمن افكار حول افضل فرص وقطاعات للاستثمار

○ مرجع للاصلاحات التي يجب القيام بها والاستثمارات في البنى التحتية التي يجب تنفيذها ولكن بالتوازي مع برنامج سيدر الاصلاحية

تجدر الاشارة الى انه يجب تحديثها كل عامين ابتداء من ٢٠٢١ لإبقائها ميوّمة ولقياس التحسينات التي تم إجراؤها والعامل في أي تغييرات في البيئة.

ب. رؤيتنا الاقتصادية

هي تحديد وتعزيز والمتابعة بشكل مستمر لتنفيذ السياسات والاجراءات والتدابير، والقوانين التي تؤدي الى الابتكار وفرص عمل مستدامة من جهة والتخفيض المستدام في عجز الموازنة والعجز

في ميزان المدفوعات من جهة اخرى.

ت. الخطة قصيرة المدى

بهدف تحريك الاقتصاد، سيتم تنفيذ الخطة المذكورة ادناه فوراً:

١٤. تحفيز الاستثمارات والتوظيف والنمو عبر:

- الاعفاء لمدة ١٠ سنوات من الضريبي على الاستثمارات الجديدة والشركات المنشئة حديثاً في القطاعات المدعومة من رؤيتنا الطويلة الامد

- تأجير الاراضي المملوكة من الدولة لاستثمارات صناعية جديدة بأسعار أقل من اسعار السوق

- تخصيص اراضي البلديات والوقف والدولة ليتم استعمالها من قبل المزارعين

- تخفيض رسوم الضمان للموظفين حديثاً الذين دون ٣٠ سنة

١٥. تبسيط وتلئين الاجراءات الحكومية الادارية للاستيراد والتصدير والغاء بعض المستندات والتصاريح العائدة لبعض الإجراءات، وعلى الاقل تخفيض شروط استعمال براءة الذمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لفترة من الوقت.

١٦. اصدار صيغة مبسطة للكابيتال كنترول لضمان حرية معاملة الاموال الجديدة ولضمان ان الاموال الجديدة لن تخضع للـ bail in و/او للضريبة على الايداعات اذا ما تم العمل بها وما اذا تم طلب استعادة المبالغ ما فوق ٥٠,٠٠٠ دولار اميركي التي تم تحويلها بعد ١٧ تشرين الأول ٢٠٢٠ من قبل السياسيين والمساهمين في ما يفوق ٥% من حصص المصارف

١٧. هناك حاجة انهاء مراجعة عدد الموظفين في القطاع العام ابتداء من الذي تم توظيفهم اخر سنتين بعد اصدار مرسوم تجميد التوظيف بالاضافة الى تخفيض سنوي لـ ٢٠% من عدد المتعاقدين لمدة ٥ سنوات. بما ان الخطة الاقتصادية تتضمن انعاش القطاعات الصناعية والزراعية سيتم اعادة استعمال اليد العاملة بعد رعاية الحكومة لبرامج تدريبية

١٨. يجب علينا البدء في تخفيض عجز الموازنة عبر الزيادة التدريجية لاسعار الغاز والوقود

١٩. البدء في اغلاق المؤسسات غير اللازمة وذلك بموجب البيان الوزاري

٢٠. البدء في مسار تركيب السكان على الحدود والمرفئ.

ث. القطاع الصناعي

I. لمحة عامة

بما ان الاقتصاد الريعي أصبح ورائنا، يمكن للصناعة اللبنانية الاستفادة من الخبرات المهمة لخريجي الجامعات ومن العدد الكبير من المدخرات الاتية من الجالية اللبنانية وعلى الرغم من ذلك، فان الصناعة معرقة من حجم السوق المحلي، والتكاليف المرتفعة (الاراضي والطاقة وغيره) وعدم وجود مناطق صناعية فعالة، وبنية تحتية ضعيفة، وقلة القدرات التقنية والمهنية، والمسائل الجيو-سياسية مع وجود نوعية موحدة احيانا خلال التركيز على التغليف و/أو التحويل، و/او على الجمع ونتاج منتجات ذات نوعية جيدة/ قيمة مضافة عالية بالاضافة الى ذلك، لا يتمكن معظم الصناعيين مؤخرا من شراء المواد الاولية من الخارج بسبب غياب العملة الصعبة.

II. رؤيتنا

ان يصبح لنا مكانة اقليمية في الصناعات المبتكرة وذات القيمة المرتفعة وأن نصبح مركزا اقليميا للتجهيز من خلال ابتكار قيمة مستدامة وفرص عمل مع تخفيض مستدام في عجز ميزان المدفوعات

III. استراتيجيتنا

- التركيز على الاسواق ذات النمو المرتفع والمتخصصة مع التوجه نحو تخفيض الاستيراد وزيادة التصدير
- الابتعاد بداية عن الصناعات التي تتطلب طاقة عالية/ استهلاك للمرافق
- تحديد وتركيز الاستثمار في الصناعات التي تستعيز عن الاستيراد
- تطوير مستوى عالي من الجودة الموحدة ومراقبة النوعية

الاستفادة من:

- القوة المالية ومعرفة الجالية اللبنانية والمستثمرين المحليين
- توفر العمالة الماهرة
- الانتاج في القطاع الزراعي
- السوق الاقليمي والحاجة الى اعادة البناء
- الامتياز في المعرفة وصناعة تكنولوجيا

.IV خطة العمل

- انشاء وترويج علامة تجارية للمنتجات ذات نوعية "صنع بفخرفي لبنان" لتصل الى المعايير الاروبية مع موازنة سنوية بقيمة ٢ مليون دولار (ابتداء من ٢٠٢١)
- تطوير مناطق صناعية عديدة تقدم بنية تحتية وخدمات ذات مستوى عالمي (١٣٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات)
- بناء على تطوير الخطط الموجودة (المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس والمناطق الصناعية الثلاثة المقترحة من قبل وزارة الصناعة/ UNIDO)
- مناطق اخرى في لبنان من خلال استئجار اراض من البلدية والدولة لمصانع غير ملوثة وبأسعار اقل من سعر السوق بناء على الموافقة على الانتاج النوعي الموجه الى التصدير
- جعل اراضي الحكومة متوفرة لدعم الصناعات الزراعية
- زيادة قدرة التصدير من خلال:
 - اعتماد وتشديد ودعم الامتثال مع الصناعات الممتازة في معايير الجودة
 - الغاء الضرائب على اي منتج وفق الكمية المصدرة (٢٠٢٠+)
 - تحفيز الملحق التجاري والجالية اللبنانية لفتح اسواق جديدة (٢٠٢١+)
- توفير الاعفاء الضريبي على الارباح والحوافز الضريبية للاستثمارات الجديدة في القطاع

الصحي لمدة ١٠ سنوات (ابتداء من ٢٠٢١)

- تخفيض لمدة ثلاث سنوات ٥٠ % من رسوم الضمان للخريجين الموظفين تحت سن ٢٥ الذين يعملون لأول مرة في القطاع الصناعي (ابتداء من ٢٠٢١)
- توفير قروض مدعومة (٣,٥٥ مليار دولار على فترة الخطة) لتعزيز الاستثمار في المصانع المتخصصة (الأدوية الجينيريك والتصنيع الغذائي وإعادة التدوير وغيره)
- ضمان التمويلات والسيولة والاستثمارات كما هو مبين في ضمانات القروض (٣٠٠ مليون دولار) المعرفة وصناعة التكنولوجيا (١٠٠ مليون دولار) القروض المباشرة ودعم المواد الأولية (٧٥٠ مليون دولار) والشركات الصغيرة (٣٠٠ مليون دولار) والصناعات الريفية والحرفية (١٠٠ مليون دولار) ، والحاضنات (٦٠ مليون دولار) والمختبرات (٢٠ مليون دولار) الخ...

V. عوامل التمكين

- تطبيق الاصلاحات البيئية الاقتصادية الواسعة
- تطوير جودة عالية للتعليم التقني والمهني

ج. اقتصاد المعرفة

I. لمحة عامة

- ان اقتصاد المعرفة والذي هو محدد بأنه إنتاج السلع والخدمات المبني على نشاطات كثافة المعرفة، هو بدون شك اقتصاد المستقبل لبلد مثل لبنان.
- يمتلك لبنان المكونات الأساسية للنجاح وليصبح مركز ابتكار اقليمي بناء على:
- الاعتماد الكبير على القدرات الفكرية اكثر من القدرات المادية او الموارد الطبيعية
 - نوعية البنية التحتية العائدة للجامعات (بالرغم من تدهورها في السنوات الاخيرة بسبب الضغط المالي والأزمات المتتالية)
 - قدرة اللبنانيين للتحديث ومهارتهم في القيام بالأعمال والتسويق المثبتة عالميا

- عمق المعرفة، المعرفة الإقليمية وفهم الحضارات واللغات
 - تحسن الكلفة التنافسية جراء تدني قيمة الليرة اللبنانية.
- بالرغم من ذلك، يعاني لبنان من مشاكل خطيرة تعيق تطوره:
- الهجرة المتسارعة والمستمرة لأفضل المواهب ولجيل الشباب
 - بنية تحتية مادية واقتصادية دون المستوى مع شبكة ذات نطاق عريض بسرعة منخفضة وكلفة اتصال مرتفعة
 - ضعف الأطر التنظيمية والقانونية؛
 - غياب حوافز ومشاريع تنموية من قبل الدولة (حوافز مالية، عمليات البحث والتطوير على الطائرات بدون طيار العائدة للجيش اللبناني او لتطوير الزراعة)
 - اسواق رأسمالية غير متطورة وأزمة مالية حالية تجعل من الولوج إلى رأس المال تحديا
 - ضعف قبول /فهم مبدأ راس المال الاستثماري من قبل المستثمرين المحليين وعدم وجود علاقات راسخة مع هيكلية رأس المال الاستثماري والمستثمرين في الخارج.

II. رؤيتنا

تعزيز المهارة، التكنولوجيا، البنية التحتية والانظمة لبناء اقتصاد معرفة مستدام ورائد وللوصول الى بلد قائم على المعرفة الرقمية وفي صدارة الابتكار، ليصبح مركزا للتكنولوجيا والخدمات التجارية والاستعانة بالمصادر الخارجية والصناعات الابداعية والتعليم.

III. هدفنا

ان نصبح مزود للخدمات الإقليمية معترف به عالميا و Silicon Valley منتجة لتدفقات من الأسهم وايرادات من الخدمات العابرة للحدود مع العديد من الشركات المقيمة بمئات الملايين من الدولارات.

IV. الاستراتيجية:

تحتاج شركة اقتصاد المعرفة الناجحة إلى إتقان التكنولوجيا ذات الصلة و/ أو المهارات الابداعية، والمهارات الادارية، ومهارات تطوير الأعمال الدولية و/ أو مهارات التسويق، وما إلى ذلك. تملك شركات قطاع المعرفة حالياً في لبنان هذه المهارات على المستوى الأساسي فقط. ولا يمكننا بالتالي القفز من حيث نحن اليوم لكي نتحول إلى Silicon Valley كما كنا نحاول القيام به منذ العام ٢٠١٠.

لذلك، يتوجب علينا:

- دعم تنمية قدراتنا من خلال تزويد الشركات المحلية بفرص تتناسب مع قدراتها، علماً أن من شأن هذا الدعم أن يكون لمصلحة لبنان ويكون متكافئاً مع هذه المصلحة، على سبيل المثال:
 - زيادة الصادرات المحتملة و/ أو استبدال الاستيراد؛
 - توظيف موظفين من أصحاب الكفاءات؛
 - تنمية قدرات لبنان المعرفية؛
 - إظهار صورة إيجابية عن القطاع في الخارج، أي تعزيز العلامة التجارية للبنان وفتح الأسواق على بعضها البعض
- الإسراع برقمنة المؤسسات الحكومية والعامّة بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، وما إلى ذلك؛
- إنشاء جسور وشراكات لشركات اقتصاد المعرفة مع الاغتراب اللبناني ومجتمع رأس المال الاستثماري لاستقطاب الشركات العابرة للحدود والاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- عدم فرض عقوبات على الشركات التي تستنسخ نموذج أعمال ناجح من الخارج بدلاً من الابتكار، باعتبار أننا نحتاج إلى إتقان بعض هذه النماذج أولاً قبل أن نبدأ في الابتكار.
- توفير البيئة المواتية (المادية والمالية والتكنولوجية وغيرها) للاستثمارات المحلية والدولية الخاصة.
- التحسين المستمر لمركزنا التعليمي، واجتذاب الطلاب الاقليميين في جميع المجالات، والطلاب الدوليين لمجالات تخصص محددة.

V. خطة العمل

- تشكيل فريق عمل في وزارة الاقتصاد والتجارة لتطوير اقتصاد المعرفة والتنسيق بين الوحدات العامة والخاصة (٢٠٢٠/٢٠٢١) بالتوازي مع المجلس الوطني لاقتصاد المعرفة

الذي يتشكل من اصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص.

- تحليل مخطط مصرف لبنان (التعميم ٣٣١) لرؤوس الاموال الاستثمارية وتحديثه وتطويره ليصبح اكثر فعالية وانتاجية (٢٠٢٠)

- اعتماد الرقمنة كنقطة اساسية لانتاجية القطاع في جميع القطاعات واعتبار النظام الرقمي فريدا للتسليم في خدمات الدولة والقطاع الخاص (٢٠٢٠) عبر:

○ اعطاء الافضلية للشركات اللبنانية

○ استبدال المناقصات الكبيرة الحجم بالصغيرة اذا امكن بهدف السماح للمنافسين اللبنانيين بالربح؛

وبذلك يتمكنون من تطوير قدراتهم حسب حاجات الدولة.

- وضع ميزانية بقيمة ٢ مليون دولار سنويا لانشاء علامة تجارية لاقتصاد المعرفة والترويج لها من خلال الملحق التجاري وشركائنا الدوليين لبناء شبكة من المستثمرين والاعمال الجاهزة للتعاون مع الشركات المحلية لاقتصاد المعرفة (ابتداء من ٢٠٢١)

- الشراكة مع المؤسسات التعليمية والتجارية والجهات الحكومية لتحسين دعم الابتكار وتوفير الموارد الجسدية والبشرية والمعرفة

- اطلاق الحاضنات والمعجلات في جميع فروع الجامعة اللبنانية حيث ان المساحة تم تأمينها من قبل الجامعة في حين انه سيتم إدارة وتشغيل المعجلات والحاضنات من خلال مبادرات القطاع الخاص

- الترويج للجامعات اللبنانية لجذب الطلاب الاجانب وتعزيز الشراكات بين الجامعات المحلية والدولية

- انشاء مركزا جامعة/ مناطق اقتصاد معرفة مع خدمات كاملة (مراكز رقمية) في بيروت الكبرى والمناطق الريفية بإيجارات منخفضة (اراضي للدولة او البلديات كمعرض رشيد كرامي) وكلفة اتصال منخفضة

- منح تخفيضات ضريبية على الارباح كحوافز مالية وذلك على الاستثمارات الجديدة في قطاع اقتصاد المعرفة لمدة ١٠ سنوات ابتداء من ٢٠٢١

- تخفيض ٥٠% من رسوم الضمان للخريجين ما دون ٢٥ سنة الذين تم توظيفهم لأول مرة في

القطاع السياحي لمدة ٣ سنوات ابتداء من عام ٢٠٢١

- اعطاء تعويض عن البطالة لمدة معينة للأشخاص الذين يخاطرون بتأسيس اعمال او يعملون في الشركات الناشئة في حال افلست.
- تخصيص ميزانية سنويا بقيمة ٥٠ مليون دولار على ميزانية البحث والتطوير لتطوير قدرة الجيش اللبناني واستثماره في اقتصاد المعرفة تحت اشراف المجلس الوطني للبحوث العلمية (ابتداء من عام ٢٠٢١)
- الاستفادة من الملحق التجاري والشركاء الدوليين لبناء شبكة من المستثمرين والاعمال الجاهزة للتعاون مع شركات اقتصاد المعرفة المحلية ابتداء من ٢٠٢١
- منح تخفيضات ضريبية للأشخاص والشركات الذين يستثمرون رؤوس الاموال في اقتصاد المعرفة ما يسمح لهم بتنزيل ١٠% من قيمة استثماراتهم من قيمة الضرائب المتوجبة لفترة ٥ سنوات (ابتداء من عام ٢٠٢١)

VI. عوامل التمكين

- مراجعة وتحديث وإصدار جميع مواد النصوص القانونية والتنظيمية اللازمة لقطاع اقتصاد المعرفة وتحديد الافلاس والمنافسة ، والملكية الفكرية وحماية البيانات والامضاء الالكتروني (٢٠٢٠/٢٠٢١) والعاملين بدوام جزئي
- تنفيذ استراتيجية الالياف

ح. القطاع الزراعي

I. لمحة عامة:

يتمتع لبنان بتنوع بيولوجي وافر نظراً لجغرافيته، مما يسمح له بإنتاج مجموعة كبيرة جداً من المحاصيل ذات إمكانية كبيرة على إطعام الشرق الأوسط وأوروبا بسلة خبز ذات قيمة عالية. غير أن قطاع الزراعة يعاني من انخفاض الإنتاجية بسبب قلة المساحات الزراعية أو استخدام

التقنيات القديمة، ومعايير الجودة المنخفضة، الأنظمة التعاونية غير الفعالة، اختيار المحاصيل ذات القيمة المضافة المنخفضة التي يتم زراعتها في بعض الأحيان بخسارة (التبغ أو القمح)، نقص الدعم الحكومي الذي يؤدي إلى تكاليف إنتاج عالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الاستقرار الجيوسياسي قد أعاق الصادرات عملياً خلال العشر سنوات الماضية.

II. رؤيتنا:

التركيز على منتجات عالية القيمة وعالية الجودة موجهة نحو التصدير لتوليد ثروة مستدامة للمزارعين والمجتمعات الريفية والمشاركة في الحد من عجز ميزان المدفوعات من خلال جهد منسق من قبل جميع أصحاب المصلحة.

III. استراتيجيتنا:

- التحول من محاصيل منخفضة القيمة والجودة إلى محاصيل عالية الجودة والقيمة (مثل الأفوكادو، الزراعة البيولوجية ، إلخ.) مع التركيز على المحاصيل التي كشفت عن ميزة نسبية لتعزيز الصادرات اللبنانية (مثل البطاطس والخس والزعر)؛
- زيادة الإنتاجية لكل فدان من الأراضي لتكون متوافقة مع المعدلات العالمية من خلال التقنيات المحسنة والتكنولوجيات الحديثة؛
- جعل الأسواق المحلية أكثر كفاءة من خلال تعزيز النظام التعاوني؛
- جني فوائد تشريع القنب مؤخراً للاستخدام الطبي.

IV. خطة العمل:

- إنشاء وتعزيز علامة تجارية للمنتجات عالية الجودة "صنع بفخر في لبنان" بحسب المعايير الأوروبية بميزانية سنوية تبلغ مليوني دولار (٢٠٢١+)؛
- تحفيز التحول إلى المحاصيل عالية القيمة وتقديم الدعم اللازم لمدة عامين من أجل:
 - o تسهيل إدخال أحدث المنهجيات لتحسين الانتاجية والجودة من خلال القيام بورش عمل وتدريب المزارعين، ونشر الوعي بشأن الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات (٢٠٢١+)؛
 - o تسهيل الوصول إلى التمويل في شكل قروض مدعومة (٢٠٢١+)؛
 - o توفير حافز مالي للاستثمارات في قطاع الزراعة.
- زيادة إمكانات التصدير عن طريق:
 - o تحسين معايير الجودة؛
 - o تعزيز آليات مراقبة الجودة (الإفراط في استخدام المبيدات، والري بالمياه الملوثة ، إلخ.)

؛ (٢٠٢١+)؛

- الإعفاء من الضرائب على أي منتج للكمية المصدرة (٢٠٢٠+)؛
- شهادة ISO ١٧٠٢٠ لفحص الأغذية (٢٠٢١+)؛
- توفير التدريب للابتعاد عن التقنيات الضارة للحصاد وما بعد الحصاد (٢٠٢٠+)؛
- تسهيل توسيع وتحسين البنية التحتية لما بعد الحصاد (مثل التخزين البارد ومرافق التعبئة والتغليف) (٢٠٢١+)؛
- تعزيز دور الملحق التجاري والاعتراب اللبناني لفتح أسواق جديدة (٢٠٢١+)؛

- تحسين الإنتاجية (مثل البطاطا لبنان ٢٥,٢ طن / هكتار تركيا ٣٢,٤ طن / هكتار) من خلال:

- استخدام تكنولوجيا المعلومات، من أجل اختيار أفضل للمحاصيل والأسمدة والمبيدات (٢٠٢١+)؛
- تعزيز القطاع التعاوني الائتماني (الحصول على التمويل) حيث أن استخدام أنواع محسنة من البذور والأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية يتطلب أموالاً لا يستطيع المزارع الحصول عليها بسهولة (٢٠٢١+)؛
- تدريب موظفي الوزارة الفنيين لمساعدة المزارعين على تحديد الحشرات والآفات والأمراض بشكل أفضل للقضاء عليها بسرعة (٢٠٢١+)؛
- تثقيف المزارعين حول أساليب البذر والنضوج والري للأنواع الجديدة عالية الغلة من البذور (٢٠٢١+)؛

- تعزيز ودعم التعاونيات من أجل:

- التعويض على أصحاب الحيازات المتوسطة والصغيرة وتعزيز القدرة التفاوضية للمزارعين في مقابل الموزعين (٢٠٢١+)؛
- الحصول على الحجم الحاسم للرقمنة والمكننة.

- التوقف تدريجياً عن دعم القمح والتبغ واستخدام العائدات بشكل أكثر كفاءة لتطوير القطاع؛
- تأجير أراضي البلدية والولاية للمزارعين بأسعار أقل من أسعار السوق المحتسبة على أساس إنتاج الجودة المتفق عليه والموجه نحو التصدير؛
- البحث عن الدعم من الوكالات المتعددة الأطراف والمانحين للتمويل.

V. عوامل التمكين:

- مراجعة وتحديث جميع مواد القانون المتعلقة بالقطاع الزراعي (٢٠٢٠/٢٠٢١)؛
- زيادة الاستثمار في البنية التحتية التمكينية، سواء بالمعدات (الطرق، الطاقة، إلخ) أو البرامج

(مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

- دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس فقط في القطاع الزراعي مثل التجارة الإلكترونية والحلب الآلي، ولكن أيضاً في قطاعات أخرى مثل تسجيل الأراضي وتقييم الأراضي عبر الإنترنت.

خ. العلاقات التجارية والاستثمارية

يواجه لبنان تحدي مرتبط بالعلاقات التجارية والاستثمارية الحالية مع شركائه الاساسيين مع زيادة عدم التوازن بين الاستيراد والتصدير. لذلك سيولى اهتمام خاص لتعزيز اتفاقيات تجارية واستثمارية تمكنا من كسب فوائد اقتصادية كبيرة وتحديداً:

- الحاجة الى اعادة التفاوض على اتفاقية جمعية الاتحاد الاوروبي واتفاقية الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة

- يجب استكمال المفاوضات بشأن اتفاقية كل من منظمة التجارة العالمية واتفاقية السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ارجنتين والبرازيل والبراغواي والاورغواي الخ...) واتفاقية اغادير (مصر والاردن والمغرب وتونس) لتوقيعها بعد مراجعتها بدقة

ومن بين مواضيع أخرى يتوجب أيضاً معالجة المشاكل التي يواجهها القطاع الخاص على مستوى الاجراءات التقنية وغير التقنية مع التركيز على استيراد الاغذية والمنتجات الطبية وقيود قاعدة المنشأ.

يجب ان تؤدي هذه المراجعة الى المساهمة الفعالة في تطوير القطاعات الاساسية وتوفير فرص جديدة للتصدير وللاستثمارات الخارجية المباشرة لدعم تطوير الاقتصاد المنتج. ستنسق وزارة الاقتصاد والتجارة بمساعدة الخبراء المحليين والدوليين مع جميع الوزارات المعنية (الزراعة والصناعة والخارجية) ومؤسسة تشجيع الاستثمارات الخارجية ايدال وغرفة التجارة بهدف:

- الدخول و/او اعادة التفاوض و/او الانسحاب من الاتفاقات التجارية الموجودة

- فرض اجراءات وتدابير جمركية وغير جمركية على المستوردات

د. القطاع السياحي

I. لمحة عامة:

برهن القطاع السياحي انه المحرك الأساس للنمو وايجاد فرص عمل حول العالم. كان القطاع

السياحي يعتبر احد اكثر القطاعات نمواً قبل انتشار فيروس كورونا العالمي. يعتبر المنتدى الاستشاري للموارد الطبيعية أن الاستثمار بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ دولار اميركي يؤمن ١٨٢ وظيفة. بالإضافة الى ذلك تعمل السياحة على الاسراع في الاصلاح وتنويع التصدير مما يجعل الاقتصاد اقل عرضة للتقلبات في عملية الطلب. للسياحة منافع اخرى من ضمنها ارتفاع الاستهلاك المنزلي والمساعدة في مكافحة الفقر وتمكين المرأة. بالتالي يهدف لبنان الى بناء قطاع سياحي منتج اقتصاديا وبشكل مستدام.

يتميز لبنان على سبيل التعداد لا الحصر بـ:

-مجموعة متنوعة وغنية من المواقع الأثرية و/أو التاريخية (بما في ذلك بعض أقدم المستوطنات البشرية، والمدن الفينيقية الشهيرة ،من بينها جبيل، أقدم مدينة لا تزال مأهولة بالسكان على وجه الأرض والتي يعود تاريخها إلى أكثر من ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، و ١٤ من مواقع التراث العالمي لليونسكو ، إلخ.) مع تراث ثقافي يعود إلى ٤٠٠٠ عام ؛

- مواقع طبيعية استثنائية وتنوع بيولوجي يلبي حاجات السياحة الخارجية والريفية والزراعية (مثل مغارة جبعيتا التي تأهلت للتصفيات النهائية للعالم الجديد ، إلخ) ؛

- العديد من المواقع الدينية الشهيرة ووجهات الحج التي أعلنها الفاتيكان (الوادي المقدس، وادي قنوبين، قانا مار شربل، وغيرها الكثير) ؛

-تجربة رائعة ومنتوعة في فن الطبخ، والترفيه الليلي وعروض أخرى (مثل التزلج، والمشي، والشمس والبحر، وما إلى ذلك) ؛

- بنية تحتية جيدة موجهة نحو سياحة الأعمال (الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض)، مع الإشارة إلى أن هذه السياحة تحفز الاقتصاد حتى في فترات الركود السياحي ؛

- أنظمة طبية وتعليمية مشهود لها مؤاتية للسياحة الطبية والتعليمية ذات الصلة ؛

- جالية كبيرة حول العالم تحافظ على روابط قوية ومنتظمة مع جذورها اللبنانية ؛

- والآن، تدني قيمة الليرة اللبنانية ... مما يجعل السياحة جذابة مالياً للسياح الدوليين.

مع ذلك ، يواجه قطاع السياحة في لبنان مشاكل هيكلية تتعلق بما يلي:

- صورته المشوهة دولياً وسمعته التجارية غير الواضحة ؛

- الافتقار إلى التماسك في الرؤية والاستراتيجية والتركيز، إلى جانب ضعف التواصل وعدم وجود ميزانية ذات صلة ؛

- الأزمات المتكررة التي مر بها لبنان، سواء السياسية أو الجيوسياسية أو الاجتماعية أو

- الاقتصادية أو المالية إلخ ، ما جعله أقل جاذبية للسياح الدوليين ؛
- ارتفاع التكاليف فيما يتعلق بالوجهات الشائعة الأخرى مثل تركيا (الفنادق ، الرحلات الجوية ، إلخ) ؛
 - القدرة الاستيعابية للغرف الفندقية (بشكل رئيسي من الأدنى إلى المتوسط) ومسألة السعر/ الجودة؛
 - ضعف البنية التحتية التكنولوجية والنقل ؛
 - قضايا التلوث والنفايات ومياه الصرف ؛
 - نظام بيئي سياحي مجزأ يوزع المسؤوليات على العديد من أصحاب المصالح (الوزارات والوكالات والمنظمات غير الحكومية ، إلخ) ؛
 - وأخيراً، جائحة الكورونا التي من المتوقع أن تؤثر على قطاع السياحة في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك لبنان ، ولفترة طويلة من الزمن.

II. رؤيتنا:

ان يكون لبنان وجهة مختارة يقدم مزيجاً من الترفيهي ومواقع تاريخية وثقافية وطبيعة خلابة مع خصائص مناطقية في عالم الطب والاعمال والسياحة الدينية وبالتالي بناء سياحية ذات اقتصاد منتج ومستدام.

III. هدفنا:

منذ العام ٢٠١٠، شهدت السياحة انخفاضاً وهبوطاً بالرغم من كونها احد المصادر الرئيسية لفرص عمل، في حين انه من المقدر ان يضاعف أعداد السواح من ٢ الى ٤ مليون في فترة زمنية من ٥ الى ٧ سنوات استنادا الى الجدول المرفق

IV. استراتيجيتنا

- التركيز في البداية على السياحة المحلية كأداة اساسية لتسريع تعافي القطاع
- ثم استهداف السياحة المحلية والجالية اللبنانية والبلاد العربية والاتحاد الاوروبي

- تطوير وتنفيذ استراتيجية تسويق وتواصل كاملتان لتعزيز القدرات المفصلة اعلاه
- التأمين للقطاع الخاص الحوافز الضريبية وأسعار الفائدة اللازمة والبيئة الصحية لتطوير واستثمار القطاع السياحي
- دعوة المانحين والبلديات لتحسين المواقع والاثار التاريخية عملا بالخطط الموضوعه من قبل وزارة الثقافة بالتعاون مع الوزارات والادارات الاخرى
- تنفيذ استثمارات البنية التحتية اللازمة وتطبيق عوامل التمكين الاخرى

V. خطة العمل:

إن السياحة هي المحرك الأسرع للانتعاش الاقتصادي إذا ما قورنت بالقطاعات الصناعي أو الزراعي. الاستثمارات المطلوبة ، باستثناء الاتصالات والبنية التحتية ، يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص. يعتمد التنفيذ الفعال وفقاً لتوصيات منظمة السياحة العالمية (WHO) في البداية على ثلاث مجالات رئيسية:

- إدارة الأزمة وتخفيف الأثر ؛
- توفير التحفيز وتسريع الانتعاش ؛
- الاستعداد للمستقبل.

لجهة التسويق:

- الإحتفاظ في عام ٢٠٢٠ على العلاقات العامة الدولية الجيدة / شركات الاتصال للترويج للبنان كوجهة مختارة للسياح الدوليين ووضع وإنشاء العلامة التجارية و خطة التسويق للسياحة في لبنان (ميزانية ٢ مليون دولار)؛
- تخصيص ميزانية اتصالات تسويقية وإعلانية سنوية لا تقل عن ٥٠ مليون دولار أمريكي اعتباراً من عام ٢٠٢١ ، بما في ذلك:

- o وجود نشط على وسائل التواصل الاجتماعي لدفع السياح وترويجهم والتفاعل معهم ؛
- o إشراك السياح على وسائل التواصل الاجتماعي وتنظيم ملاحظاتهم ومراجعاتهم لوضع خطط عمل لتحسين "تجربة العملاء"؛
- o إنشاء قاعدة بيانات من خلال شركات مع قنوات / منصات سفر مختلفة لتنظيم وتجميع وتخزين المحتوى الذي ينشئه المستخدم للتسويق؛

o تطوير وتعزيز توصيات "جولة منظمة" لكل قطاع متخصص (مستمر)؛

o تطوير الأسئلة الشائعة الإلكترونية والمنشورة للسياح ؛

- إقامة شراكات مع منظمي الرحلات السياحية المحلية والدولية للسياحة الوافدة (مستمر)؛
- إضافة لافتات توضيحية في المتاحف والمواقع التاريخية والأثرية من خلال التبرعات و / أو رعاية القطاع الخاص للتمويل (مستمر)؛
- إعداد استراتيجية لرقمنة قطاع السياحة (٢٠٢١+).

لجهة الجانب التحفيزي (سيتم تحديده في ٢٠٢٠ وتنفيذه في ميزانية ٢٠٢١ وما بعدها):

- تخفيض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ وتقديم خصم ضريبي لمدة ١٠ سنوات على الأرباح كحوافز ضريبية للاستثمارات الجديدة في قطاع السياحة (مثل الفنادق والمنتزهات والمتنزهات المائية والشواطئ، إلخ.)؛
 - تخفيض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ كحافز مالي لتحسين المرافق السياحية الحالية (مثل قدرة الفندق والجودة ونسب السعر إلى الجودة ، إلخ.)؛
 - توفير تخفيض لمدة ٣ سنوات بنسبة ٥٠ ٪ على رسوم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للموظفين المتخرجين تحت سن ٢٥ عامًا والذين يتم توظيفهم لأول مرة من قبل القطاع السياحي؛
 - توفير حافز اعفاء من الضرائب للفنانين المشاركين في المهرجانات (بيت الدين ، البستان ، جبيل ، إلخ)؛
 - يتوجب خصم التبرعات المتعلقة بتحسين قطاع السياحة من الضرائب على الإيرادات أو الأرباح؛
- مختلف:

- إطلاق حملات باستمرار مع المنظمات غير الحكومية والجمهور عامة لتنظيف الشواطئ والمواقع الهامة الأخرى (مستمر) ؛
- تأسيس شراكات مع اتحاد مؤسسات السياحة المستدامة والسياحة البيئية في لبنان USEIL، وتنفيذ مبادرة تضامن السياحة في لبنان STILL وهي مبادرة أطلقها USEIL لتسريع الانتعاش السياحي بعد جائحة فيروس الكورونا، ومع المنظمات غير الحكومية (مثل "لبنان

سوا"، "تستحق الأحسن"، "دروبنا"، درب جبل لبنان LMT، مبادرة إعادة التحريج في لبنان LRI، "جنور لبنان"، جمعية تنمية الغابات وصيانتها AFDC، إلخ.) لتطوير السياحة البيئية؛

- تحسين تجربة الرحلة السياحية:

- o تسهيل طلبات التأشيرة وتسليمها عبر الوسائل الرقمية (٢٠٢٠)؛
- o تسهيل وتسريع معاملات السياح في المطار ومن / إلى المطار وإنشاء ممرات سريعة لمن هم في درجة رجال الأعمال والذين يدفعون رسومًا (٢٠٢٠/٢٠٢١)؛
- o تركيب عدادات لسيارات الأجرة وتعليمات واضحة ورسوم ومعلومات متعددة اللغات عن جميع خدمات النقل (٢٠٢١)؛
- o وضع خط ساخن للمعلومات والشكاوى وما إلى ذلك للسياح (٢٠٢٠)؛
- تطوير التحول الرقمي في قطاع السياحة مثل الواقع الافتراضي، والسمعة عبر الإنترنت، وغير ذلك (٢٠٢١+)؛
- تحسين الصيانة وضمان نظافة المواقع السياحية (٢٠٢١+)؛
- تقديم خدمات طعام وشراب جيدة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المواقع السياحية الرئيسية (٢٠٢١+)؛
- بيع تراخيص الألعاب الإضافية للمشغلين الدوليين (٢٠٢١)؛
- تأجير أراضي بلدية و / أو أراضي حكومية بنسبة ٥٠٪ من سعر السوق للسنوات العشر الأولى للاستثمارات السياحية الجديدة (بدءًا من عام ٢٠٢١)؛
- تنظيم مهرجان تسوق سنوي وتقديم حوافز للمهرجانات التي ينظمها القطاع الخاص (ابتداء من عام ٢٠٢١).

VI. عوامل التمكين

- مراجعة وتحديث جميع المواد القانونية المتعلقة بالسياحة (٢٠٢٠)
- تطوير مناطق للمشاة وممرات لركوب الدراجات الهوائية في كل المدن (ابتداء من ٢٠٢٠ في وسط بيروت)
- السماح بالدخول مجانًا إلى جميع الشواطئ من الشمال إلى الجنوب (ابتداء من ٢٠٢٠ في بيروت)

- تسريع توسعة المطار وزيادة الرحلات وسياسة الاجواء المفتوحة (اطلع على خطط الاستثمار)
- تنفيذ مخطط مدني وتحسين في البنية التحتية للمواصلات (اطلع على خطط الاستثمار)
- تنفيذ مخططات معالجة المياه المهذورة بما في ذلك تنظيف الشواطئ والانهر (اطلع على خطط الاستثمار)

ذ. الشؤون الاجتماعية والنازحين

I. لمحة عامة:

سيرفع تأثير الأزمات الاقتصادية مقرونةً بأزمة كوفيد-١٩ مستويات البطالة والفقر المدقع إلى مستويات غير مسبوقة في لبنان منذ بداية القرن العشرين، مع ما يرافق ذلك من تأثير أكبر بكثير على الاقتصاد الريفي والسكان في الريف الذين يعانون من ضعف البنية التحتية وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية.

بحلول أوائل شهر شباط، كان البنك الدولي يتوقع أن يتجاوز مستوى الفقر نسبة ٤٥ في المائة. ومع تراكم أثر أزمة كوفيد-١٩ والتراجع القوي الذي شهدته قيمة الليرة اللبنانية، قد يتجاوز مستوى الفقر ٦٠ في المائة من السكان بحلول نهاية العام .

من جهة، يُعتبر ذلك قبلة موقوتة على المستوى الاجتماعي، ومن جهة أخرى، يرتبط نجاح أي مجتمع برفاهية المواطن بشكل مباشر.

II. رؤيتنا:

تأمين شبكة امان اجتماعي تهدف الى حماية الاسر الاكثر هشاشة وتطوير بيئة اقتصادية مستدامة ما من شأنه أن يخلق فرص عمل للسماح لهذه العائلات الخروج من الفقر.

III. أهدافنا :

- تشجيع الاندماج الاجتماعي عبر اعتماد المساواة الجندرية، تعزيز شبكة الامان، مكافحة الفقر وحماية المرأة والطفل والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم والتدريب والعلوم المالية وتأمين الروابط للحصول على التمويل
- تحسين لقمة عيش الناس والمدخول وتخفيض الفقر واعادة بناء المناطق الريفية وتأمين مناطق مشابهة للضواحي هي كلها عناوين اساسي

- تشجيع سكان الريف على عكس النزوح من المدن والخارج نحو القرى.

IV. استراتيجيتنا:

- تنسيق جهود الوزارات المعنية (الشؤون الاجتماعية، والسياحة، والعمل، والنازحين، والصناعة، والزراعة، والاقتصاد) لتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردنا الشحيحة؛
- التنسيق مع الوكالات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والمانحين لخلق تأثير أفضل وتجنب ازدواجية الجهود؛
- مراجعة البرامج الحالية عبر استخدام تحليل SWOT وتقييم كفاءتها؛
- طلب دعم المغتربين اللبنانيين ومشاركة القطاع الخاص من خلال برامج هادفة ذات إدارة واضحة المعالم؛
- الاستفادة من مراكز التنمية الاجتماعية التي تخضع حالياً للتحديث والمكننة لتوفير مستوى أفضل من الرعاية الصحية الأولية والتعليم الاجتماعي والتنمية المحلية كأداة لبناء وتحسين بنى الرعاية خارج المدن الرئيسية في لبنان.

V. خطة العمل:

- وضع وتنفيذ استراتيجية تسويق واتصالات كاملة لزيادة الوعي وتأمين الأموال بميزانية سنوية متوقعة تبلغ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٠+)؛
- تعزيز وتنفيذ شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الأسر المهمشة، ومحاربة الفقر في المناطق الفقيرة، واقتراح خطط مجتمعية لتحسين ظروفها وتوفير الخدمات الأساسية لها من تعليم ورعاية صحية وخدمات اجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على المناطق التي شهدت نزاعات - الميزانية المتوقعة تبلغ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ و ١,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ ومليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢ و ٠,٧٥ مليار دولار أمريكي في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ (مستمر)؛
- الاستثمار في البرامج الحديثة ونظام IMPACT ونظام جمع بيانات SSNP PMT الجديد من أجل بناء قاعدة بيانات موثوقة وتحديثها باستمرار والتحقق منها كعنصر أساسي لتطوير برامج مركزة وفعالة مع فهم أفضل للاحتياجات والأهداف الأكثر تركيزاً للعمل على أساسها (٢٠٢٠+)؛

- تشجيع الاستثمارات المستدامة من خلال القروض الصغيرة والشراكات بين القطاعين العام والخاص والبلديات والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية (مستمر)؛
- إنشاء هيكل تنسيقي بين وزارتي الشؤون الاجتماعية والنازحين والبلديات والوكالات المتعددة الأطراف والمانحين والمنظمات غير الحكومية من أجل:
 - التماس وتحسين التمويل من أجل التنمية المستدامة للاقتصاد، والتدريب المهني، ونقل المعرفة والتعليم المستمر بطريقة مكيّفة مع حاجات كل منطقة و/ أو منتج و/ أو خدمة (٢٠٢٠+)؛
 - التأكد من نقل المعرفة المكتسبة إلى المجتمعات الأخرى من كل مشروع منجز عبر دورات على الانترنت وخطط مشاريع تسمح بتكرار هكذا مشاريع بنجاح (٢٠٢١)؛
- تشجيع سكان الريف على عكس الهجرة إلى المدينة وتحويلها إلى الريف من خلال:
 - تأمين أسواق للمنتجات الزراعية والصناعات التقليدية الخاصة بكل منطقة والاستفادة من فرق سعر الصرف للعملة الأجنبية للتصدير (٢٠٢١+)؛
 - تأمين خدمات حماية اجتماعية اختيارية و/ أو ملزمة (الرعاية الصحية والتقاعد) لتحفيز سكان الريف على الانخراط في ريادة الأعمال بدلاً من البحث عن وظيفة (٢٠٢١)؛
 - تشجيع تجزئة مشتريات القطاع العام للسماح للشركات الصغيرة بالمشاركة في المناقصات وشراء المدخلات من المنتجين المحليين (٢٠٢٠+)؛
- تسريع عودة النازحين السوريين من أجل تخفيف الثقل الاجتماعي والاقتصادي على المجتمعات المضيفة وعلى الحكومة (مستمر)

VI. عوامل التمكين:

- توافر إجراءات الامتثال الكاملة بالنسبة إلى وباء كوفيد-١٩؛
- توافر الخدمات الأساسية في المناطق النائية، وتحديدًا خدمة الانترنت، والنقل المشترك، وتحسين شبكة الطرق، وتوافر السلع الأساسية، وتسهيل إتمام المعاملات اللازمة، وخاصة دفع الرسوم وتسجيل المؤسسات، وما إلى ذلك؛
- تعزيز التعاون بين الوزارات؛
- رقمنة معاملات وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة النازحين؛

الملحق ٤: التكاليف المقدرة لاجراءات الدعم الاجتماعي والاقتصادي

التقديرات الأولية					
مليون دولار m\$	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
شبكة الأمان الاجتماعي	١,٠٠٠	١,٥٠٠	١,٣٠٠	١,٠٠٠	٧٥٠
المصاريف	١٠٥	٢٤٢	٢٩٩	٢٤٩	٢٤٩
قروض مدعومة	٤٠٠	١,٥٠٠	١,٦٠٠	١,٦٠٠	١,٦٠٠
السيولة الاجنبية للمواد الاولية	٤٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠

المصاريف					
مليون دولار	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
مختبرات	٢٠	١٠	٧	٧	٧
اقتصاد المعرفة		٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
الحاضنات	١٠	٢٠	٣٠	٢٠	٢٠
المناطق الصناعية	٥٠	٤٠	٤٠		
السياحة	٢٠	١٠٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠
مختلفة	٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
المجموع	١٠٥	٢٤٢	٢٩٩	٢٤٩	٢٤٩

القروض المدعومة (غالبا بالعملة الصعبة)					
مليون دولار	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
الصناعة	٢٥٠	٧٥٠	٨٥٠	٨٥٠	٨٥٠
الزراعة	١٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠
السياحة		٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
المجموع	٤٠٠	١,٥٠٠	١,٦٠٠	١,٦٠٠	١,٦٠٠

الحوافز الضريبية	
الاستثمارات الجديدة	لا تأثير على الموازنة
الضريبة على القيمة المضافة	ليتم احتسابها
صندوق الضمان الاجتماعي	ليتم احتسابها